







410

فما بقول المانع بعد ابطال المعلن سند تتميم منع السند الفصل الثالث في
انتقال المعلن الى دليل آخر وهو ما بحثنا في البحث الاول في الفرق بين الانتقال الى دليل
وبين تغيير الدليل بيان كيفية رد الاقبي بعضها الى بعض البحث الثاني في ما لا يفر
من المنع الفصل الرابع في انتقال المعلن الى بحث آخر وهذا مقدمة ومقصد وخاتمة
المقدمة في بيان معنى البحث وانتقال الال الى بحث آخر المقصود في انواع انتقال
المعلن الى بحث آخر الحاشية فيما يتعلق بالانتقال الى آخر الباب الثاني في النقض عن
نقض الدليل وفيه ثلثة فصول الفصل الاول في بيان النقض الفصل الثاني في النقض المكسور
الفصل الثالث في وظيفة المعلن عند نقض الال دليل الباب الثالث في المعارضة
وتعريفها وفي باب المعارضة فصلا الفصل الاول في تعريفها الفصل الثاني
في وظيفة المعلن عند المعارضة الحاشية فيما بحثنا في البحث الاول ما سوتتمه لغواين
الابفة وفيه مقامان المقام الاول في ان الوظائف المقام الثاني في انتهاء البحث
البحث الثاني في بعض احوال الاقبي تم وصلى الله على محمد وآله واصحابه الطاهرين اجمعين

بعض الطلبة وليكون لهم مقدمة لطلب فروعها النادرة
وعلم المناظرة قوانين يعرف بها احوال الابحاث الجزئية من
كونها موجبة وغير موجبة والقانون فبعضها يعرف منها
احكام جزئيات موضوعها بضمها الى صغرى سهولة الحصول
حل عنوان موضوع الكبرى الكلية على جزئياتها فيحصل
قياس من الشكل الاول ينتج حل محمول القانون على ذلك الجزئى
فيقال هذا البحث منع كذا وكل منع كذا فهو موجبة ينتج ان هذا البحث
موجه وقس عليه والابحاث اعترافات الال واجوبة المتعذر
والنوعية ان يوجه المناظرة كلامه الى كلام خصمه كذا قبل موضوع
علم المناظرة الابحاث الكلية اذ يبحث فيه عن احوالها كونه موجبة
او غير موجبة فالبحث عن احوالها على القوانين المذكورة والغرض
منه معرفة احوال الابحاث الجزئية وفائدة العوضه الخطا في المناظرة

المناظرات ومنه ليس بصناعة من هذا الفن لا يكاد يفهم
 العلوم خصوصاً الكلام واصول الفقه والميزان وبسم هذا
 الفن علم اداب البحث وعلم صناعة التوجيه ايضاً ولفظ العلم
 ليس جزءاً من هذا الاسم وكذا من سائر اسماء العلوم فالافتقار
 منه قبيل شجر الاراك ان قلت ان اسم الفن هو المناظرة وصحفت
 بالنظر من الجانبيين في النسبة بين الشئيين اظهرها بالصوت وهذا هو
 مبين لاسبق قلت هي يطلق عند المناظرين على المعنيين الفن المذكور
 وصفة المناظرين وهذا الفن يقارب ما ذكره الاصوليون ^{الاول ان يكون المراد مفتوحه} في
 باب القياس ويبين فن الجدل اذ هو قوانين بقدر بها
 على اظهرها بالصوت وذاك قوانين بقدر بها على حفظ المدعى ودفع
 كلام الخصم سواء كان كل منهما حقاً او باطلاً فعرض المناظرة اظهرها
 بالصواب وغرض المجادل حفظ المدعى ودفع الخصم والزامه ^{فوق}
 الجدل العلم اصيل ومغالطات لا ينبغي ان يقابل بها الا الخصم
 المتعنت والجدل يطلق على صفة المجادل ايضاً وترتبه على مقدته ^{وبها}
 ومقصدتين وفاتمة المقدته في تفسير بعض الالفاظ المنع والتمنع
 والمناقضة والتقصص التفصيل الفاظ متردفة عندهم معناه
 طلب الدليل على مقدته الدليل وقد يطلق لفظ المنع على طلب البينة

قوله ان قلت اه هذا السؤال فيه قبل معارضة النولف
بيانها وبيان جوابها في مخالفة معارضة النولف
قوله بفار لم يقبل تخداف بينها فرق وهو ان القاعدة
المذكورة في هذا الفن منطوقة على الدليل المنطوق وما ذكره
الاصوليون في باب منطوق على الفصل في الفقرتين ليس
هناك صغرى ولا كبرى كما على ان بعضا من معاني لفاصلها
الاخر

قوله على صفة المجرول ايضا اي كما يطلق على الفن المذكور
ويكنى ان يكون الماد كما يطلق المناظرة على صفة المناظرة

قوله وقد يطلق لفظ المنع وانما خصصت بهذا المعنى
بلفظ المنع لان المذكور في الكتب المشهورة المنع
لكن لا مانع من ان يكون هذا المعنى المجازي في اللفاظ الثلاثة
المذكورة

مجازا وهو اعم من جهة انه مشترك بين منع النقل ومنع المدعى ومنع
المقدمة ومن جهة ان اليك مشترك بين الدليل المنطقي المقترن هذا
الفن وبين تصحيح النقل ايضا الكتاب مثلا واللفظ المنع عندهم
القول والابطال سواء كان ابطال الدليل وهو النقض الكلي او ابطال المدعى وهو المنع
الدليل سواء كان بطريق المطالبة والابطال ومقدمة الدليل
ما يتوقف عليه صحة الدليل وهو تناول اجزاء الدليل وشروط
انتاجه وتقويه والتقريب سوق الدليل على وجه يستلزم المط
والملازمة كونه شيئا مقدما لآخر والاول ضروري والثاني لازم و
اللازم قد يكون مطلقا وباللزام وقد يكون اعم منه مطلقا لا غير ثم
اعلم ان طلب الدليل على المدعى او على مقدمة دليله او طلب تصحيح
النقل قد يكون بما يتفق من لفظ المنع كان نقول هذا ثم قد يكون
بما لا يتفق منه كان نقول فيه مناقشة او انه غير مسلم او لا يتم ذلك
او هو مطلوب البيان والاول مجاز ولا يحتاج الى الالفاظ
ومقدمة الدليل على المدعى او مقدمة الدليل غير مدلل والافعال مستعمل
الالفاظ المذكورة كلها فيها مجازية النسبة والمنسوب اليه في
الحقيقة من مقتضات دليلها ثم اعلم ان المنع من الصور
لا يحتاج الى سند فان لم تذكر معه سند لم ينعى منعا جوازا وان ذكر
فانه ثم اعلم ان المنع من الصور وطلب تصحيح النقل سواء
كان من قبل المدعى او من قبل الخصم فانه لا يحتاج الى دليل
فان المدعى او الخصم اذا ادعى منعه او ادعى تصحيح النقل
فانه لا يحتاج الى دليل لان المنع من الصور وطلب تصحيح النقل
لا يحتاج الى دليل لان المدعى او الخصم اذا ادعى منعه او ادعى تصحيح النقل
فانه لا يحتاج الى دليل لان المدعى او الخصم اذا ادعى منعه او ادعى تصحيح النقل

ذكر به منع مع السند والسند ما يتقوى به المنع بغير علم المانع
وتنويه السند ما يذكر لتوضيح السند والنقض عفرهم ثلثة نقض
التعريف وموا بطلاله لعدم الجمع او المنع ونقض المقدمة وهو
لا بد ان يقيد بالتفصيل وموا المناقضة ونقض الدليل وموا بطلاله
تختلف المدعى عنه في بعض الصور او باستدلاله فاداو هو قد
بالاجمالي واستعمال النقض والمعارضة في ابطال النقل والمدعى
كما ان اليك ابو الفتح هذا اول لم يكونا مدللين والافا بطلالهما
معارضة حقيقة وكذا ابطال المقدمة المدللة واما ابطالها غير مدللة
فيسع غصبا لكن لا مانع عن اطلاق النقض والمعارضة عليه مجازا
لانه قياسه وكذا لا مانع عن اطلاق النقض مجازا على ابطال المدعى
بغير ما ذكره وابطال التقسيم والابطال لا بد له من دليل ودليل
نقض الدليل ليس به هذا ايضا فان هذا يدل على ف والدليل كذا
فيل كن ان هذا قد يطلق على السند ايضا والمعارضة اقامة الدليل
على خلاف ما اقام عليه الدليل عليه الخصم وخلافه نقضه او ما يستلزم
نقضه ولو لم يكن للخصم دليل عليه لا ينعى اقامة الدليل على خلافه
معارضة في عفرهم والدليل في غرض المنطقيين ما تتركب من قضيتين
للتأدي الى مجهول نظري قيد بالنظري احرازه ان المجهول البديهي

فذلك بغير منع مع السند والسند ما يتقوى به المنع بغير علم المانع
وتنويه السند ما يذكر لتوضيح السند والنقض عفرهم ثلثة نقض
التعريف وموا بطلاله لعدم الجمع او المنع ونقض المقدمة وهو

لا بد ان يقيد بالتفصيل وموا المناقضة ونقض الدليل وموا بطلاله
تختلف المدعى عنه في بعض الصور او باستدلاله فاداو هو قد
بالاجمالي واستعمال النقض والمعارضة في ابطال النقل والمدعى

كما ان اليك ابو الفتح هذا اول لم يكونا مدللين والافا بطلالهما
معارضة حقيقة وكذا ابطال المقدمة المدللة واما ابطالها غير مدللة
فيسع غصبا لكن لا مانع عن اطلاق النقض والمعارضة عليه مجازا

وليقال له البديهي الحق وانما اخترعته لان ما يوصل الى البديهي الحق
 يستلزمها والتنبية موالاشار الى ما يستلزمها من القضية البديهيته من
 الاحساس والتجربة والحس وغير ذلك كما يقال لاثبات تغير العالم
 لاثبات هذه التعيرات فيه من الحركات والافعال المختلفة كذا قيل وانما في بعض محله
 الدليل في عرف الاصوليين فهو يستدل بوقوعه وبشي من حاله على
 وقوع غيره او على شي من حاله ولذا قالوا الدليل على وجود الصانع
 هو العالم كذا قيل وكذا الدليل على وجود الصانع وكما كلمته هو
 العالم فانه كما يستدل بوقوعه اتي وجوده على وجود الصانع كذا
 يستدل شي من حاله فيكونه على النظام الاكمل على وجود الصانع
 وكما كلمته هذا هو المشهور عندهم ويحقق عزمهم وتفصيل
 الفرق بين العرفين لا يناسب الفن ثم اعلم ان الدليل المنطقي ينقسم
 الى برهان وامانة وجدل ومغالطة وله اقسام غير الانساب
 ذكرنا في هذا الفن ما البرهان فهو قياس مؤلف من مقدمات
 قطعية مشتملة على شرائط الانتاج وهو يقيد اليقين بالنتيجة واما
 الامانة فهي قياس كانت احد مقدماته او كلتاها ظنية ومضى لا يقيد
 الاظنا بالنتيجة واما الجدل فهو قياس كانت احد مقدماته
 او كلتاها مشكوكه او مسلمة من جهة الخصم على انها مسلمة عند

قوله لا يناسب الفن في الدليل المنطقي وقيل بين
 قوله قطعية بمعنى يقينية وهي اعلم من ان يكون بديهيته
 نظرية ثابتة بالمقدمات البديهيته

عند الخصم فتسلم المحب وينبغي عليها الكلام لدفعه والغرض الجدل
 الزام الخصم واقناعه من هو قاصده اذ ان مقدمات البرهان فكل جواب
 بنه على الامر المحقق في الواقع فهو جواب تحقيق وان بنه على ما مسلمه للخصم
 فهو جواب جدلي وكذا السؤال واما المغالطة فهي قياس قد
 امانه جهة الصوت بان لم يشتمل على شرائط الانتاج او من جهة المادة
 بان كان بعض مقدماته او كلها كاذبة شبيهة بالصادقة واما ان كان
 شبيهة بالصادقة لا يسمي قياسا المركب منها مغالطة ووضع
 الطبيعية مقام الكلية في قبيل شرائط الانتاج واعلم ان من قبيلها
 الامانة اشتمال الدليل على المصادرة في المطر ويزعم عرف المنبئين
 فجعل احدى مقدماته عين النتيجة بتغييرها وانما الغلبة للتغيير الاثبات
 كان نقول من نقله وكما نقله وكما نتيج ان من حركة فالصغير منها
 عين النتيجة وقد بدل الحركة بما يدور فيها وهي النقلة وكان نقول
 الان ان بشر وكل بشر ضحك نتيج ان الان ضحك فكل كبير منها
 عين النتيجة وقد بدل فيها بما يدور فيه وهو البشر وفي قبيل جعل احد
 مقدماته عين النتيجة بتغييرها كقول النتيجة واحد مقدماتي الدليل
 متضايقان فانه احد المتضايقين في قوله الاخر فاذا جعل احدا
 مقدماتي به ان الاخر كان يجعل النتيجة مقدمته من برهانها كقولك
 فانما جعل احدا مقدمته من برهانها

لا بد من دليل في هذه الامور فلو كان كذلك لكانت الامور في يد من يشاء
 لا بد من دليل في هذه الامور فلو كان كذلك لكانت الامور في يد من يشاء

عند الخصم فتسلم المحب وينبغي عليها الكلام لدفعه والغرض الجدل
 الزام الخصم واقناعه من هو قاصده اذ ان مقدمات البرهان فكل جواب
 بنه على الامر المحقق في الواقع فهو جواب تحقيق وان بنه على ما مسلمه للخصم
 فهو جواب جدلي وكذا السؤال واما المغالطة فهي قياس قد
 امانه جهة الصوت بان لم يشتمل على شرائط الانتاج او من جهة المادة
 بان كان بعض مقدماته او كلها كاذبة شبيهة بالصادقة واما ان كان
 شبيهة بالصادقة لا يسمي قياسا المركب منها مغالطة ووضع
 الطبيعية مقام الكلية في قبيل شرائط الانتاج واعلم ان من قبيلها
 الامانة اشتمال الدليل على المصادرة في المطر ويزعم عرف المنبئين
 فجعل احدى مقدماته عين النتيجة بتغييرها وانما الغلبة للتغيير الاثبات
 كان نقول من نقله وكما نقله وكما نتيج ان من حركة فالصغير منها
 عين النتيجة وقد بدل الحركة بما يدور فيها وهي النقلة وكان نقول
 الان ان بشر وكل بشر ضحك نتيج ان الان ضحك فكل كبير منها
 عين النتيجة وقد بدل فيها بما يدور فيه وهو البشر وفي قبيل جعل احد
 مقدماته عين النتيجة بتغييرها كقول النتيجة واحد مقدماتي الدليل
 متضايقان فانه احد المتضايقين في قوله الاخر فاذا جعل احدا
 مقدماتي به ان الاخر كان يجعل النتيجة مقدمته من برهانها كقولك
 فانما جعل احدا مقدمته من برهانها

قال الشيخ الفطحي في كتابه في بيان هذا
ابن فان الصغر عن

هذا ابن لانه ذواب وكل ذي اب ابن هذا ابن فالصغر هنا
في قول النتيجة لانها متضادان كذا في حاشية سيد الشرف على شرح
مختصر الاصول في المتضاد فانهما الامان المتقابلان للذات لا يمكن
تعمل احدهما الا مع تعقل الآخر فيستلزم تعقل احدهما تعقل الآخر
ولذا وقع في التعريفات المصادرة في ان تجعل النتيجة جزء من القياس
او يلزم النتيجة من جز القياس بربطها بالمتضاد المتضاد المذكور
وهنا منظر لان المتضاديين في قبيل المتقابلين الذين لا يمكن اجتماعهما
في موضع واحد من جهة واحدة في زمان واحد والنتيجة مع الصغر
في المثال المذكور ليست كذلك اذ لا تقابل بينهما بل المتقابلان هما الا
والاب فهما المتضادان فعمل كل كلام لابد من فعل المادكون
في المقدمة تصور مجموع النتيجة نسبة الى ذات متضادة واحدة
مع وصف الاضافة حتى لو كانت معارة عن وصف الاضافة
كان لقول لانه متولد من نقطة ان لا يخلو من المصادرة ويتجنى
ان يثبت عليه ان الاستدلال بثبوت الحد على ثبوت محدود
ليس من قبيل جعل الدعوى من جهة الدليل لان المعرف باليك ليس
عابن المعرف كما صرح به بل هو مفهوم تفصيل والمعرف
مفهوم اجمالي فهناك اب بمترادين وذلك كان نقول هذا اسم

فقد سئل في التعريفات المصادرة
فيه تعريف اصطلاحات تعقل

قوله تصور مجموع النتيجة
متعلق بالمتصور والضمير ارجع الى مجموع
ذات متضادة اي متضادتين مجموع
قوله مأخوذة مع وصف الاضافة
النتيجة بوسطه ووجه لو كانت متصورة بوصف آخر
معارة عن وصف الاضافة بكونها متصورة بوصف آخر
وهو في المثال المذكور وصف ان لا يتولد من نقطة
نسبة اليها كان نقول لانه متولد من نقطة
ذات متضادة متولد من نقطة
قوله في المثال المذكور ان اردت تفصيل المعرف
اي كلام السيد الشرف في حاشية شرح المطالع

قوله ليس من قبيل جعل الدعوى
ان يثبت عليه ان الاستدلال
ببيان ان نسبة الكليات

اسم لانه وال على معنى في نفسه غير متغير باجدا لازمة الثلثة
وكل ما هو كذلك فهو اسم فليس الدعوى من عين الصغرى فليقل
ابن الحاجب لانها اما ان تدل على معنى في نفسه مصادرة ان قلت
الدليل مركب من قضيتين والدعوى قضية واحدة فلا يمكن جعلها عين
الدليل فما وجه ما كتب في بعض الوراق ان المصادرة هي جعل الدعوى
عين الدليل او جنية قلت لعلها شارة الى وجه بعدد وهو ان يكون
الحد والثلثة للدليل متراوفا فالنتيجة تكون عين كل واحد من
مقدمي الدليل فيكون عين الدليل وكذا ان نقول قد سطوى احدى
مقدمي الدليل وتكون الدعوى عين المذكور فينضمح كقول الدعوى
عين الدليل للمفصلة عن المقدمة المطلوبة كما صدر عن بعض محشي
الشمسية عند بيان النسب بين المتقضيين ورن محشي في بيان
الدليل ليس عين المذكور اذ هنا مقدمة اخرى مطلوبة فيجعل ان يكون
ما كتب في بعض الوراق من بناء على التوهم المذكور وفيه فيجعل احدى
مقدمتيه عين النتيجة ايضا توقف العلم باحدى مقدمتي الدليل على العلم
بالنتيجة بانه ما قاله الفطحي في شرح مختصر الاصول ومن هذا القبيل كل
قياس دور وهو ان يثبت احدى مقدمتيه بقياس ثابته من
نتيجة القياس الاول وعكس المقدمة الاخرى كما يقال كل من

الشمسية بين المتقضيين

قوله الحد والثلثة
قوله من اذ قد كان نقول
نتيجة الفرض

قوله عن بعض محشي
والشمسية وهو في العرف

قوله ومن هذا القسم
فهنا توقف على ثبوتها

والمراد من علم المقدمة الاولى هو
الصغرى في القياس الاول وهو
وهو اذ قد كان نقول
العلم بالنتيجة

رافع الحدث وكل ما سوا رافع الحدث يصح بالبنية فكل وضوء
 يصح بالبنية ثم تبدل على قولنا كل ما هو رافع الحدث يصح بالبنية
 بقولنا كل ما هو رافع الحدث وضوء وكل وضوء يصح بالبنية
 فكل ما هو رافع الحدث يصح بالبنية انتهى يقول القبيري ولعل القياس
 الذي لا يخفى في الصون التي ذكره بابل يوجد غير ايضا كما
 يقال في القياس لا يستلزم المركب من المتصلة الاتفاقية كونه
 لان ناطقا فالجاءنا هو لكن الان ناطق بنج ان الجاهل هو
 لان العلم بصدق المتصلة الاتفاقية موقوف على العلم بصدق
 التاكيد فصدق العلم بصدق التالي من العلم بصدق الاتفاقية بغير الادلة
 كذا في تصديقا شرح الشمسية ولان بيان المصادق نادر كتب
 المؤلفين قد اطنبت فيه ومن قبيل من في المادة اشتباه العارض
 بالمعروض وهو ما يفهم من حاشيته شرح المطالع على هب بن ادم
 ان الحكم بحال المفهوم مثلا على ما صدق عليه ذلك المفهوم فيقول الخضم
 هذا غلط من باب اشتباه العارض بالمعروض وليس الكلام بغيره
 بل فيما صدق عليه هذا المفهوم والاخر ان الحكم بحال ما صدق عليه المفهوم
 على المفهوم فيقول الخضم حينئذ هذا غلط من باب اشتباه العارض
 بالمعروض وليس الكلام فيما صدق عليه هذا المفهوم بل في المفهوم

قوله كما يقال القياس الاستدلال لا انما هو القياس
 الذي لا يخفى في الصون التي ذكره بابل يوجد غير ايضا كما
 يقال في القياس لا يستلزم المركب من المتصلة الاتفاقية كونه
 لان ناطقا فالجاءنا هو لكن الان ناطق بنج ان الجاهل هو
 لان العلم بصدق المتصلة الاتفاقية موقوف على العلم بصدق
 التاكيد فصدق العلم بصدق التالي من العلم بصدق الاتفاقية بغير الادلة
 كذا في تصديقا شرح الشمسية ولان بيان المصادق نادر كتب
 المؤلفين قد اطنبت فيه ومن قبيل من في المادة اشتباه العارض
 بالمعروض وهو ما يفهم من حاشيته شرح المطالع على هب بن ادم
 ان الحكم بحال المفهوم مثلا على ما صدق عليه ذلك المفهوم فيقول الخضم
 هذا غلط من باب اشتباه العارض بالمعروض وليس الكلام بغيره
 بل فيما صدق عليه هذا المفهوم والاخر ان الحكم بحال ما صدق عليه المفهوم
 على المفهوم فيقول الخضم حينئذ هذا غلط من باب اشتباه العارض
 بالمعروض وليس الكلام فيما صدق عليه هذا المفهوم بل في المفهوم

المفهوم ويكون ان يقال الموصفين من باب اشتباه مفهوم
 الشيء بما صدق عليه وهذا الاشتباه كما يقع من المعلق يقع من
 الال وهو قبيح اشتباه العارض بالمعروض اشتباه النقل المنقول
 كما ذكره بعض محشي شرح المسعودي تحت طلب الدلالة و
 المتكاتب مع المنازعة في المسئلة العلمية لا اظها بالصواب بل باللام
 الخضم واظها بالفضل كذا في بعض الكتب فالتفاوتان معناه المنازعة
 بشي لا يوافق اظها بالصواب وهي غير موعودة عند الجواب
 فيدخل فيها دعوى بطلان دليل الخضم او دعواه من غير ذكر دليل على
 البطلان وكذا يمنع شي مدلل الا ان يرد ارجاع المنع الى شيء من
 مقدمات دليله وكذا منع البديهي الا في كل حال وكذا يمنع الجواب
 والحججيات والمتواترات عند اشتباه التجوية والجدس
 والنواتر بغير عناية الناس كذا قيل كما صرح به في شرح المواقف
 وقضايا في سائر معاني حكم البديهي الا في كل حال وكذا منع المسلم عند
 المانع قبل بدخل في طلب الدليل على مجموع الدليل من حيث مجموع
 او على مقدته غير معنية منه وفيه كذا الفتح وتعيين الطريق
 معناه حجب الطريق المسلك اليه وتفصيله ان المعلق قد تبدل
 على مطلوب بدليل مشتمل على التطويل والاستدراك والحلف

قوله كما ذكره بعض محشي شرح المسعودي تحت طلب الدلالة و
 المتكاتب مع المنازعة في المسئلة العلمية لا اظها بالصواب بل باللام
 الخضم واظها بالفضل كذا في بعض الكتب فالتفاوتان معناه المنازعة
 بشي لا يوافق اظها بالصواب وهي غير موعودة عند الجواب
 فيدخل فيها دعوى بطلان دليل الخضم او دعواه من غير ذكر دليل على
 البطلان وكذا يمنع شي مدلل الا ان يرد ارجاع المنع الى شيء من
 مقدمات دليله وكذا منع البديهي الا في كل حال وكذا يمنع الجواب
 والحججيات والمتواترات عند اشتباه التجوية والجدس
 والنواتر بغير عناية الناس كذا قيل كما صرح به في شرح المواقف
 وقضايا في سائر معاني حكم البديهي الا في كل حال وكذا منع المسلم عند
 المانع قبل بدخل في طلب الدليل على مجموع الدليل من حيث مجموع

فان قيل يعرض عليه بان لا والى ان يستدل بهذا الدليل فان
 المذكورات تجاب عنه بان هذا الاعتراض من قبيل تعييب الطريق و
 هو ليس من دأب المناظرين وقد يعين المعلن ويخرج طريقا لا فائدة
 شي ثم يستدل عليه بانه يفيد هذا وهو امر مطلوب فان قيل
 يعترض عليه بان ذلك لا يخرج ذلك الطريق لوجود طريق اخر يفيد
 ما فان تجاب عنه بان هذا الاعتراض من قبيل الاعتراض على تعييب
 الطريق والاعتراض عليه ليس من دأب المناظرين فتعييب الطريق
 في المقام الاول صفة الال وفي المقام الثاني صفة العقل و
 ان ثبتت قلت في المقام ليس على قانون التعقيب خارج
 عن قانون المناظرة ويكفي ذلك ان المناظرة لاظهار الصفا و
 ما ذكره في المقامين المتعلق به هذا الغرض ما في الاول فلا المظنة
 قد ثبت بما ذكره المعلن ايضا واما في الثاني فلا يخرج شيئا
 سوا اختيار المعلن فلهذا حظه في دليله فالمدكور صحيح ذلك الطريق
 والا اختيارا مرجح فممنوع الدليل ثبت التبرجج وبما جملته ان المعلن يرفع
 ذلك الاعتراض اذ في غنايه ولو قال الال ان يستدل بذلك مشتمل
 على امر مستدرك فهذا جعل ان يرفع المدرك به تبرجج الطريق للملأ
 عن الاستعمال على امر مستدرك فهو من قبيل تعييب الطريق

فان قيل يعرض عليه بان لا والى ان يستدل بهذا الدليل فان
 المذكورات تجاب عنه بان هذا الاعتراض من قبيل تعييب الطريق و
 هو ليس من دأب المناظرين وقد يعين المعلن ويخرج طريقا لا فائدة
 شي ثم يستدل عليه بانه يفيد هذا وهو امر مطلوب فان قيل
 يعترض عليه بان ذلك لا يخرج ذلك الطريق لوجود طريق اخر يفيد
 ما فان تجاب عنه بان هذا الاعتراض من قبيل الاعتراض على تعييب
 الطريق والاعتراض عليه ليس من دأب المناظرين فتعييب الطريق
 في المقام الاول صفة الال وفي المقام الثاني صفة العقل و
 ان ثبتت قلت في المقام ليس على قانون التعقيب خارج
 عن قانون المناظرة ويكفي ذلك ان المناظرة لاظهار الصفا و
 ما ذكره في المقامين المتعلق به هذا الغرض ما في الاول فلا المظنة
 قد ثبت بما ذكره المعلن ايضا واما في الثاني فلا يخرج شيئا
 سوا اختيار المعلن فلهذا حظه في دليله فالمدكور صحيح ذلك الطريق
 والا اختيارا مرجح فممنوع الدليل ثبت التبرجج وبما جملته ان المعلن يرفع
 ذلك الاعتراض اذ في غنايه ولو قال الال ان يستدل بذلك مشتمل
 على امر مستدرك فهذا جعل ان يرفع المدرك به تبرجج الطريق للملأ
 عن الاستعمال على امر مستدرك فهو من قبيل تعييب الطريق

فان قيل يعرض عليه بان لا والى ان يستدل بهذا الدليل فان
 المذكورات تجاب عنه بان هذا الاعتراض من قبيل تعييب الطريق و
 هو ليس من دأب المناظرين وقد يعين المعلن ويخرج طريقا لا فائدة
 شي ثم يستدل عليه بانه يفيد هذا وهو امر مطلوب فان قيل
 يعترض عليه بان ذلك لا يخرج ذلك الطريق لوجود طريق اخر يفيد
 ما فان تجاب عنه بان هذا الاعتراض من قبيل الاعتراض على تعييب
 الطريق والاعتراض عليه ليس من دأب المناظرين فتعييب الطريق
 في المقام الاول صفة الال وفي المقام الثاني صفة العقل و
 ان ثبتت قلت في المقام ليس على قانون التعقيب خارج
 عن قانون المناظرة ويكفي ذلك ان المناظرة لاظهار الصفا و
 ما ذكره في المقامين المتعلق به هذا الغرض ما في الاول فلا المظنة
 قد ثبت بما ذكره المعلن ايضا واما في الثاني فلا يخرج شيئا
 سوا اختيار المعلن فلهذا حظه في دليله فالمدكور صحيح ذلك الطريق
 والا اختيارا مرجح فممنوع الدليل ثبت التبرجج وبما جملته ان المعلن يرفع
 ذلك الاعتراض اذ في غنايه ولو قال الال ان يستدل بذلك مشتمل
 على امر مستدرك فهذا جعل ان يرفع المدرك به تبرجج الطريق للملأ
 عن الاستعمال على امر مستدرك فهو من قبيل تعييب الطريق

فان قيل يعرض عليه بان لا والى ان يستدل بهذا الدليل فان
 المذكورات تجاب عنه بان هذا الاعتراض من قبيل تعييب الطريق و
 هو ليس من دأب المناظرين وقد يعين المعلن ويخرج طريقا لا فائدة
 شي ثم يستدل عليه بانه يفيد هذا وهو امر مطلوب فان قيل
 يعترض عليه بان ذلك لا يخرج ذلك الطريق لوجود طريق اخر يفيد
 ما فان تجاب عنه بان هذا الاعتراض من قبيل الاعتراض على تعييب
 الطريق والاعتراض عليه ليس من دأب المناظرين فتعييب الطريق
 في المقام الاول صفة الال وفي المقام الثاني صفة العقل و
 ان ثبتت قلت في المقام ليس على قانون التعقيب خارج
 عن قانون المناظرة ويكفي ذلك ان المناظرة لاظهار الصفا و
 ما ذكره في المقامين المتعلق به هذا الغرض ما في الاول فلا المظنة
 قد ثبت بما ذكره المعلن ايضا واما في الثاني فلا يخرج شيئا
 سوا اختيار المعلن فلهذا حظه في دليله فالمدكور صحيح ذلك الطريق
 والا اختيارا مرجح فممنوع الدليل ثبت التبرجج وبما جملته ان المعلن يرفع
 ذلك الاعتراض اذ في غنايه ولو قال الال ان يستدل بذلك مشتمل
 على امر مستدرك فهذا جعل ان يرفع المدرك به تبرجج الطريق للملأ
 عن الاستعمال على امر مستدرك فهو من قبيل تعييب الطريق

الطريق ويحتمل ان يكون المراد منع دعوى منبهة لان المعلن كان قد
 حسن دليله فان قيل منع من الدعوى مستلزما باشتغال الاستدراك
 فهو على هذا التقدير من دأب المناظرين لانه منع من الدعوى
 والمنع من دأبهم وبما جملته ان المعلن كان ادعى شيئا واستدل كذلك
 ادعى حسن دليله ومنع الدعوى من اركان المناظرة ولا جيل يدين
 الاحتمالين قال بوالفتح واما ما قيل ان الدليل في الدليل بان بعض قدما
 مستدرك من قبيل تعييب الطريق وهو خارج عن قول المناظرة
 فيما بانه واقع في كلام المحققين انتهى وكذا التفصيل في كل دخل على
 بالاستدراك وشبهه وان كان واردا على الفاظ الدعوى و

النصوص لان الالفاظ طرأ في المقام واما اذا استعمل
 المعلن على دأب مطلق الال سببه ثم قال والقسم ان يقال
 كذا فهو ليس من قبيل تعييب الطريق هذا ما لا يخفى من تلويحات
 الاكابر فقيها ما لم يذكر على ما ذكره التبرجج على معنيين التبرجج
 والغلبة ففعله بكنهه بشديد الكاف اما بمعنى وجه او بمعنى غلبة
 وفيه التبرجج بالمعنى الثاني المطول بالاسكات والالزام هذا
 والتبرجج والتعقيب والتبرجج والالزام كلاهما بمعنى واحد كما رآه
 المحققون في التماسي معه وارضوا العنا اليه والمباينة معه

بالمجته

الطريق
 قوله لان الالفاظ تعييب لان
 ولا خلاف في شبهة تعييب الطريق اذا كان ذلك الدليل
 على الدليل لان الدليل طريق الدعوى واما الدعوى فتعيب
 بطريقه في شئ وكذا التصور الذي ليس بتعيب
 قوله التبرجج والغلبة كلاهما معنى واحد في الصحيح
 بالاسكات والالزام ففعله بالالزام اسكاتا للمعلن
 بالمجته كما هو الظاهر على ما في الصحيح ونقل عن الشيخين
 والالزام ففعله بالاسكات وبعدها يجعل
 مخصوصا بعد التعقيب

كذلك المطول حقيقته ان السائل يزعم استلزام شئ شيئا بئانه
 الوهم بكم ذلك الاستلزام بسبب ما مع بطلانه اللازم في الواقع
 والشئ الاول مما لا مجال للمعلل انه بغيره والشئ الثاني ينافي

دعوى المعلل في حال السائل للمعلل بدعوى الشئ الاول لانه يستلزم
 في زعمه ما ينافي نفس دعوى المعلل في الجواب عنه ان الاول اثبات
 مدعاه بدليل اخر وتكرار التناقض الى اعراضه السائل بهذا معارضة
 على المعارضة واثباته في اخر الرسالة والامران في تسليم دعوى
 ان منع الاستلزام بهذا مجازاة الخضم وهذا استدلال في
 ثبوت الخضم والسكاته لان السائل ادعى شيئا لا مجال للمعلل في زعمه
 ويستلزم ذلك في زعمه ما ينافي نفس دعوى المعلل في شبهه السائل في اثبات
 المعلل مدعاه بدليل اخر لانه يقول بعد ذلك الاثبات الشئ الثاني
 لا مجال لان تنكره وهو يستلزم نقيض مدعاه في شبهه السائل لا يتقطع
 الا بطريق المجازاة ان قلت اليس للمعلل بنا وظنيفة اخرى وهي منع
 ما ادعاه السائل قلت لا مجال للمعلل انه يمنع هذا لان المفروض انه ما ادعاه
 السائل مما لا مجال للمعلل بغيره قال صاحب الابتناء في تمثيل المجازاة
 كما اذا قال كذا في بناء كذا انت من شئ كذا كذا وكذا فتقول نعم
 ان من شئ كذا كذا وكذا ولكن لا يثبت في جملتك فلا تلتزم به
 وهذا من الاستلزام

هذا من الاستلزام
 ان من شئ كذا كذا وكذا ولكن لا يثبت في جملتك فلا تلتزم به

ان من شئ كذا كذا وكذا
 ان من شئ كذا كذا وكذا
 ان من شئ كذا كذا وكذا

يزعم وقال ايضا واما قوله تعالى فكاتبه على الرسل ان نحن لا نبشركم
 لكن الله يمين على من يثبت من عباده فيجاءات الخضم للثبوت فالرسل
 عليهم السلام ما منهم قالوا ان ما قلتم من اننا نبشركم فهو كما قلتم لانكم و

لكن ذلك لا يمنع ان يكون قوله الله علينا بالرسالة انتهى ونوضيحه ان
 الكفار يؤمنوا ان البشرية تنافي الرسالة وان الرسل لا يكونوا الا من
 الملائكة وان ثبت قلت تؤمنوا ان البشرية يستلزم عدم الرسالة

وسبب ذلك التوهم منهم استعظامهم من الرسالة فالرسل
 كما ادعوا الرسالة عما ضمنهم الكفار بقولهم ان انتم لا تبشرون
 فاجابهم الرسل بطريق المجازاة كما عرفت وكانه يكفي للكفار في المعارضة

ان يقولوا انتم تبشرون بدون الخصم لكن كيف في مقابل ثم ان قال
 فيقول الرسل ان نحن لا نبشركم مثلكم تبشرون الخصم بل انتم قالوا الرسالة لان
 ذلك مفاد الخصم فثبت في ذلك قولهم ولكن يجنب الالة فالظان يقولوا

و نحن نبشركم مثلنا بنا في منع الملازمة واجاب عنه المطول بان
 تسليم البشرية بطريق الخصم يكون على وفق كلام الخضم كما هو ادب
 المناظر من انتهى ومعناه ان الفصحة غير مراد في التسليم وانما ذكره

لما كلفه بقول الفقيه في هذا الجواب من الرسل بلغ من جواب
 عيسى عليه السلام بقولهم ربنا يعلم اننا اليكم لمسلون بعد قول الكفار

فوقه وانما ذكر ذلك كذا يعني ان ذكره هنا على طريق المجازاة
 والداع الى ان كتاب هذا المجازاة انما يريد به الكلام المنطوق
 المحض اصل معناه بدون الخصم لعل الكثرة والجرم في
 معنى الخصم
 ثم نشأ من هذا انفسا ارسلهم عيسى عليه السلام الى اهل انطاكية
 فقلوا ربنا يعلم اننا اليكم لمسلون
 او انما كانوا وانما بالوس وانا انما نحنون من اهل انطاكية

ما انتم الا بشر مثلنا لان ذلك ليس بحجرات بل في مقام المعاينة على
 المعاينة ان قلت قال في التلخيص وقولهم ان نحن الا بشر مثلكم من باب
 مجاز الختم ببعث حيث يراد بكنيته وقال المصنف في باب بعثه الغيا
 وهو الذلة لانه العتو وهو الاطلاع انتهى في معنى الذلة هنا قلت
 الذلة التلق وزوال الثبات والختم كما ثبت على سواه عند المجازة
 بل كنت والزم فكان كما نزلت قد مر عن مكانها بقول الفقهاء المجازة
 كثيرة في اجوبة المصنفين حيث يقولون نعم ولكن الامر كذا والمجاز غير سليم
 في اصطلاح المناظرين وان كان يطلق على المجازة التسليم لغة والتسليم
 معناه المقتضاه
 في المجازة بمعنى التصديق واعتقاد الصحة والتسليم عرفهم بغير
 ان لم يصح ما منعه من غير اعتقاد وصحة ويناقض بما قاله السيوطي في
 مخالفة القرآن بعد ذكر المجازة ومنها التسليم وهو ان يفتن الخ يقول
 الفقهاء وبني التسليم عرفهم لتدل ايضا كما وقع في عبارة بعض المصنفين
 وصورة التسليم يقول السامع بعد قوله لانهم الصغرى ولو سلمنا
 لانهم الكبرى ولعل قوله التسليم شعاع بان منع المقدمة الاخرى لا ينف
 على منع المقدمة الاولى فلا يجوز للمعلن ان اذا وقع منع الاو كمن دفع
 منع الاخرى وانما اطنبت الكلام وبالغ في التوضيح لانه لم يقصر
 هذا المقام في كتاب الانزام بل انما عجز الـ عن منع كلام المعلق

قوله انتم الا بشر مثلنا
 المراد من قوله انتم الا بشر
 كذا في الصغرى وقانع الصغرى
 المراد من قوله انتم الا بشر
 كذا في الصغرى وقانع الصغرى

الا يقان في
 علم فيه
 حيث قد بعد
 التسلل وتنبه
 معناه

والافحام عجز المعلن عن اقبلت مطلوبة اي عند منع الـ كذا قاله
 المعبود ويقال الزام الـ في افحام المعلن بالاضافة والظاهرة في
 المعنى الى المقصود المانع جعل المعلن الـ عاجزا وجعل الـ المعلن
 عاجزا فتنبه الـ معبود تفهيم ان بالالزام قد تدير والذراع خضمه
 فهو غالب وقصمه مغلوب يقال للمغلوب المبهوت ومنه قوله
 تعالى فهبت الذكراى تحية الكافة والنقطع كلامه كذا في الكواشي
 وقرئ فهبت على صيغة المبني للفاعلية والها اي تغلب
 اي اربهم الكافة كذا في الكشاف ولم يحى منه الباهت كذا في
 القاموس المقصد الاول في الابحاث الواردة على التصورات والمرا
 منها التعريفات والتفسيها اذ التصور الذي لم يكن فيه قبيل ادما فهو
 اما من ضمن تصديق كالقبول المذكور في الدعاوى والمقدمة او من ضمن
 كالاعتقاد التي في ضمن التصديقات ومعنى الموضوع والحوال والمقدم
 والحقا وكالتصور المذكور على سبيل التعداد والاول بر عليه
 مباحث التصديقات فلا يدكر في هذا المقصد في المقصد الثاني والكتا
 لا يد عليه بحث اصلا نعم يستفهم عن نفسه الا انما قد في حجب النقل
 الـ اللغة والعرف العام والخاص ان لم تصرف القوتية عن ان المعنى
 الحقيق والافجاب ببيان المعنى الجي بي كما تقتضيه القوتية المعقنية للـ

وفي بعض المسائل ان السؤل على طريق الاستفهام يريد المدعى
 والمقدمات بطلان الشان المراد منها وبيان مرجع الضميمة وكذا امثالها
 فلا سؤل اعم منه وكنيت منه مشحونة به خصوص الكشاف و
 قد يعترض على الفاظها من جهة عدم مطابقتها لقوانين العربية وحي
 فقه المقصد منها المقام الاول التعريفات وثبوتها فيقول الفصل
 الاول في تقسيم التعريف هو على ما ذكره في شرح المواقف اللفظية
 واما حقيقة اما اللفظية فتعريف معنى اللفظ لا مع من بين المتكلمين
 قوله في ان الاستفهام بالاشارة في شرح المطالع وان ثبت قلت موقوفه بمعنى لفظ غير واضح الدلالة عليه نسبة
 الى الالف مع بلفظ واضح الدلالة عليه بالنسبة اليه قال في التصديق ان
 هذا اللفظ موضوع للاحقة واصطلاحا ولا يتصور فيه الحد والرسم و
 حقه ان يكون بلفظ مفرد مرادف او اعم كقولهم لقضوا الاستسقاء
 ثبت فان لم يوجد مفرد ذكر المركب الذي يقصد به تعيين المعنى لا بلفظه
 وهو لا يكون الا لافان اس مع الذي يعلم وضع اللفظ له لكن يعلم
 المعنى في ذاته اذ العلم بالمعنى في ذاته لا يمكن التعرف اللفظ له وهو
 طريق الى اللغة كذا قيل ولعل المراد من اللغة جميع العلوم العربية واما
 الحقيقة فتعريفه بتعريف اللفظ لا بلفظه من النصوص وهو المطالب
 بتعريفه وتقسيمه الى قسمين احدهما ما يقصد به تفصيل كسب

قوله في ان الاستفهام بالاشارة في شرح المطالع وان ثبت قلت موقوفه بمعنى لفظ غير واضح الدلالة عليه بالنسبة
 الى الالف مع بلفظ واضح الدلالة عليه بالنسبة اليه قال في التصديق ان هذا اللفظ موضوع للاحقة واصطلاحا ولا يتصور فيه الحد والرسم و
 حقه ان يكون بلفظ مفرد مرادف او اعم كقولهم لقضوا الاستسقاء ثبت فان لم يوجد مفرد ذكر المركب الذي يقصد به تعيين المعنى لا بلفظه
 وهو لا يكون الا لافان اس مع الذي يعلم وضع اللفظ له لكن يعلم المعنى في ذاته اذ العلم بالمعنى في ذاته لا يمكن التعرف اللفظ له وهو
 طريق الى اللغة كذا قيل ولعل المراد من اللغة جميع العلوم العربية واما الحقيقة فتعريفه بتعريف اللفظ لا بلفظه من النصوص وهو المطالب
 بتعريفه وتقسيمه الى قسمين احدهما ما يقصد به تفصيل كسب



كحقيقة اللفظ لمن يعلم انه مدلوله وقد تضمن بوجبه ما واد
 تضمن بوجبه اخر تفصيل لشيء تعريف اسميا وتويفا كالكسب و
 هو منقسم الى الحدود والرسوم الاسمية لانه ان فصل من معناه
 الذي وضع له شيء حد اسميا وان ذكره عواطف ذكر المفهوم يعني
 رسميا اسميا والذي صدق عليه ذلك المفهوم قد يكون موجودا و
 قد يكون معدوما وقد ثبت نسبة الاسم باللفظ والمسمى ما معناه مع
 المفهوم المذكور قبل التعريف وعدم معرفته قبله والقسم الاخر
 ما يقصد به تصور حقيقة الشيء وبيع تعريفه كحقيقة ما هذا
 او رسميا وهذا يخص الموجودات فالمعدومات ليس لها اللفظ
 اسمية او لفظية اذ لا يقابلها بل مفهومات والموجودات يجوز
 ان يكون لها اسم التعريف كلها اذ لها مفهومات وحقايق ثم اعلم
 ان الواضع قد يضع اللفظ لنفسه لشيء فيتحقق الحد كحقيقة
 والحد كالبسم ويختلفا بالاعتبار لانه ان اخذ حيث انه قيد
 لتصور حقيقة مع اللفظ فهو حد كحقيقة وان اخذ حيث هو مفهوم

قوله في ان الاستفهام بالاشارة في شرح المطالع وان ثبت قلت موقوفه بمعنى لفظ غير واضح الدلالة عليه بالنسبة
 الى الالف مع بلفظ واضح الدلالة عليه بالنسبة اليه قال في التصديق ان هذا اللفظ موضوع للاحقة واصطلاحا ولا يتصور فيه الحد والرسم و
 حقه ان يكون بلفظ مفرد مرادف او اعم كقولهم لقضوا الاستسقاء ثبت فان لم يوجد مفرد ذكر المركب الذي يقصد به تعيين المعنى لا بلفظه
 وهو لا يكون الا لافان اس مع الذي يعلم وضع اللفظ له لكن يعلم المعنى في ذاته اذ العلم بالمعنى في ذاته لا يمكن التعرف اللفظ له وهو
 طريق الى اللغة كذا قيل ولعل المراد من اللغة جميع العلوم العربية واما الحقيقة فتعريفه بتعريف اللفظ لا بلفظه من النصوص وهو المطالب
 بتعريفه وتقسيمه الى قسمين احدهما ما يقصد به تفصيل كسب

قوله في ان الاستفهام بالاشارة في شرح المطالع وان ثبت قلت موقوفه بمعنى لفظ غير واضح الدلالة عليه بالنسبة
 الى الالف مع بلفظ واضح الدلالة عليه بالنسبة اليه قال في التصديق ان هذا اللفظ موضوع للاحقة واصطلاحا ولا يتصور فيه الحد والرسم و
 حقه ان يكون بلفظ مفرد مرادف او اعم كقولهم لقضوا الاستسقاء ثبت فان لم يوجد مفرد ذكر المركب الذي يقصد به تعيين المعنى لا بلفظه
 وهو لا يكون الا لافان اس مع الذي يعلم وضع اللفظ له لكن يعلم المعنى في ذاته اذ العلم بالمعنى في ذاته لا يمكن التعرف اللفظ له وهو
 طريق الى اللغة كذا قيل ولعل المراد من اللغة جميع العلوم العربية واما الحقيقة فتعريفه بتعريف اللفظ لا بلفظه من النصوص وهو المطالب
 بتعريفه وتقسيمه الى قسمين احدهما ما يقصد به تفصيل كسب

قوله في ان الاستفهام بالاشارة في شرح المطالع وان ثبت قلت موقوفه بمعنى لفظ غير واضح الدلالة عليه بالنسبة
 الى الالف مع بلفظ واضح الدلالة عليه بالنسبة اليه قال في التصديق ان هذا اللفظ موضوع للاحقة واصطلاحا ولا يتصور فيه الحد والرسم و
 حقه ان يكون بلفظ مفرد مرادف او اعم كقولهم لقضوا الاستسقاء ثبت فان لم يوجد مفرد ذكر المركب الذي يقصد به تعيين المعنى لا بلفظه
 وهو لا يكون الا لافان اس مع الذي يعلم وضع اللفظ له لكن يعلم المعنى في ذاته اذ العلم بالمعنى في ذاته لا يمكن التعرف اللفظ له وهو
 طريق الى اللغة كذا قيل ولعل المراد من اللغة جميع العلوم العربية واما الحقيقة فتعريفه بتعريف اللفظ لا بلفظه من النصوص وهو المطالب
 بتعريفه وتقسيمه الى قسمين احدهما ما يقصد به تفصيل كسب

بحسب الحقيقة وقد وضع الواضع اللفظ العوارض من جهة ان ذلك
العوارض ان ذكرته من حيث كونها مفهوم اللفظ ومتعلق الواضع
فهو كجاء اسم وان ذكرت من حيث كونها مفيدا لتدوين حقيقة
الشيء فهو رسم كجاء حقيقة فتصوّر الحقائق فتدوينها وتكون
بعوا عنها والمذكورات من الاسماء ما خزن مؤلفات السيد الشريف
واما التقا في مفهوم يفرق بين التعريف اللفظي والاسم بل سماها اسميا
فقسم التعريف اولا الى الحقيقة والاسم قال السيد الفطرب الماهية
الصورة المفقولة من الشيء انتهى وقد عرف الحقيقة بانه ما به شيء هو هو
اي به يكون الشيء نفسه حقيقة لان الحيوان والنطق الثاني في الواقع
وما بهية هي الصورة الذاتية لما خزن منها المحو على الان وهو مفهوم
ان طوقا بين الحقيقة والماهية فرق فواقع في بعض الكتب لا شعاع
بأنها لها فلعلة ما قلنا في التام بحسب الحقيقة هو نفس الماهية المعبرة
لنصو الحقيقة الثانية في الواقع وهذا الباب من المزالق قد تميزه وجرده
على المسحات واسم الموقوف الفصل الثاني في شرائط التعريف
الحقيقة وهي منقضية الى شرائط حسنة وشرة نظائرها اما الاول فهو
خلق على الاغلاط اللفظية وهي اشتغال على لفظ غير ظاهر الدلالة عند
السامع كالالفاظ الغريبة والالفاظ المشبهة بغير اللفظ المعينة

يقول في تعريف اولا الى الحقيقة والاسم بل سماها اسميا
اللفظي والحقيقي في الحقيقة والاسم بل سماها اسميا
فما فعل السيد في هذا من حقيقة بل سماها اسميا
عند تقاضا ان السيد في اللفظ والاسم بل سماها اسميا
عند التقاضا ان السيد في اللفظ والاسم بل سماها اسميا
الاسم بل سماها اسميا في تعين معنى اللفظ عند السيد
ما بهية ما يقصد به وهو انه في اللفظ بل سماها اسميا
ما بهية ما يقصد به وهو انه في اللفظ بل سماها اسميا
ان السيد في اللفظ بل سماها اسميا في تعين معنى اللفظ عند السيد
ما بهية ما يقصد به وهو انه في اللفظ بل سماها اسميا
ما بهية ما يقصد به وهو انه في اللفظ بل سماها اسميا
ان السيد في اللفظ بل سماها اسميا في تعين معنى اللفظ عند السيد
ما بهية ما يقصد به وهو انه في اللفظ بل سماها اسميا
ما بهية ما يقصد به وهو انه في اللفظ بل سماها اسميا

المعينة والالفاظ المجازية بدون الغنية المعينة للمعنى المجازي ولا ينفك
فيه الغنية الما لغيره من اللفظ والحقيقة والالفاظ الدالة على المفهوم الثاني
المعاني في بلا من الغنية المعينة للمعنى المجازي اي
او للمعنى لو انهم متعدي فلا يعين ان اللازم الذي هو المقصود في
مقام التعريف الا اذا ظهر الغنية المعينة للارد وبهذا في حاشية السيد
الشريف على شرح التسمية واما الثاني فهو ثلثة امور الاول في
المعروف وهو عبارة عن الجمع والمنع والثاني خلق عن المحال لا دور
والثالث واجتماع التقيضين وارتفاعهما وحمل التقيض على التقيض
وسلب الشيء عن نفسه والجميع بل مرجع والثالث كونه اجمع للمعروف
وتفصيل المقام في كتب المنطق وليس المراد من كون التعريف اجليا
ولانه اللفظ عليه اجماع بل يكون المفهوم في نفسه اجماع سواء كان دلالة
اللفظ عليه اجليا ولا من وليس من شرائط الفصل الثالث
فيما يرد على التعريفات وما لا يرد واما مقالات المقالة الاولى
في المنع ومويرة على التعريف اللفظي لانه من المطالب التصديقية
فقد وقع بالنقل من اهل اللغة والاصطلاح ولا يرد على التعريف الحقيقة
لان المعروف ليس في نفسه لا يقصد بكونه شيئا على المعروف لفتح الدارج
يصح من غير بل يقصد انه ينقضي في ذهن السامع صوت المعروف
تفصيلا فلا يقصد بكونه المعروف كالان في قوله الان في جواب

فيها

قوله في حاشية السيد الشريف عند قول ان اللفظ
في جواب ما هو هو الدارج على الماهية المستول بها
بالمطابقة مستطاع
قوله بل يكون المفهوم اجليا فادعونا التاريا به شيء
في التقيد في اللفظ في تعريف ما ظهر لان التقيد
من اننا وان كان دلالة لفظ التقيد عليه اظهر
واما ادعونا بانه اسطقس في لفظ التقيد
في تعريف غير حسن لان الاسطقس في اصل المركب
وهذا المعنى ظاهر في نفسه كونه دلالة لفظ الاسطقس
عليه غير ظاهرة لانه غير ما هو في استعمال

قوله من قسميه وهي التعريف بحقيقة والتعريف
بحسب الاسم

قوله لان المعروف
بكونه الماهية

ناطق اذا اراد تعريفه الا ان يتوجه ذهنه مع توجهها الى ما يريد تعريفه
 تفصيلا لا يحكم عليه بالتعريف فهو بمنزلة الكاتب بنفس صورة شئ لا يصح
 ان يقال ان اسم ان الالوان ناطق فانه يجري مجرى ان يقال للكاتب لاسم
 كتابك بالنفس ولا معنى له كذلك حاشية شرح المطالع للسيد الشريف
 قوله اذا اراد تعريفه ان لا ياتي به الا ان قد لا يبرأ بذلك القول التعريف بل
 التصديق كما اذا وقع مقفلة من دليلا يجوز منعه قال في شرح المواظف
 نعم يصح ان يقال لاسم ان هذا الالوان وان الجواهر لوان طوق فصله
 الى غير ذلك فان من الدعاوى صناديق عنه ضمنا وقابله للمنع واذا ارد
 دفعه صحت الخبايا الموجودة بعينه التعريف الحقيقي وان سهل في
 باثبات المسميات
 المفطرات الاعتبارية بعينه في التعريف كاسم قوله فان من الدعاوى
 صناديق عنه ضمنا بعينه اذا قال كجذلا اذ التعريف نفسه لا يتضمن الدعاوى
 وذلك ظاهر واذا قال بسم فانه قال ان هذا رسم له وانه متضمن للتعريف
 وان قال السيد الشريف في حاشية شرح الشمسية واعلم ان رباب العربية و
 الاصول بعموم الحروف بعينه المعرف بعينه يتناول في الاربعة وكثيرا ما يقع
 في الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاح بين النحويين فان قلت كمالا
 قبل تعريفه في قول ان بين الصورة مطابقة لالوان فمن دعوى مخنثة
 ان لم يقبل نفس التعريف فان القول لاسم لاسم متفق

قوله لاسم ان هذا الالوان او سند المذكور ان لا يجوز
 ان يكون لاسم الالوان بل هو صفة لالوان لا يجوز ان يكون
 خاصة على شئ بل هو لالوان لا يجوز ان يكون
 حذام ووجه المنع انما هو ان الالوان لا يكون له
 غير ذلك منع كون الجواهر لوانا وان لم يكن له
 حاشية من
 وان طلق وصلا فيصير منع
 كون العام جبا والخاص فضلا
 قوله صعبا لان معرفة كونه حاشية توقف على انه
 تعريف بالذات والذات يشهد بانها العامة والفصل
 بالخاصة والخاصة لا تعرف الا بالمعروف والمعرفة والاصطلاح
 فكل من كان اللفظ اذ وضع في اللغة او الاصطلاح لم يكن
 مركبا من اللفظ والاصطلاح كانا ذاتا له وما كان خارجا
 عنه كان عرضيا ولا يجوز ان لا لا حاشية اللفظ فيكون
 اللفظ باذاته فهو وان لم يكن عارضا لما وضع له
 فهو عرضي له

قوله ان في الاربعة الحروف بعينه المعرف بعينه يتناول في الاربعة وكثيرا ما يقع
 في الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاح بين النحويين فان قلت كمالا
 قبل تعريفه في قول ان بين الصورة مطابقة لالوان فمن دعوى مخنثة
 ان لم يقبل نفس التعريف فان القول لاسم لاسم متفق

نفسك الذي اردت نفس صورته لم يصح صحيح وان لم يكن المنع فهو
 نفس معنى قلت فاذا ذكرته صحيح والمطابقة في التعريف عبارة عن الجمع و
 المنع لكن لم يجز بمنعها عادة العلماء بل نفس صحة التعريف مستلزم
 مطابقة المقالة الثانية في نفس صحة التعريف الحقيقي لعدم ما وانه
 المعروف وتبين ان تعريفك هذا غير صحيح لانه غير جامع او غير مانع وكل
 تعريف يثبت انه فهو غير صحيح بيان الصغرى انه لا يثبت ما لا يثبت
 مع ان المعروف صادق عليها او يشتملها مع ان المعروف غير صادق عليها
 وكل تعريف يثبت انه فهو غير جامع او غير مانع وبيان الكبر المذكور
 في شرح الشمسية وشط الما وهما مذهب المتأخرين اذ
 القدر يجوزوا التعريف بالاعم والاخص وجعلوا في الرسوم النافضة
 اما جواز الاعم ففي موضعين بزيادة المعرف غير بعض الاشياء كاشياء
 به كما في حاشية شرح المطالع للسيد الشريف اما جواز الاخص فلعل
 الداعي اليه ان الاقتصار على الافراد المشهورين واعلم ان الصغرى
 منه دليل الصفة مشتملة على مقدمتين فليعرف ان يمنع واحدا منها
 او كليتهما وطريق الثاني ان يمنع اولاهما بقول ولو سلم من ولائم
 الاخرى تأمل وسند منع الاول في الغالب بحرف التعريف وسند
 منع الثانية في الغالب بحرف المعروف وله ايضا ان يمنع الكبير الاول

قوله او غير مانع الا انفس المنع الخ فقط اذ قد ينقض
 صحة التعريف بانفسها جميعا
 قوله يجوزوا التعريف بالاعم صحيح به التقدير في حاشية
 الشمسية وقوله والاخص صحيح به ابو الفتح في حاشية
 الشهابية
 قوله كما في حاشية شرح المطالع قال السيد الشريف هناك
 ان المتأخرين اذا اشبهوا بالذات مثلا وادخلوا في حاشية
 فقبل ان يشككوا في ذلك فلو انهم لم يثبتوا بوجه مما ذكرنا

قوله تأمل وسند منع الاول في الغالب بحرف التعريف وسند
 منع الثانية في الغالب بحرف المعروف وله ايضا ان يمنع الكبير الاول

کتابخانه عمومی

مكتبة الملك فهد

فلا يجوز منع ذلك الكبير لما عرفت أنه محرم هذا الموضع والأجبال

فول و سوا
نفا حریة الود

1

يمنع الكبرى الثانية ولو قدر النقص هكذا انه مستلزم للدور كما يتبع
 يستلزم الدور فهو باطل للمعروف ان يمنع الكبرى مستلزما بانها يكون
 باطلا ان لو كان الدور محالا وليس كذلك فيجوز ان يرد ويقول
 ان اردت ان يستلزم الدور في الصغرى ممنوعة وان اردت ان يستلزم
 للدور مطلقا في الكبرى ممنوعة وسند منع الكبرى ان ينقض ما سبق للمقالة
 الرابعة في نقض صحة ما يستلزمه التسلل وسبب المحال اما تقوية مثل
 ما سبق في الدور واما جواب النقض بالتسلل فيسبوقه ايضا فيكون
 وقوع التسلل هو غير واقع لعدم الترتب اولانا لقطاع وبعض التسلل
 غير محال كالتمثيل لأمور الاعتبارية والمعدات وبيان السبب في علم الكلام
 واما جواب النقض في سبب المحال المذكور في منع الكبرى الما في الجواب لا
 في سبب الشيء عن نفسه فان منه ما لا يكون محالا اذ سبب الشيء عن نفسه
 جائز اذا كان الشيء متمسقا واما منع الصغرى فيجوز في الجميع اذ انما نقض يتوهم
 وقوع الشيء منها وهو غير واقع واما النقض بان التعريف ليس باحيى
 المعروف فاما ان يكون تاما وبين في المعقولة والجهالة كتعريف طائر فقلنا
 بالآخر واما ان يعرف بالاحتمال وتقصيدية في شيء المطالع وتوهم ظاهر
 المقالة الخامسة في الاعتراض على ما علمنا على الاغلاط اللفظية يقول
 الفقهاء ينبغي ان يجوز إطلاق النقص عليه محال لان ما غلط اللفظية تزيل

قوله المقالة من المقالة فيه صعوبة وعرة والله تعالى اعلم
 من ان لا يثبت في محله كاستدلال

في منع الكبرى

تزيل الحسن كما يزيل عدم الطرد وعدم العكس الصحة فاشترك
 الجميع في صفات الازالة وتوهم الاعتراض بها ان تعريفات غير حلال
 مشتملة على لفظ كذا وكل تعريف هذا انه فاحسده فهو غير حسن يمنع الصغرى
 فيجوز في الجميع لكن الصغرى في الاعتراض بالاستئصال على المشترك والمجاز
 الدال بالانتماء مشتملة على مقدمتين لان تقدير انما مشتمل على لفظ كذا
 بلا قرينة معينة للمراد فليعرف ان يمنع كلاما تنبئك بالمقدمتين ولا يجوز
 منع الكبرى في شيء من الصور الا اذا لم يقيد بالمشترك والمجاز والدال بالانتماء
 بانتماء القرينة المعينة للمراد فليمنع ان يمنع الكبرى وان يرد في الصغرى
 على قياس ما ذكره في النقض بالدور ويقول الفقهاء ينبغي ان يكون من جملة
 الالفاظ الغلطية اشتغال التعريف على لفظ مستدرك وهو ما يقيد جميعا
 ولا منع ولا توصيفي وقد يقبل العباد العربية بعدم مطابقتها لقوانين
 العلوم العربية وتوهم انما غير مستحقة لانها مشتملة على الاصطلاح
 قبل الذكر والعطف على معنى عامين او نحوها وهو مما يستحق
 العربية ينتج انها مشتملة على امر مستفح وكل عبارة كذلك فهو غير مستحقة
 فقد تمنع الصغرى الاولى وسند في الغالب تحريم العبارة وقد تمنع
 الكبرى الاولى فيجوز لبعض العلماء العربية ما يستحقه الآخرون ولا مجال
 لمنع الكبرى الثانية واعلم ان صحة التعريف وحسنه وحمل العبارة

قوله المفاضلة بين المقالات فيه صعوبة وعقبة
والله اعلم
قوله المفاضلة بين المقالات فيه صعوبة وعقبة
والله اعلم

[illegible]

له حد تام بحسب الاسم باعتبار وضع وان يكون الحقيقة متناه باعتبار
وضع اخر حد تام بحسب الحقيقة مبين لذلك الحد التام بحسب الاسم وانما هو
شئ واحد وان كانت بحسب الحقيقة فاذا قال المعاصر ذلك هذا

[illegible]

کون تعریف المعراض كذلك بطل کون تعریفه خدا کا زعم ان لم
يقطع لانهم کون هذا المعروف معناه بما ذكرته وقد يستند في هذا المنع في
احد الاغلاط المعنوية فيه ولو سلم هذا ليقول ان لم کونه خدا ولو سلم
فقط لانهم کون هذا المعروف معناه بما ذكرته وقد يستند في هذا المنع في

احد الاغلاط المعنوية فيه ولو سلم هذا بقول الاسم كونه قد اطلعت
 هذا ايضا بقول الاسم التعارض وانما يثبت ان لو كان حدك حدانا
 بحقيقة ولا ثم ذلك لم لا يجوز ان يكون ناقضا او ممتنعا بحال الاسم
 واما ان لم نعلم المعروف كونه تعريفه حدانا بحقيقة فلا يصح معارضته
 حديثه وان اراد المعارض من معارضة معنى فان لم يبين تعريفه للتعريف
 الاول فلا يصح دعوى تلك المعارضة اذ يجوز ان يكون شئ واحد
 غير متباينين واما باطل كونها قد بينا ما بين الحقيقة وان كانت تعرف

المعاني مبانيه وزعم المعروف كون تعريفه الحقيقة وسلم كون
تعريف المعاني حسب الحقيقة ايضا بطل تعريفه اذ لا يكون له واحد
علم ذلك

تعريفان بحسب الحقيقة متباينان كانا سميان بقصدين وان لم يعلم
يقول ان لم كون هذا المعرف معروفا بما ذكرته ولو علم متباين قول لانه
كونه تعريفا بحقيقة واما ان لم يبرز المعرف كذلك لا يقع معاينة
صحة واعلم انه انما لا يصح المعاري متباين في مقام عدم العلم لان
المعرف ح يمنع التعارض مستند ان تجربه حقيقة تعريفه ثم علم ان
المعاري لو قال تعريفك هذا معاري نذلك التعريفات المتو

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

فوقه ثم اعلم ان قولهم فمثل كذا قال الله تعالى في حاشيته
في حق الاصول وقوله فمثلها قوله في حاشيته
في المطالع

ثانيه في حجب الصدوق واسمه سبجى اعلم ثم اعلم ان
بابه في حجبهم وتركيب المقسم صادق على افعاله ووجوه

والاثبات يجرى العقل بملاحظة مفهومه بالاختصاص واما استقواء
 ابي لا يكون كذلك فيستند انحصار الجزم بالخصان الى التسليم
 سواء كان في الجزيات كما في الدلالة اللفظية في الثانية او في الاجزاء
 كما في الجزم المركب في اجزائه في العناصر يقول الفقيه في العقل لا يكون
 الا في قسم الكليات جزئيا كما هو مراد المنقول من كلام السيد الشريف
 وكثيرا ما يوجد في التفسير حصرا لم يكف فيه مفهوم التقسيم ولا تعلق
 بالاستقواء بل يستلزم فيه تنبيه او بيان وهذا حقيقة لا يبيح حصرا
 قطعا انتهى وكذا قال السيد الشريف في بعض تعليقاته على حاشية
 شرح مختصر الاصول لكنه قطع بذلك التسمية وبفهم من كلام السيد
 في تلك الحاشية مع كلام بعض الافاضل في حاشية عليها ان كل قسم
 استقرائية يمكن فيها الترديد بالتعريف والاثبات لبقول الاثنا عشر
 الاستقواء لكن لا بد ان يلي في بعض الافام رسلا ومعنى الايراد
 ان يكون مفهوم القسم مما وجد بالاستقواء من جزئياته والاولا ان يكون
 الايراد في القسم لانه وقد يقع في الوسط وقد يكون المراد من قسم
 واحد كونه كان الايراد في قسم واحد فهو شبهة في العقل ثم
 التفتيم ثانيا اذا كان في قسم الكليات اجزائه لا يمكن فيه الترديد بالمذكور
 الا بما رجحنا في تقسيم الكليات جزئيا بما راد ما تضمنه الكل مطلقا قال السيد

وهذا ما رادنا انه غير مستوفى الى النوعي التفتيم قطع
 التفتيم في العقل او يكون في قسم الكليات جزئيا
 فلا يمكن في العقل في قسم الكليات جزئيا
 منه ووجه اخر ان الترديد لا يمكن في قسم الكليات
 رجحنا مع هذا واحد من الاجزاء مستحسنا

ان يكون مفهوم القسم مما وجد بالاستقواء من جزئياته والاولا ان يكون
 الايراد في القسم لانه وقد يقع في الوسط وقد يكون المراد من قسم
 واحد كونه كان الايراد في قسم واحد فهو شبهة في العقل ثم
 التفتيم ثانيا اذا كان في قسم الكليات اجزائه لا يمكن فيه الترديد بالمذكور
 الا بما رجحنا في تقسيم الكليات جزئيا بما راد ما تضمنه الكل مطلقا قال السيد

الاستقواء وقد يكون حصرا على الاشياء السيد الشريف انتهى
 جعل حصرا لكتاب في ابوابه من هذا القبيل يقول الفقيه ان معنى حصرا
 الجعلي ان يكون الجزم بالاختصاص للعلم كجعل الجعلي على المقسم في الافام
 المذكورة وهذا الجزم صانع المركب بخصاياه في اذا كان العلم كجعله
 مختصا فيها ولا يستند جزم بالاختصاص الاستقواء وهو لا غير فلو كان
 جزم بالاختصاص الا بالاستقواء فاذا قال المصنف كتاب في اربعة ابواب مثلا
 فهذا المختص بالنسبة الى المصنف وعلى ما بالنسبة الى الاب مع استقواء اذا
 لا يحصل له الجزم بالاختصاص بمجرد سماع قول المصنف مختص بل باستقواء اجزاء
 الكتاب حتى اذا حصل الجزم بمجرد قوله بخصه فالظاهر ان حصرا على النسبة
 ايضا هذا ما بلغ اليه فكرى واسه تعا علم الفصل الثالث في التبيين
 المقسم وكل قسم منه اعلم ان كل قسم في تقسيم الكليات الى جزئياته يكون بخواص
 مطلقا في المقسم كسب الخلق والتحقق لان كل قسم مركب في المقسم ومبني
 فيكون المفتحة فيقال كل ان من جوبون بدون العكس الكليات وقال كما تحقق
 الا ان تحقيق الحيوان بدون العكس الكليات واما القيد وحسن فقد يكون خاص
 مطلقا في المقسم كالتحقق والخاص بالنسبة الى الحيوان المنقسم الى الحيوان
 والحيوان الصالح وقد يكون اعم منه وجه منه كالابيض والاسود بالنسبة الى
 الان المنقسم الى الان الابيض والان الاسود ولكن لا يقتصر

الاستقواء قد يكون حصرا على الاشياء السيد الشريف انتهى

الاستقواء قد يكون حصرا على الاشياء السيد الشريف انتهى

وهو لا يقتصر على النسبة الى المصنف بل يستلزم
 العلم بكونه مختصا في ابوابه من هذا القبيل
 يقول الفقيه ان معنى حصرا الجعلي ان يكون
 الجزم بالاختصاص للعلم كجعل الجعلي على المقسم
 في الافام المذكورة وهذا الجزم صانع المركب
 بخصاياه في اذا كان العلم كجعله مختصا فيها
 ولا يستند جزم بالاختصاص الاستقواء وهو لا
 غير فلو كان جزم بالاختصاص الا بالاستقواء
 فاذا قال المصنف كتاب في اربعة ابواب مثلا
 فهذا المختص بالنسبة الى المصنف وعلى ما بالنسبة
 الى الاب مع استقواء اذا لا يحصل له الجزم
 بالاختصاص بمجرد سماع قول المصنف مختص
 بل باستقواء اجزاء الكتاب حتى اذا حصل الجزم
 بمجرد قوله بخصه فالظاهر ان حصرا على
 النسبة ايضا هذا ما بلغ اليه فكرى واسه تعا
 علم الفصل الثالث في التبيين المقسم وكل قسم
 منه اعلم ان كل قسم في تقسيم الكليات الى
 جزئياته يكون بخواص مطلقا في المقسم كسب
 الخلق والتحقق لان كل قسم مركب في المقسم
 ومبني فيكون المفتحة فيقال كل ان من جوبون
 بدون العكس الكليات وقال كما تحقق الا ان
 تحقيق الحيوان بدون العكس الكليات واما القيد
 وحسن فقد يكون خاص مطلقا في المقسم كالتحقق
 والخاص بالنسبة الى الحيوان المنقسم الى الحيوان
 والحيوان الصالح وقد يكون اعم منه وجه منه
 كالابيض والاسود بالنسبة الى الان المنقسم الى
 الان الابيض والان الاسود ولكن لا يقتصر

وهو لا يقتصر على النسبة الى المصنف بل يستلزم
 العلم بكونه مختصا في ابوابه من هذا القبيل
 يقول الفقيه ان معنى حصرا الجعلي ان يكون
 الجزم بالاختصاص للعلم كجعل الجعلي على المقسم
 في الافام المذكورة وهذا الجزم صانع المركب
 بخصاياه في اذا كان العلم كجعله مختصا فيها
 ولا يستند جزم بالاختصاص الاستقواء وهو لا
 غير فلو كان جزم بالاختصاص الا بالاستقواء
 فاذا قال المصنف كتاب في اربعة ابواب مثلا
 فهذا المختص بالنسبة الى المصنف وعلى ما بالنسبة
 الى الاب مع استقواء اذا لا يحصل له الجزم
 بالاختصاص بمجرد سماع قول المصنف مختص
 بل باستقواء اجزاء الكتاب حتى اذا حصل الجزم
 بمجرد قوله بخصه فالظاهر ان حصرا على
 النسبة ايضا هذا ما بلغ اليه فكرى واسه تعا
 علم الفصل الثالث في التبيين المقسم وكل قسم
 منه اعلم ان كل قسم في تقسيم الكليات الى
 جزئياته يكون بخواص مطلقا في المقسم كسب
 الخلق والتحقق لان كل قسم مركب في المقسم
 ومبني فيكون المفتحة فيقال كل ان من جوبون
 بدون العكس الكليات وقال كما تحقق الا ان
 تحقيق الحيوان بدون العكس الكليات واما القيد
 وحسن فقد يكون خاص مطلقا في المقسم كالتحقق
 والخاص بالنسبة الى الحيوان المنقسم الى الحيوان
 والحيوان الصالح وقد يكون اعم منه وجه منه
 كالابيض والاسود بالنسبة الى الان المنقسم الى
 الان الابيض والان الاسود ولكن لا يقتصر

اما المقسم يكون اخص مطلقا منه اي من المقسم اليه وكانت محو بعض
المواضع فوصفوا فيها بقوله المقسم مواضع الافام والقيود يكون
اعظم وجهه من المقسم حكموا يجوز ان يكون بين المقسم والمقسم عموم من وجه
هذا الكلام فاحوى ان يبرز منه الف دلالة التوقف الشيء الى ما هو اعظم منه
من وجه لزم ان يفهم الى ما يبينه بان يقال الان منقسم الى ابيض
والاسود وكل منهما منقسم الى الان وغيره فيلزم منه انقسم الى
الان وغيره وهذا باطل فيقال في رفعه هذا محض من باب وضع قيد
المقسم موضع المقسم في الحقيقة الان الابيض والان
الاسود وكذا في حاشية شرح المطالع السيد الشريف قلت الظاهر

انه لا حاجة الى قسم القيد الذي هو اخص مطلقا منه مع انهم حكموا
وذلك لعدم لزوم الف والمذكور في الاعلى من وجه
بوجوب اعتبار الافام مطلقا قلت القسم هو المفهوم لا ما وجد
سواء كان القيد وفيها اخص مطلقا
عليه ذلك المفهوم وقيل النوع وخاصة كالناطق والضاكن

وان كانا اخصين مطلقا من الجنس والوجه والى جملتها اعمان من
وجهه من حيثية بان مفهوم الناطق متداني في التعلق لاجل ان
الناطق وكذا مفهوم الضاكن لا يجزئ ان فصل النوع لا يمكن ان يكون
جنس ذلك النوع فاصح بان السيد الشريف في حاشية شرح الشيء
والا فانه مفهوم الناطق اعم من مفهوم الضاكن فليس من شأنه

فان كانا اخصين مطلقا من الجنس والوجه والى جملتها اعمان من وجهه من حيثية بان مفهوم الناطق متداني في التعلق لاجل ان

منه اما بمنزلة اليه وكذا الكلام في الضاكن فاعتبار المقسم في
الافام باعتبارها من مافات الافام من لو كان المقسم اليها فهو
الناطق لان المقسم لان الشيء معتبره مفهوما فاعلم من هذا انه
اذا ذكرنا موضوع المقسم فهو مخصص مطلقا من المقسم قد يشبه عليك

انه عيان المقسم وجوه في وجهه من حيثية ذلك فان كان
مفهوما من المقسم فيكون من نوع المقسم كالاسم الذي قسم
الكلمة وان لم يقسم من نوع المقسم فهو المقسم مقدر معه
كأنه نطق اذا ذكرنا تقسيم الحيوان والافام تقسيم الناطق لاجل انه
مباين لكل الحيوان واعظم منه مطلقا بحسب التحقيق اذ لم يعتبر المقسم
فيشيئة كونه جزءا من ذلك الكل والافام هو اولية التحقيق الفصل

الرابع في ان المقسم هل هو من المطالع النوعية او من النوعية فنية قال
السيد الشريف في بعض تفصيل الكلام في خبرية قسم مقسم الى قسمين
المفهوم من الافام ولا يحكم فيه على المقسم شي والخبر
الحكم على المقسم بعدم خروجه عن الافام وهو متأخر عن الافام

التقسيم انتهى وقال السيد الشريف في حاشية شرح المطالع التقسيم
تفصيل الطبيعة الكلمة يقول السيد الشريف قد ذكرنا في مثل قولك الحيوان
اذا ناطق او ضاكن كذا معروف قبل التعريف قد عرفت ذلك

استفقد عليك وجهه من حيثية ذلك فان كان مفهوما من المقسم فيكون من نوع المقسم كالاسم الذي قسم الكلمة وان لم يقسم من نوع المقسم فهو المقسم مقدر معه كأنه نطق اذا ذكرنا تقسيم الحيوان والافام تقسيم الناطق لاجل انه مباين لكل الحيوان واعظم منه مطلقا بحسب التحقيق اذ لم يعتبر المقسم فيشيئة كونه جزءا من ذلك الكل والافام هو اولية التحقيق الفصل الرابع في ان المقسم هل هو من المطالع النوعية او من النوعية فنية قال السيد الشريف في بعض تفصيل الكلام في خبرية قسم مقسم الى قسمين المفهوم من الافام ولا يحكم فيه على المقسم شي والخبر الحكم على المقسم بعدم خروجه عن الافام وهو متأخر عن الافام التقسيم انتهى وقال السيد الشريف في حاشية شرح المطالع التقسيم تفصيل الطبيعة الكلمة يقول السيد الشريف قد ذكرنا في مثل قولك الحيوان اذا ناطق او ضاكن كذا معروف قبل التعريف قد عرفت ذلك

قوله اليها اطلاق النطق والضاكن قوله مفهوما الشيء في خبرية الاخبار المفهوما لذكره في مستهل

قوله فاعلم من هذا انه اذا ذكرنا موضوع المقسم فهو مخصص مطلقا من المقسم قد يشبه عليك

قوله وان كانا اخصين مطلقا من الجنس والوجه والى جملتها اعمان من وجهه من حيثية بان مفهوم الناطق متداني في التعلق لاجل ان

قوله فاعلم من هذا انه اذا ذكرنا موضوع المقسم فهو مخصص مطلقا من المقسم قد يشبه عليك

ما لم يتحقق ثم اعلم ان التقدير لم يتضمن التعريف فانه متسبق بالادراك
 متضمن فان لم يعلم السمع المعروف بفتح الراء ينقض وجوده لا اعطى بالكون
 في مقام التعريفات سوى عدم الجمع والمنع والجلال اذا لم يعلم
 المعروف لا يمكن له النقض شي من بين الثلاثة واما اذا علم ذلك فمتعين ايضا
 الفصل الثامنة وظائف السمع عند التقدير ووظائف المجيب وهذا
 مما لا يمتثل المقالة الاولى في الاعراض على غرض التقدير وهو بيان
 القوة التقديرية مستند لا بتفاته في شرائط المذكورة ويجوز اطلاق النقص
 عليه مجازا وقد ذكر السيد شريف في حاشيته شرح المطالع في بيان
 وجوده لجميع تقديرات الكتاب لا جزئية وفي ان مورد القوة لا يتحقق
 الا في ضمن الافا فاذ اقدمت حيث تحققت هذا القسم لم يتناول القسم
 فليدرك انقسام التقدير وان قد ثبت تحققة بعضها جميعا لم يتقدم
 منها فنجاب عنها بان ملاحظ المقسم تقمع قطع النظر عن حقيقة
 من اقسامه وهن المقالة مكرمة من تقوية صغرى وحملات كبريات
 بعدوا جزاء الانحصار في نتيجة التاليف متحدة وجوابها منع تلك الفصلة
 ثم اعلم ان السمع اذا تعرض على التقدير باتباع الشئ الاول والثاني
 بجائز يمنع اتفاه مستند تجريبه المقسم القسم فيكيا بما لا عرض
 باتباع الشئ الثاني في سماع السمع مع عدم انزوف يمنع مطلقا

قوله في انقسام التقدير
 في انقسام التقدير
 في انقسام التقدير
 في انقسام التقدير
 في انقسام التقدير

مقادير ذلك ان السمع

بطلان الا لازم مستند تجريبه ان يكون القوة اعتبارية وجواب عن
 الاعراض ان ما يتقاسم في الثالث ان المقسم معتبر في الافا ويجب
 عن الاعراض ان ما يتقاسم في الثاني ان السمع المتزوف يمنع اتفاه مستند
 تجريبه احد الفمين وعن الاعراض ان ما يتقاسم في سبب التاثير والاشبه
 بالعموم والمخصوص من وجه بما ذكره ويمنع مطلقا الا لازم مستند تجريبه
 بان يقال انما يبطل ان لو كان التقدير حقيقيا ولا نسلم ذلك لم لا يجوز
 ان يكون اعتباريا واما اذا كان الاعراض ان ما يتقاسم في سبب العموم
 والمخصوص مطلقا فتوجب بمنع اتفاه مستند تجريبه احد الفمين و
 واما الجواب بمنع مطلقا الا لازم مستند تجريبه كون القوة اعتبارية
 فلم اظفر بالاشارة اليه كلامهم والقياس صحة ذلك الجواب
 اذا كان معنويا العام والخاص فمما يميز كقوله ان الاضالك
 باليقين والكاتب البطل واما اذا لم يميز كقوله ان الجواب الا الا ان
 والان الروم والقياس عدم صحة لان مفهوم الاول داخل في
 مفهوم الثاني واه به اعلم المقالة الثانية في الاعراض على ان يقصد به
 من الحصر وهو ما على طريق البطلان وعلى طريق المنع فمما يميز الاول ان
 الحصر باطل لجواز ما في ثلثية فاجبة عن الاقام داخل في المقسم و
 المنع ان الحصر مفاد يجوز ما وكل حصر كذلك فهو باطل وقد ثبتا للحق

قوله في انقسام التقدير
 في انقسام التقدير
 في انقسام التقدير
 في انقسام التقدير

قوله في انقسام التقدير
 في انقسام التقدير
 في انقسام التقدير
 في انقسام التقدير

فولم يجر وجوب العقل اه انما هو من اجل وملاحظة مقتضاها
القسمه في الحصر العقل وملاحظة ان الذي في حيز القاطع
منه لو لم يجر العقل الواسطه بالنظر الى الكبر الى ميل
بالنظر الى مقتضاها القسمه فقط لا يطرأ اليها القاطع
يطرأ اليها العقل

يقول بقية بسبب ان زعماء من هذه القوية
 لم يسموا انما تظن ان من نعم الله علينا
 هذا انما زعماء من هذه القوية

بطلان الجواز الواسطة ويجب غمها الوجه الثاني يمنع تحقق المادة وهذا المنع
لا يقع المحجب اذ لا يكون مؤثرا في جرمه كونه الحجة سواء بالاولى او بالثانية ولا يقال بالفتح
ولا يمكن دفعه بان القسيم سواء تحقق العمول المذكورة غيرة علوا انتهى

لا حصر فكانه ادعى ان التقسيم يستلزم الخطا ويراد منه وهو محال
فقد لا تقسيم 2 منزلة ان يقال لا حصر
لا سبق نقله واما تغيره الثاني على ما يفهم من كلامه في الفتح فهو ان
وهو لا عارض على اطرافه
الحصر ممنوع على ازوجه واما ان الفلانة داخله في المفهوم فاحية

التي يتضمنها لا تنقضيها منعها من غير ان تقا من تلك التعريفات
 باراد في الحقيقة في كل قسم من ذلك الشيء الواحد في تعريفات
 متعدده باعتبار انصاف بحسبها من مختلفه فمع هذا الحسبه
 بدخل في هذا ومع تلك الحسبه في ذاك فالنقل لا ينصاف
 على شيء واحد لان الشيء باعتبار انصافه بحسبه غير نفسه باعتبار
 انصافه بحسبه اخرى فيقال له ابو الفتح لدفع الاعتراض بعدم تمايز
 الافام والتقسيم اعتبارا وفي الحقيقة معتبره في الافام ووجه حسن
 التقابل بين الافام انتهى في نفسه فلا حاجة الى اعتبار في الحقيقة
 لدفع الاعتراض بعدم تمايز الافام بل يكفي فيه جعل التقسيم على
 الاعتباري الا ان يقال اعتبره ليحل التقابل لا ليصح التقسيم كما
 يشعر به كلامه المفصل الثاني في الابحاث الواردة على النصبقات
 والمراد من النصبقات الدعاء ولو ضمنا ولو ضمنا ومقتضى
 الادلة ولو مطوية والتمراد بالدعاء والضمانيه ما يفهم القرآن
 كدعوى المحضر المفهوم بابسكوت وكما يفهم من قبود القضاء
 ثم ان لان آت ليست بتعريفات لان التصديق ذلك
 وقوع النسبة او لا وقوعها والنسبة لان نسبة لا ينصوبها
 الوقوع واللا وقوع واعلم انك اذا تكلمت في قولنا نقل عن غيره

الغيرة او لا فان كان نقلا فالنقل قول اما قول اوله والقول المنقول
 اما تصديق او تعريف او قسم وغيره لانه آت والمركبات
 النافضة والمفردات والنقل دعوى الناقل فيجوز طلب صحة عنه
 فاذا كان ذلك الطلب بالثبوت لفظ المنع فهو مجاز وليس
 النقل مقدمه من دليل في اذ وقع مقدمه من دليل ان يوضح ليس
 بجواز كما صرح به ابو الفتح وقال ان المشعور وانما يقال ان
 المنع طلب الدليل ونص النقل ليس دليل في نقله فاما ان انتهى
 بين وجه التمايز بانه يجوز ان يكون طلب الدليل مع المنع في
 اغلب الاستعمال فيكون المنع مع غيره مشهور وهو طلب
 البيان اعم من ان يكون دليلا او صحيحا ولو سلم انه مع المنع ليس طلب
 الدليل فلان من ان يصح النقل ليس دليل كيف وهو ما ادعى الناقل في قوله
 قال فلا وكان الغافل يوضح ان الدليل هو ما تركت المقدمات انتهى اذا
 كان ذلك الطلب بغير ما يشق من لفظ المنع كقولك لا تم نقلك في حقيقة
 وكذا يجوز ابطال النقل بدليل وانما ثباته بغيره ويجوز اطلاق لفظ المنقضى
 على الاول واطلاق لفظ المعارضة على الثاني مجازين كما اشار اليه
 بعض النرجين ويجوز على الكل ما ثبات النقل باضمارا كما في مثلهما ويجوز
 عن الاخيرين جميع مقدمات دليلها كما او بعضنا وينقض دليلها ما

قوله اذ ليس النقل هنا مطو وهو المنع
 طلب الدليل على مقدمه الدليل مشهور

قوله وكان انما يفهم ان المراد من الدليل في تعريف المنع
 الدليل لا هو وهو حمل المفرد والمركب والقول في ما
 يثبت القول كالعالم لا الدليل المنطوق وهو ما ذكره

قوله ويجب عن الكلام عن طلب الدليل على النقل
 بما يشق من لفظ المنع او غيره وعن ابطاله وعن
 اثباته فحينئذ اما اذا كان في الاثبات جوابا عن
 طلب الدليل عليه فيكون ابطال النقل من وجهه
 واما اذا كان جوابا عن اثبات النقل فهو من وجهه
 النقل واما اذا كان جوابا عن اثبات النقل فهو
 شبه المعارضة

واما المنقول اذا كان قولاً فان قيل انه لم يلزم صحة فلا يتوجه عليه
تأخير بوجه وان كان تصديقا او تعريفا او تعريفا او تعريفا
واما ان التزم صحة بان استدلال من عند نفسه على ما تقدم في النقل
في بوجه عليه بوجه على المعلن من المنع والنقض والمعارضه او لا
بعد النقل المنقول صحيح وان كان المنقول تصديقا او تعريفا
او تعريفا بوجه بوجه على المنقول ما يتوجه عليه اذا قيل غير متقول
واما قلنا من عند نفسه لانه اذا كان الدليل من صحة المنقول فلا يتوجه
عليه بوجه ما قلنا بوجه الا اذا التزم صحة الدليل بوجه بوجه عليه
الوظائف الثلاثة المذكورة واذا لم يكن المنقول تصديقا او تعريفا
ولا تعريفا بل انشا او مركبا فاصلا لا يتضمن التصديق او مفردا
فلا يتوجه عليه لما قلنا ولا يتصور منه الناقل التزم صحة وان كان
ما تكلمت به غير نقل فهو ما تعريفا او تعريفا وقد سبق ما يتعلق بها
واذا ان او مركب غير تام لا يتضمن تصديقا او مفردا فلا يتعلق
بشي منهما ما قلنا واما تصديق وذلك التصديق ما دعوى فتشاور في كونه
مجرد عن الدليل او دعوى مفرونة بالدليل والاول يجوز طلبه في غير المقام
الدليل عليه وذلك الطلب ان كان باشتقاق لفظ المنع فهو محال
اولى المدعى مقدرة منه دليل حتى اذا وقعت مقدرة منه دليل

فان كان المنقول تصديقا او تعريفا او تعريفا او تعريفا
فان كان المنقول تصديقا او تعريفا او تعريفا او تعريفا
فان كان المنقول تصديقا او تعريفا او تعريفا او تعريفا
فان كان المنقول تصديقا او تعريفا او تعريفا او تعريفا

من دليل مجموع ليس بجواز واذا كان ذلك الطلب بغيره يشتق لفظ
المنع فهو حقيقة وكذا يجوز ان يقال بالدليل ومثبت يقضيه ويحيط
لفظ المنع على الاول اذ كان لفظ المعنى من النسخ مجازا
البيد ان لا يجوز وبما عمن العن بنات المدعى دليل ويجوز ايضا
عن الاخير من يمنع مقدمات دليلها كما او بعضا ويقضيه دليلها
ان ثبات اذا كان استعمال لفظ المنع ولفظ النقص والمعارضه
في النقل المدعى كما ذكره هنا فلم اقمه لبيان بعض الرسل لفظ
المنع حيث قيل فيها ولا يمنع النقل المدعى لا محالة فادع عنه
بعض الشارحين بان استعمال لفظ النقص والمعارضه في النقل
المدعى غير شائع ولذا لم يتعوض لبيان استعمالها فيها ليس بحقيقة
بل محال بخلاف استعمال لفظ المنع فيها فانه شائع وايضا وهو
الدعوى مفرونة بالدليل لا يتوجه عليها طلب الدليل سواء كان مثبتا
من لفظ المنع او لا الا اذا ارد طلب الدليل على شيء من مقدمات دليلها
في بوجه طلب الدليل عليها مجازا في النسبة باشي لفظ كان ان قلت
الا مر ذلك اذا كان النقل مفرونا بالتصديق لم ينظم في سلك البيان
كما شد منع التصديق كمنوعا عن بيانه فائدة المعلن يجب
نقبة لاثبات الحكم بالدليل كذا قاله في المفعول وهو شرع

اراد ان لا يقتضيه المستفاد من مقتضى

فان كان المنقول تصديقا او تعريفا او تعريفا او تعريفا

باب التعديل والاستدلال من اذعان معناه تبين على الشئ

والمراد من العلة هنا ما هو واسطة للحصول للتصديق بالباطل

فبمع البرهان الاتي وان لم يكن حقيقة ذلك الشئ وقيل الاستدلال

من العلة على المعلوم قد يخص باسم التعديل والعكس لا يستلزم

والدخول حقيقة على الدعوى المكونة بالدليل ثلث وقائفة منع منها

ولها كلاً او بعضها ونقص دليلها ومنعاً صنيعة وتويزها اجازاً اذا استد

احد على مطلوبه فتدفع المحسم بان يكون الظان الدليل او المدعى

وانما قلنا يجب الظان لان التدفع في الدليل يرجع الى التدفع في المدعى

وبالعكس في الاول ان يكون بمنع مقدمة من مقدمات الدليل على

التعيين فذلك لا يتبع منعا ومنافضة ونقصا تفصيليا ولا يحتاج

في ذلك الى ما قد ذكره شئ يتقوس به المنع فذلك المنع كونه يسمي

بمنع وايضا المنع المقارن به منعا مع السند ويبقى المنع التعديلي

منعاً مجرداً وقد يكون المزمع كل واحد من مقدمات الدليل على التعيين

فذلك المقدمات لا منافضة واحدة كاصحح به في الحاشية الثانية

واما ان يكون بمنع مقدمة لا بعينها بمعنى طلب الدليل عليها وهو كناية

عن سيرة اذ ليس توسع المعلن اثبات الغلبة المعبر عنها بالتدفع

من ليعين واورد على انه لا يثبت المعلن مقدمة معينة

ابرهان الاستدلال المعلوم الى العلة كونه الاول
على وجود الشئ والمعتنى على الصانع ثلثاته والبرهان
التي يتناول استدلال العلة على المعلوم كان على الحاشية
الدرخان

فوق مرجع الى التدفع في المدعى لان الدليل اذا لم يثبت
ليكون المدعى غير ثابت فذلك وبالعكس لا يمكن ان يكون
سند مدعى يثبت ابرهانا لان الدعوى لا يثبت
فذلك يستلزم شئ التدفع

فوقه واورد على انه لا يثبت المدعى ان ذلك وقع
في كلامه المحققين حيث يفتقدون على قولهم بعدم بطلان
وقيل على كسابه في التدفع

معينة فان قال الساليل المنوع عند هذه بل المقدمة الاخرى

يجب على المعلن اثبات تلك المقدمة الاخرى واما ان يكون باطل فمقدمة

معينة وهذا يحتاج الى دليل فان لم يذكر معه دليل فهو مكابرة غير مسموعة

وان ذكره بعد دليله كذا بطلان مع الدليل الدال عليه ان كان بعد اقامته المعلن

دليلاً على تلك المقدمة فهو يسمي معارضة في المقدمة ومنافضة على طريق

المعارضة وان كان قبل اقامة المعلن دليلها عليها وبطلان الغصب التعديلي

عند المحققين وفيه كلام سيجي ان شاء الله تعالى وان يكون باطلا

مقدمة غير معينة وطريق تعبيره ان يقال ليس ليملك بجميع مقدمة

صحيحة وهذا رفع الايجاب الكلي ومعناه ان شئ بعض مقدماته فلا

وهذا يحتاج الى دليل فان لم يذكر معه دليل فهو مكابرة غير مسموعة وان ذكره

معه دليل فذلك لا بطلان مع الدليل كونه نقصاً اجمالياً وبيح

ايضاً نقصاً بدون ان يعقيد بلفظ الاجمالي ويسمى دليله شهادتي

على نوعين احدهما ان يقال ليملك ما جاز في مادة اخرى مع تخلف

الحاكم عنه وكل دليل يثبت انه فهو بطلان الا ان يقال ليملك ما مستند

لفظ مثل الدور والتسل وكل دليل يثبت انه فهو بطلان واما ان

يمنع مجموع الدليل بمعنى طلب الدليل عليه وهو مكابرة غير مسموعة عند

المتأخرين كما استراليا في الحاشية اذ ليس توسع المعلن اثبات

المناظرين كما استراليا في الحاشية اذ ليس توسع المعلن اثبات

المناظرين كما استراليا في الحاشية اذ ليس توسع المعلن اثبات

لينة غير المعارضة في المقدمة وقد سبق ذكره وسيجي تفصيلها
 ويبيح ان تصنع ثلثة ابواب لتفصيل تلك الوظائف الثلاث ابواب
 الاول منع مقدمة الدليل وهي ثلثة كما عرفت جزء الدليل وشرط اتانجه
 وتوحيه فثلاثا المقالة الاولى في السند البوالقي المشهور في السند
 للمنع انما تعتبر بالقياس الى نقبض المقدمة المنوعة بالمعنى المشهور
 في النسبة بين القضايا وكذا العموم والخصوص انتهى اذ ان قولهم في السند
 ما والمنع مجاز في النسبة والمراد انه ما ولنقبض المقدمة المنوعة
 للملابسة بين المنع وبين تلك المسألة اذ المنع كانه مكان لها
 واراد بالمعنى المشهور في النسبة بين القضايا النسبة بحسب التحقيق ولما
 كان معنى السند يتقوى به المنع بزعم المانع انقضى المسألة ونقبض
 المقدمة الملم والالاخص منه مطلقا والاعم منه مطلقا والالاخص
 منه وجه والاعم منه وجه مع ان ما يتقوى به المنع في الواقع هو
 والالاخص منه مطلقا ليس الا والاخر ان يتقوى بهما المنع بزعم
 المانع بمعنى ان المانع لا ياتي بشي منهما الا بزعم ما وانه
 لنقبض المنوع او بزعم خصوصه مطلقا منه مثال من الافام
 اذا قال المانع لا نعلم ان يكون لم لا يجوز ان يكون ما مباحا
 بالاراد ان قال السند ولنقبض المقدمة بمنوعة وهو حيوان

استدل في بعض
 المقامات على صحة
 ما ذهب اليه

حيوان وان قال لم لا يجوز ان يكون منجبا باللفظ فهو مطلقا
 ان قال لم لا يجوز ان يكون جساما فهو اعم مطلقا وان قال لم لا يجوز
 ان يكون ابينا فهو اخص منه وجه واعم منه وجه ان قلت يجوز ان يكون
 ما يقوى المنع بزعم المانع مباحا في الواقع لنقبض الملم كان يقول
 المانع في المثال المذكور لم لا يجوز ان يكون جوازا لنقبض ليس
 بما صرحت اجب عنه بان الخطر سؤاله وتحقيق وقوع المانع
 في كلام المناظرين فصل اعلم ان ثلثة صور السند المسمو
 يمكن ان يوجد للمنوع سند اخص واعم وهو ط وكذا يمكن ان يوجد
 له سند اخص ولنقبض المنوع سند كونه لا يجوز ذلك السند انما
 الاسما وبالسند المذكور ايضا لان المسألة والمسألة لا يمتنع
 ما ولذلك الشئ وفي صورة ان سند المسألة والالاخص مطلقا
 يمكن ان يوجد للمنوع سند اخص ولنقبض المنوع اعم منه
 مطلقا او منه وجه وكذا يمكن ان يوجد له سند اخص مطلقا
 مثلا لكن لا بد ان يكون ذلك السند اخص مطلقا من السند المذكور
 بل يجوز ان يكون مباحا له لان الاخص منه اعم من شئ لا بد ان
 ان يكون اخص منه ذلك الشئ بل يجوز ان يكون مباحا له وباجملة
 ان السندية التي ذكرها واحد منها اخص مطلقا من نقبض المقدمة

السند باللفظ الصحيح قوله الاتي بعد الفصل الاتي
 فاذا قلنا بل السند الاخص مطلقا فلهذا لم يقيد بها
 لم يبق النقض هناك والافاق لتقييد بالواقع كذلك هي

نقبض المنوع او
 قوله اخص واعم اخص اخص مطلقا من
 اعم مطلقا من اخص منه وجه واعم منه وجه
 فالالاخص من المنوع اخص من الاخص من السند المذكور
 ان السند الاخص من المنوع اخص من الاخص من السند المذكور
 بين السند الاخص من المنوع اخص من الاخص من السند المذكور

قوله لان الاخص من اخص من المانع
 اعم من اخص من اخص من المانع
 مباح له

الممنوعة لا يشترط ان يوجد بينهما شيء معين من النسب يرج
 فاذا قلنا ممنوع انما لا يجوز ان يكون ناطقا وقلنا ايضا
 لم لا يجوز ان يكون ضاحكا فكلنا اخصا مطلقا من نقيض المنع

وبما منا وبان فاذا قلنا بدل السند الاخص مطلقا المذكور سابقا وهو نوي
 قبل هذا الفصل لم لا يجوز ان يكون ضاحكا فهو ايضا اخص مطلقا من نقيض المنع

لكنه بابين للمذكور واذا قلنا لم لا يجوز ان يكون ضاحكا بالحق
 فهو ايضا اخص مطلقا لكنه اعم مطلقا من المذكور واذا قلنا لم لا يجوز
 ان يكون ضاحكا بالفعل فهو كما انه اخص مطلقا من نقيض المنع اخص
 مطلقا ايضا من السند المذكور واذا قلنا لم لا يجوز ان يكون ضاحكا

بالفعل فهو ايضا اخص مطلقا من نقيض المنع لكنه اخص من وجه
 واعلم من وجه من السند المذكور في قوله جازع في معنى مساو
 السند المنع ان لا يكون المنع سندا في معنى اخصيته انما هو المنع
 سندا في غير هذا السند نقيبه ففاء والعلم معنى الاول ان لا يكون
 المنع سندا في مساو ومثله بابين في السند المذكور والعلم معنى

شأن ان يكون المنع سندا في اخص منه على ما بين في السند
 المذكور وبما يجمل ان وجود السند الاخر المماثل للسند المذكور
 سندا في اخص مطلقا من المنع وقال ذلك في معنى جازع

فان كان السند المذكور سندا في اخص منه على ما بين في السند المذكور وبما يجمل ان وجود السند الاخر المماثل للسند المذكور سندا في اخص مطلقا من المنع وقال ذلك في معنى جازع

معنى اعمية السند ان يكتفي مع المنع وعدمه اراد من المنع
 نقيض المنع ومنه عدمه عين المنع وادناه اعمية السند اعمية من
 نقيض المنع مطلقا ومنه وجه متقول اذا كان اعم مطلقا منه فهو

على قسمين القسم الاول انه يكون اعم من وجه من عين المنع كما سبق
 في مثال السند الاعم مطلقا وهذا القسم هو الغالب في السند الاعم

مطلقا من نقيض المنع والقسم الثاني ان يكون اعم مطلقا من
 عين المنع ايضا كما اذا قلنا لا يمنع لانه ليس بجوان
 انه يكون ما يمكن ان يجزئه في السند كما انه اعم مطلقا من نقيض

الممنوع وهو انه حيوان كذلك اعم مطلقا من عينه ايضا لانه
 قولك انه ليس بجوان موصوفا بما موجودا وما معدوم
 لعدم اقتضا الالبته وجود الموصوف وكنهها يمكن تجزئه
 البتة اذا لم يعدوم يمكن ان يجزئه كالموجود وكلما تحقق عين
 المنع تحقق السند المذكور بدون العكس كما في السند المذكور
 يحقق مع نقيض المنع ولا يحقق عين المنع اذا كان اعم من وجه
 من نقيض المنع فهو على قسمين ايضا القسم الاول انه يكون اعم

من وجه من عين المنع كما سبق في مثال السند الاعم من وجه
 والقسم الثاني ان يكون اعم مطلقا من عين المنع كما اذا قلنا هذا

قوله كما سبق في مثال السند الاعم من وجه من عين المنع
 اعم مطلقا من وجه من عين المنع وادناه اعمية السند اعمية من
 نقيض المنع مطلقا ومنه وجه متقول اذا كان اعم مطلقا منه فهو
 على قسمين القسم الاول انه يكون اعم من وجه من عين المنع كما سبق
 في مثال السند الاعم مطلقا وهذا القسم هو الغالب في السند الاعم
 مطلقا من نقيض المنع والقسم الثاني ان يكون اعم مطلقا من
 عين المنع ايضا كما اذا قلنا لا يمنع لانه ليس بجوان
 انه يكون ما يمكن ان يجزئه في السند كما انه اعم مطلقا من نقيض
 ممنوع وهو انه حيوان كذلك اعم مطلقا من عينه ايضا لانه
 قولك انه ليس بجوان موصوفا بما موجودا وما معدوم
 لعدم اقتضا الالبته وجود الموصوف وكنهها يمكن تجزئه
 البتة اذا لم يعدوم يمكن ان يجزئه كالموجود وكلما تحقق عين
 المنع تحقق السند المذكور بدون العكس كما في السند المذكور
 يحقق مع نقيض المنع ولا يحقق عين المنع اذا كان اعم من وجه
 من نقيض المنع فهو على قسمين ايضا القسم الاول انه يكون اعم

من وجه من عين المنع كما سبق في مثال السند الاعم من وجه
 والقسم الثاني ان يكون اعم مطلقا من عين المنع كما اذا قلنا هذا

الشئ متنفذ لانه حيوان فقال الائل لانهم انه حيوان لم لا يكون
 ان يكون موجودا فالموجود اعلم منه وجه من نقض قولنا انه حيوان
 لا نقضه سلب وهو انه ليس حيوان والالبه لا نوجب وجود
 الموضوع نقضه للموضوع هنا بقا في السند المعذور والسند
 يفارق عنه في الحيوان ويجتمع في الخ مثلا واعلم مطلقا انه عين لم وهو
 فصل مدار كون المنع موجها سمو عا خفا الممنوع عند المانع
 اذ لو كان لم واصلنا عنده لكان منعه مكابرة غير مسموعة ومقتضى
 كونه واصلنا عنده ان يسلمه ويجزم به بسبب من الاسباب
 سواء كان جزمه مطابقا للواقع حاصلا بالبداهة او بالبرهان
 او بالتقليد وجهلا مركبا حاصلا بالدليل القاسد او بالتقليد
 او بغلط الحس كما قال ابو الفتح وصنوع المقدمة الممنوعة بعينه وضحاها
 عند المانع لا يستند صدقها في الواقع كما في الجبره والغلط الحس
 انتهى انما قيدنا الحقا والوضوح بكونها عند المانع مع ان القيد
 المذكور لم يوجد في الكتب المشهورة اذ قد وصف ابو الفتح
 المقدمة الممنوعة في هذا الباب بكون بنا المنع عليه ومنع المانع
 انما يتبين على خفا المانع كما لا يخفى فاذا قال احد العالم حادث المنع
 المؤمن له مكابرة غير مسموعة لانه واصلنا عنده جزمه بالبرهان او

انما قيدنا الحقا والوضوح بكونها عند المانع مع ان القيد المذكور لم يوجد في الكتب المشهورة اذ قد وصف ابو الفتح المقدمة الممنوعة في هذا الباب بكون بنا المنع عليه ومنع المانع انما يتبين على خفا المانع كما لا يخفى فاذا قال احد العالم حادث المنع المؤمن له مكابرة غير مسموعة لانه واصلنا عنده جزمه بالبرهان او

نقله عن بعض

او بالتقليد جزمنا مطابقا للواقع واما اذا منعه الفلاس في
 جزمه لم يسموع فيجب على المقلد دفعه واذا قال احد العالم
 قد جزم المنع الفلاس له مكابرة غير مسموعة لانه واصلنا عنده
 لجزمه به بالدليل القاسد او بالتقليد وان كان جزمه جهلا مركبا
 غير مطابق للواقع واما اذا منعه المؤمن المنع لم يسموع فيجب
 على المقلد دفعه وان كان دفعه بشئ من المغالطات والالزام
 الاثام واذا رأى زيد شيئا هو في الواقع لكنه جزم له
 غلطه بانه يقولان قال احد مشبه الى ذلك الشئ هذا بقر
 فتمنع زيد له مكابرة غير مسموعة لانه واصلنا عنده جزمه به
 بسبب من الاسباب غلطه وان كان جزمه جهلا
 مركبا واذا علمت هذا فاعلم ان بين الممنوع والممنوع خفا المانع
 المانع عموما وحضوصا منه وجه يجب التحقق في الواقع كما
 قال ابو الفتح اذ قد تحقق عند منعه واحد كمنع المؤمن قدم العلم
 وقد تحقق نقض المانع بدون خفا منه عند المانع كما اذا منع الفلاس
 قدم العالم وكذا اذا منع زيد لكون الشئ بقر وقد تحقق خفا
 المانع عند المانع بدون نقضه كما اذا منع الفلاس حدوث
 العالم فصل اعلم ان النسب الاربع كانت تعتبر بين السند وبين

قوله كفافا وربما يقال وبعد نقلة قال وفيه نقلة بان
سند من قبيل التصديقات وخفا بالمقدمة من قبيل
النصوصات واعتبار النسبة بينها ليس على ما ينبغي
الاهم الا ان يرجع خفا بالمقدمة الى القضية على ما لا يخفى
اشتهر قول من ينبغي ان يرجع السند الى النص والذركا لا يقتضيه
القضية بل كنه الاسباب في ذلك كقولهم لم يوجبوا

کہ ہا ای مثال النیب
 الاربع ہیں سند
 دہیں الحفا

[illegible]

عند الابع انفق و
الابد
فول اعم مطلقا نفق الم الم اوم نفق الم الم
النفق الواقع لانبوة عند الابع وكذا في جميع
في هذا الفصل فلا تقفل

السند بدون الحقا، عند المانع كما اذا كان المانع جازما بالمنوع
ومنع مكابنة كالفلس في المانع لعدم العالم وكما اذا استند بقوله
وكيف لم تنب هي عندك ببرهانها السند اعم من وجه وخص
وجه من حقا الم عند المانع وما في الاجتماع والافراق ظاهرة
والسند الاول اعم من وجه وخص من وجه من نقض الم ايضا
والسند الثاني اعم مطلقا من نقض الم اذ كلما تحقق نقض الم في
الواقع تحقق عدم ثبوت المنوع عند المعلن ببرهان بدون
العكس الكلي ثم ان كل سند مطلقا لنقض المقدمة المنع عنها
اعلم من وجه وخص من وجه من حقاها البينة اذ بين نقضها وثقا
عموم وخصوص من وجه كما عرفت فلل سندا لعموم من وجه وخص من وجه
من الحقا ثلث احتمالات فتدبر وقد تم بيان النسب الاربع و
اذا استند بقوله كيف وهي واقعة عندى هذا السند ما بين الحقا
الممنوع ثم ان السند الما وى الحقا الم والاخص حقا مطلقا بوجه
المنع لان كمالا منها بوضع المنع اعني بوضع كونه موجبا لان هذا
كونه موجبا حقا الم عند المانع كما سبق بانه كما يؤيد السند
الما وى لنقض الم والاخص نقضه مطلقا فصل اعلم
اذا ثبت ان بين حقا المقدمة الممنوعة وبين نقضها عموم

فمنه ثبت ان وجه الممنوع والمنع وجه الممنوع
منه وما وقوله

فمنه ثبت ان وجه الممنوع والمنع وجه الممنوع
منه وما وقوله

وخصوصا من وجه في السند الما وى الحقاها وبين نقضها
عموم وخصوص من وجه ايضا البينة وذلك واللاخص
من حقاها لا يجوز ما وبالنقضها وذلك كما هو ايضا بل
قد يكون اخص مطلقا من نقضها ايضا وقد يكون اعم من وجه و
اخص من وجه من نقضها كما عرفت في السندين للاخصين مطلقا
من حقا الم والسند الا اعم من حقاها لا يجوز ما وبالنقضها
بل قد يكون اعم مطلقا من نقضها ايضا وقد يكون اعم من وجه وخص من
وجه من نقضها كما عرفت وبالحكمة ان السند المؤيد للمنوع في الواقع
ليس الا السند الما وى لنقض المقدمة الممنوعة اولقاها عند
المانع والسند الاخص مطلقا من احداهما وقد صرح بان الوجه
على المعلن عند منع المانع ان مثل مقدمته وليد ان ثبت
تلك المقدمة او لا او بواسطة ابطال السند وقد تبين ان
السند المؤيد للمنوع لا يلزم من ابطاله اثبات المقدمة للمنوعة
الا اذا كان ما وبالنقضها وانما قيدنا بالمؤيد لا السند
الا اعم مطلقا من نقضها يلزم من ابطاله اثباتها ايضا فيلزم من
ابطال بعض الاسانيد التي هي اعم مطلقا من حقا المقدمة
الممنوعة اثباتها تدبر وسياتي بيانه ان الله تعالى قاله

فمنه ثبت ان وجه الممنوع والمنع وجه الممنوع
منه وما وقوله

فمنه ثبت ان وجه الممنوع والمنع وجه الممنوع
منه وما وقوله

ابو الفتح ولا شك ان وقع ذلك السند يعني السند الذي
 لحقا المقدمة الممنوعة او اعم مطلقا فتقارنها بدل على نبوت المقدمة
 الممنوعة كدفع السند الذي لنقيض المقدمة الممنوعة والاعم منه
 مطلقا انتهى عجب منه اذا بطل السند الذي ورثها اولا والاعم
 مطلقا منه يستلزم وصحاح المقدمة الممنوعة عند المانع ولا بد من
 وصحاحها عنده نبوتها في الواقع كما في الجهل بها واعلاط الحسن كما
 سبق تقدم منه ولا تغفل من ان السند الاعم مطلقا فتقارنها
 الممنوعة قد نبوت اعم بضمها نقيض الم فابطالها بدل على نبوت
 المقدمة المان يقال مراد ابو الفتح من نبوت المقدمة الممنوعة
 نبوتها عند المانع وهو اعم من نبوتها في الواقع ويجوز ان يكون
 مراد القوم بقولهم ان الواجب على المعلن عند منع ال اثبات
 المقدمة المان الواجب عليه براد دليل يدل على ثبوت المقدمة
 الممنوعة اعم من ان يدل على نبوتها في الواقع او يدل على نبوتها عند
 المانع كنه التوجيه غير مناسب بقول ابو الفتح كدفع السند
 ان قلت ما هذا التلويح والا اهتمام في التوجيه والرك والفتح عنه
 والعاقلة كفية الاشارة قلت مرات متفاوتة وفيه استغنى
 من هذا التوجيه وامثاله فعليه الاكتفاء بالملقاة الموجزة المقتضية
 الاستغناء

٢٢
 منع جزء الدليل اعني الصغير والكبير في القياس
 الاقتران والشبهة او الاستثناء في القياس الاستثناء
 وبشرط في منعه ان لا يكون بدليتها اوليا او قسمة قياسها
 او سلبا عند المانع او منع شيء امكاريه كما سبق في المقدمة
 قال بعض المحققين بخلاف النجيات والحدس والتمويه
 او يجوز منعها بناء على عدم كونها حجة على الغيبة لا عند الاشترك
 انتهى يعني عند اشتراك بين الامور بين عامة الناس فيها
 ح مكاريه غير ممنوعة كذا قاله في شيء يقول الفقيه وكذا
 الحيات والوجدانيات يجوز منعها عند اشتراك الحسن
 الوجدان بين عامة الناس ان قلت ليس يكفي في كون المانع
 مكابرة اشتراك بين الامور بين المعلن والاثبات
 نعم لكن ذكر الاشتراك بين عامة الناس لا يمكن ان
 من المانع باخفا حاله الذي هو حصول من الامور له من التجربة
 الحدس وغيرها اذ عند شيوخ هذه الامور يغلب على الظن
 ان المانع مكابرة يمنع ما تحقق عنده المقالة الثالثة في شيء من
 شرائط انتاج الدليل ومعناه منع احتمال الدليل على شرط
 الانتاج كايجاب الصغير وكلية الكبيرة في الشكل الاول

وكذا الحد الاوسط في جميع الاشكال وكلية الكبرى اختار
 عن كونها جزئية وطبيعة لا عن كونها شخصية لافالة السيد
 الشريف في حاشية شرح التسمية ان الشخصية قد تقوم مقام
 الكلية فتنتج في كبرى الشكل الاول كونها زيدا وزيد حيوان انتهى
 فبما قال في الظاهر المعنى في الحقيقة باسمه بزيد وهو معنى
 كلي وكلية الشطية في القياس الاستثانة موجبة وكلية
 احد المقدمتين فيه وتفسير الشرائط في كتب المنطق وتصور
 منع اشتغال الدليل على شرائط الانتاج كما اشير اليه التلويح
 عند بيان الفائدة ان يقول السائل اسم كحقق شرائط انتاج هذا
 الدليل كيف وصغره سالبة او كبراه جزئية او طبيعة الى غير ذلك
 لكن اغلب ما ذكره من شرائط الانتاج شرط لا ظهر للانتاج لنفس
 الانتاج اذ المعنى عند الميزانيين الامور الكلية كاصحح به البعض
 فينتج الدليل في بعض المواد مع اتفاق بعض الشرائط كما قال في ذلك
 البعض فينتج الانتاج الطبيعية كبر الشكر الاول في كناية الانتاج
 الانتاج بين في قول الان للحيوان ناطق والمحيوان ناطق كل
 انتهى فلم يعلل في تنكيره دليل عند منع السائل اشتغال شرائط
 انتاجه فان جمع انتاجه بدون ذلك الشرط كاذم المثال المذكور يدفع

قوله كاشية البعض وهو عمام الذي عند قور
 الى اسفله ما يتعلق به الفقه وسواء كان في الفقه او في غيره

يدفع المنع بانيات انتاجه بدون ذلك الشرط بدليل تنبيه
 ولعل مرجع هذا الدفع اثباتا لمقدمة المجموعة ومع اشتغال
 دليله على شرائط انتاجه لان ذلك الشرط المنتق اذ لم يكن
 من جملة انتاجه دليله ثبت اشتغال دليله على شرائط انتاجه و
 انما قلنا اغلب ما ذكره لان بعض ما ذكره من شرائط الانتاج شرط
 لنفس الانتاج كذا الحد الاوسط وقد ينوهم عدم نكره
 وهو متكرر ومن جملة ذلك حذف القيد الذي في جملة القيد
 عن موضع الكبرى في الشكل الاول كونها حيوان ناطق وكل
 حيوان متفلس لان مدار الانتاج اندراج الاصغر تحت الاوسط
 واندرج الاوسط تحت الاكبر ليدل على اندراج الاصغر تحت الاكبر
 والمقيد سدرج تحت المطلق فيتم ما ذكره من الاندراجات لكن
 لا يندرج المطلق تحت المقيد فاذا زيد في موضع الكبرى فينتج
 لم يكن في محله الصغرة في الشكل الاول انتق التكرار كونها حيوان
 وكل حيوان ناطق فلو كان وقد ينوهم تقييد موضع الكبرى
 بقيد لئلا يندرك القيد من ظاهر العبارة مع ان ذلك القيد
 متعلق بالمحكوم به فيها كما قال الفطيل لهما تابعا لهما
 والتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدونه المتبوع ثم قال

الاوسط على
 حمل الاصغر على الاوسط
 الاصغر والمقيد على
 حمل الاكبر على سمي

فاجعل على المطلق كجمل على المقيد فينتج النتيجة كما
 سمي سمي سمي

قوله لانها اربعة والانتزام ناطقها للبطاقة

قوله في قولنا
 انما لا يوجد بدونه المتبوع
 في قولنا في قولنا
 في قولنا في قولنا

السيد الشريف بان قوله من حيث هو متعلق بما يوجد بالناج

فقد به الكلام والتابع لا يوجد منه حيث هو تابع بدون متبوع

ان قلت اذا قال المعلن هذا ان لانه متحرك بالاداء

وكل من شوك بالاباء فهو ان فقال ان تلك اسم كلية الكبرى فهذا

المنع بل هو منع بشرط الانتاج الذي هو كناية الكبرى او منع؛

الدیبل اندر مسو اکبری قلت بل منع لجه؛ الدیبل ان المعلم اور د

الكبرية كلية فوجد الشرط الذي هو كلية الكبرية لكن الكبرية الكلية

غیر صادقہ و اما اذا ورد الکبریٰ حرمۃ کان یقول المثال

المذكور وبعض المخزّن بالارن ان فالكبرية صادق في

عليه المنع فبينه اشمال الدليل على شرط الانتاج الذموي

كلمة الكبرى المقالة الرابعة في منع تقرب الدليل قدس

معنى التقريب فإذا كان اللازم منه الدليل غمط والمطلوب

عجز لا زم منه فلا يتم المقول كذا في بعض الكتب وانما يتم السوي

اذا كان اللازم من الدليل عن المدعى او ما ينفع اليه او لا

مطلبه فاضله خان لافتم پسندم لاسم نموان لافتم متفلس

المدعي / خصمه المدعي / معنا واما اذا كان اللازم من الدليل مبيانا

لان علي ابن ابي طالب واولاد افضل منه

نبينا الممدوحى او اعلم منه مطلقا او من وجه فلا يتم التقريب

وَقَوْيَرْمَعْدَانَا لَنُثْمِ التَّوْبِ وَسَنُطَا قَالِ ابُو الْفَتْحِ عَلِي

في الدليل بان فيه مصادرة على المط راجع الى منع الاستدلال

نقننا او منا فضة اشترى ارضه المنع الاعم المقيم للمنافضة

والنقض والمعارضة وإرادته النقص لا يبطال مجازاً والنقض

في عرفهم لا يخلو على ابطال المقدمة والمدعى كما سبق بيانه

في المقدمة ولعله اؤتمنع الاستدلال بمنع التقريب لعدم

شروط الانتاج اذ من شرط الانتاج مغايرة النتيجة لكل واحد

من المقدما وظن انما منع التقرب انما يكون اذا تم شرط الاتباع

وكان الاثر من الدليل غير مط كما لا يخفى على من تتبع موارد ولا

الامر كما يفهمه كلام المؤلفين ان يرجع منع وجود شرط

الانتاج الامنع التقريب واعلم ان بعض المقدام احد

احتماله بمنع وعلى الضمالة الاخر بمنع التقريب فمردواها

ولقولنا اردت بهذا المعنى فهو ممنوع وان اردت بذلك

المغفلة فلا تم التقرب وقد يوجد لها احتمال ثالث لا بد وعلمه

المنع أصلاً فتمنع المعللة وكما يمنع منعاً وقدم منعاً

المقدمات على وجه واحد مع منع التفتت ولفظ الإنش

قوله ولعل ارادني مبني هذا الترخي ان الوقح
قوله قولك الخنق بدل على ان الكلام صفة ثانية
للعنانج وعلى الاول الكثرة لانه والاستخدام
لا شك انه مران من الاستخدام هنا التوقيف

محسباً عن منعمی است

هذه المقدمة ولو سلمنا فلا نتم التوقيب وسنشير الى فائدة
 قولنا لو سلمنا وقدر دوا لئلا نفي توقيب الكبير المطلوب
 فيمنعها على توقيب ويمنع التوقيب على توقيب اخر وتوضيح المعنى
 قد يذكره الصغرى جدا او وسط لا يجعل على جميع فزاده محمول
 المطر ويطور الكبير كان يقول هذا ان لانه متحرك بالارادة
 فيقول ان لم لا ان كانت الكبير المطلوبة وكل متحرك بالارادة فهو
 ان ان فهي ممنوعة وان كانت وكل متحرك بالارادة فهو حيوان
 فالتوقيب مسموح كما اشار اليه بالفتح وظنه ان اغلب ما وقع
 في الممنوعة امثال هذا المقام منع التوقيب فقط بنا على نقد الكبير
 الصادقة وقدر دوا لئلا نفي الصغرى اي بينا احتمالها فيمنعها
 على وجه ويمنع الكبير على وجه اخر وهذا انما يكون اذا لم يمنعها
 فقط على وجه ومنع الكبير فقط على وجه اخر كان يقول المعلن
 مشير الى فرض مثلا هذا ان لانه حيوان وكل حيوان ان فيقول
 ان لم لا ان دواته حيوان ناطق فالصغرى ممنوعة وان اردت
 ان حيوانا مطلقا فالكبير ممنوعة وذلك لان الحد الاوسط في
 الصغرى على اي وجه كان حمل فهو كذلك يحمل عليه الكبير فيلزم
 منع احد المقدمين على احتمال الصغرى ويلزم منعها معا

قوله كما اشار اليه بالفتح اي عند قول الخفيف
 على ان الحكم حقيقة ثابت لله تعالى

معا على احتمالها الا ذكر كان يقول المعلن مشير الى فرض هذا
 جسم وكل جسم حج فيقول ان لم لا ان دواته جسم مطلقا
 فالكبرى ممنوعة وان اردت ان جسم جابدا فالصغرى ممنوعة
 ولو سلمنا فالكبرى ممنوعة واية الا اردنا ان قد منها جاز
 وقد تكون الصغرى والكبرى ممنوعتين معا بل ان اردت
 احدهما فيقول ان لم لا ان الصغرى ولو سلمنا فلا نتم
 الكبير وقد جرت العادة على ذكر ولو سلمنا فيما اذا منعت
 المقدمان معا على وجه واحد وليست شعري لم احتج الى
 تقدير تسليم احدهما ويمكن ان يقال ان اشار الى ان اثبات
 احدهما لا ينفع المعلن لانه الاخرى ايضا ممنوعة وبكفي بقا منع
 احد المقدمين في لزوم افحام المعلن وقد تكرر مكتوب في بعض
 الورقات ان تقدير التسليم اشار الى امكان الجواب عن المنع
 واعلم ان مورد المنع لا يخفى في المقدم لورود على المدعى الغير
 المدلل ايضا وكل يجوز منعه يجوز ابطاله بدليل كذا اثبات
 نقضه به وهما خارجان عن الوظائف الثلاثة المناقضة للنقض
 والمعارضنة لكن يجوز ان يسمى الاول نقضا والثاني معارضة مجازين
 المقابلة للمثبتين بيان الحل والغصب اما الحل فهو اللغة

مطلب

الفرق بين الشبهين وانه اصطلاح النظار هو منع مخصوص كونه
 لم اظفر ببيان الشان في كتاب قال بعض الراسائل الخ هو
 تعيين موضع الغلط وهو كانه انواع المناقضة واد
 على مقدمة من مقدمات الدليل وانما الفرق بينهما هو ان الخ انما
 على مقدمة على مبنية على الغلط بسبب شبهه شئ باخر انتهى
 وفي قوله تعيين تعيين موضع الغلط خفا والمغنى تعيين
 غلط المعلن وغلطه هو المقدمة الكاذبة كما قال البعض الخ
 بقصد بيان ما ذكرته غلط ومنشأ في فهم ذاك كما انتهى
 والخطاب للمعلن ما ذكره هو مقدمة وفي قوله وانما الفرق
 بينهما انه نظر اذ ليس دليل الفرق بينهما كسب الموجد كسب
 بيان منشأ الغلط في النوع المقدمة التي غلط فيها بسبب
 اشتباه شئ باخر بدونه بيان منشأ الغلط في النوع كسب
 قوله مبنية على الغلط نظر والنظام ان يقال مقدمة غلط فيها
 بسبب انه وفي قوله بسبب شبهه شئ باخر نظر اذ لا يخفى منشأ
 الغلط في ذلك الاشتباه بل قد يكون منشأ الغلط هو
 ونوع شئ يتم مقدمته المعلن على تقدير وقوعه لكن نوعه
 غير مسلم فبنية المانع على ذلك النوع فيقول لانه تلك

قوله وفي قوله تعيين موضع الغلط خفا وفيه نظر اذ هو
 عن جامع دون محل تعيين منشأ الغلط وسلكه بان
 ذلك الخ قوله ثم اعلم ان المعلن قد سدر على غلطه المنة

تلك المقدمة وانما تصح لو كان الامر كذلك اي كما فهمه لم لا يجوز
 ان يكون الامر كذلك كما ذكر ابو الفتح في مثال المغالطات
 العامة الورود يعني المغالطات التي يمكن ان يستدل بها
 على جميع الاشياء حتى التقيضين وهو ان يقال شئ كذا
 يكون وجوده وعدمه مستلزما للمط اما يكون موجودا او معدوما
 واما ما كان يلزم ثبوت المط لا متنازع الا انهم عن اللزوم
 وحل في المغالطة ان يخبر كون الشئ المذكور معدوما وتمنع
 الملازمة مستندا بانها انما تتم اذا كان عدم ذلك الشئ باقفا
 فانه مع بقائه فثبت ان يكون انتفاءه مستلزما للمط يعني
 كما فهمه المغالط لم لا يجوز ان يكون عدمه باقفا فانه وتلك
 الصفة معا واما بتقاضي تلك الصفة فقط انتهى يعني لا تتم الملازمة
 على شئ من المقديرين الذين جوا والمغالط انما جزم بالملازمة
 لتوهم ونوع التقدير الاول وانما الخ الوارد على غلط مبنية
 على اشتباه شئ باخر فكان يقال مكان الممكن ليس معدوما
 في الخارج والالاتف الامكان على تقدير وجوده وانما باطل
 ومنشأ ادعاء تلك الملازمة عدم الفرق بين مكان لا مكان
 وتوضيح الكلام ان انتفاء الامكان هو لازم الثاني لا الاول

انما هو في قولنا الامكان لا يكون في قولنا الامكان لا
 انما هو في قولنا الامكان لا يكون في قولنا الامكان لا

والمعلل يعلم ان الواقع على تقدير كونه لا مكان حقيقة عدمية
 هو كونه الاول لكن يتوهم ان الاول عين الثاني لعدم التمييز
 بينهما وليس كذلك اذ معنى الاول كونه الامكان ثابتا في
 نفس الامر ومعدوم في الخارج ومعنى الثاني كونه الامكان
 مستقيما في نفس الامر فيقول ان الملازمة وانما تقع
 لو لم يكن بين مكانيه ولا مكانه لفرق ولكن بينهما فرق لان
 فان معنى الانصاف حقيقة عدمية ومعنى الثاني سلب
 الصفة وهذا المنع في قبيل الحيل وهو المطابق لما ذكره من بيان
 بعض الراس ان العلم ان المعلل قد بدل على غلطه المبني على اشتباه
 شيئا ما بعد عدم الوقوف بينهما كما ذكره المسعودي في كتابه
 الملازمة على تقدير وجوده وهو باطل لانه ان لم يكن بين الملازمة
 عدمية وعدم الملازمة فرق فيجب قولنا لو كانت معدومة في الخارج بلزم عدم
 وبعبارة اخرى لانه ان لم يكن بين الملازمة لا ولا ملازمة فرق
 والى في ما ذكره من منع حجج استثنائية عن المقدم وليست صالحة
 الا لو غلبت في المنع حلا وقررت في بعض من هو انها بان قال المعلق

قوله بلزم عدم الملازمة على تقدير وجوده وهو باطل
 ان قلت بين الملازمة لا وجود في نفسه بل هو في نفسه
 في تعيينه لا في نفسه لانه لا يثبت له وجود في نفسه
 معدوم في الخارج فلا ملازمة في نفسه بل هو في نفسه
 عدم الملازمة في نفسه بل هو في نفسه بل هو في نفسه
 استثناء عن الملازمة في نفسه بل هو في نفسه بل هو في نفسه
 الملازمة في نفسه بل هو في نفسه بل هو في نفسه بل هو في نفسه
 ان لم يكن بين الملازمة عدمية وعدم الملازمة فرق فيجب قولنا لو كانت معدومة في الخارج بلزم عدم
 الملازمة في نفسه بل هو في نفسه بل هو في نفسه بل هو في نفسه

فهو الوقوف بينهما فان قولنا ملازمة لا معناه انه متصف
 بحقيقة عدمية وقولنا لا ملازمة له معناه سلب تلك
 الصفة لعدمية عنه انتهى بلخصا يقول الغيبة كونه هذا
 المنع تعييبا لمتشابه الغلط نظره فان الظاهر ان الحل على ثبوت
 انحاء لكن لم اعثر على تعريف لمصطلح واما الغيب فهو دعوى
 ان طرفا ومقدمة دليل المعلل مع الاستدلال على ذلك
 قبل استدلال المعلل عليها كذا يفهم من كتب هذا الفن
 والتقيد بالمقدمة بناء على الاغلب اذ دعوى المدعى
 الغيبة المدلل مع الاستدلال عليه غصب ايضا كما اشير اليه
 في الحاشية الا لو غلبت وذكرنا قولهم قبل الاستدلال
 المعلل عليها لا يخرج المعارضة في المقدمة عن توقف الغصب
 ووجه تسميته غصبا ان منصبه ان لم يطالبه الدليل
 المعلل على مدعاه او على مقدمته دليله ليظهر حقيقة دعواه
 او تقدمته ومنصب المعلل التعليل عليها فلذا ادعى السائل شيئا و
 استدلال عليه فقد غصب منصب المعلل والغصب
 قد يخلو عن طلب الدليل على الغصب فيه وقد يتوهم سبق
 بطلب الدليل عليه ولذا ذكرناه في موقف المنع والثاني
 باب

هو الذي أدى سوق كلام محمد السمرقندي الى بيانه ومثله هو
 بقوله لا ثم اريد محل النزاع تحققة بل هي ليست بمحققة لانه
 لو حقت اه ففي هذا المثال لو قيل اولا اريد محل النزاع ليست
 بمحققة لانه لو حقت اه لكان غضبا ايضا وهنا كنه وهي
 انه ذكر دليل ال عاف والمدعى والمقدمة بعد طلب الدليل عليها
 انه خلق عن دعوى في دعيها فهو ليس بغضب بل هو منع السند
 اذا السند الذي هو لزوم التقبيل لم اذا ذكر بطريق القطع لا بطريق
 الجواز فهو دليل على ذلك التقبيل فوطئنا احد من منبه كقول
 ال لا ثم انه ليس بجوان كيف وهو تنقذ لانه مع الكبر في الطوة
 ينتج انه جوان وكقوله لا ثم ان انها ليس بوجود وكيف التظلم
 فانه مع الملازمة المطلوبة ينتج ان انها موجود ووقفت عليها ال
 واما اذا ذكر بطريق الجواز كان يقال لم لا يجوز ان يكون مستف
 لم لا يجوز ان يكون الشملقة فهو لا ينتج مع المقدمة المطلوبة الا
 جواز التقبيل وجواز التقبيل لا يستلزم الحكم كيف وذو التقبيل
 فلو قلنا ان انه اريد دليل ال عاف والمدعى والمقدمة غضب
 وان في دعوى في دعوى لزم انه يكون بعض هو المنع مع
 السند غضبا واختاف علما هذا الفرض انه الغضب مسموع

مسموع موجه فمنهم من قال انه ليس بمسموع لانه اذا جاز الغضب
 بل في المعلن قد يعرض على الاستدلال على ما وقع الغضب فيه
 منه دعواه او مقدمة دليلها والغضب في مقدمة دليل ال
 الغاصب هكذا يجري المغاصبة في الطرفين فيبعد ان عن اظهار
 القبول مدعى للمعلن لانه الصواب انما يظهر اذا منع ال
 واستدل المعلن الى ان يعجز احد ما ثم ان من قال انه ليس بمسموع
 لا يقول ان مكابرة او هو نافع في اظهار الصواب كما صرح به في
 التلويح لكنهم لم يملحوا على عدم سماعه سد الباب بعد عن المط
 والمكابرة في الاعراض بما لا ينفع في اظهار الصواب ولعل معنى
 قول صاحب التلويح نافع في اظهار الصواب انه نافع فيه اذا
 لم يقع الغضب في الطرفين بل استدل المعلن على اثبات
 المفضوب فيه ولقعة في اظهار الصواب ظاهرا هو داخل في
 اظهار الصواب اذا الاستدلال على ف وكلام المعلن انما
 من طلب الدليل عليه ومنهم من قال انه مسموع لانه بالعناية
 يستحق الجواب وبيانه انه المعلن او المسموعة فليس ال يقول
 اريد المنع مع السند كما ذكرته في صريح الا بطلان الاستدلال
 في استحق الجواب لانه كما ذكره او مستفيض في غير المباحثات

او قبل سوا ما نفع

قال صاحب التوضيح ينبغي لمن حكم بغيره ومقدمة معينة
ان يورد اعراضه عليها على سبيل المنع لا على سبيل الابطال
لئلا يقول الخصم انه غضب بغير الحاجة الى الغيبة انتهى وقال الشيخ
هذا مبني على افتراء حاله الذي هو الحكم بالقبول واختيار الطريق
الاسلم واعلم ان طريق الجواب عن الغضب على تقدير كونه
مسموعا كما بيناه في المسعودان لا يطعن فيه العقل بالغضب
وان لا يتعوض لدليل الغاصب قبل اثبات المقدمة المسموعة
ليورد على دليل المناقضة لانه لا يلزم منه شيء منها ما يجب
على العقل من اثبات المقدمة المسموعة على ان السائل ينبغي ان يورد
بالغاية اي بان يقول مرادى المنع بالسند فتخرج عن كونه
غضبا وبسبب المنع الوارد عليه اذا السند لا يمنع بل ثبت
تلك المقدمة اولا ثم يتعوض لدليل الغاصب لا يرد عليه ذلك
الا ثبات بغير المعارضة في المقدمة ولا كلام في جواب التعرض
لدليل الغاصب بعد انقلاء المعارضة في المقدمة قال في
الحاشية الا لو غنية بخلافه اذا تعرض لدليل الغاصب
اثبات المقدمة المسموعة فانه فيجوز العقل لانه ليس للعقل فائز
التوجيه ان يتعوض لدليل على غير معارض اصل انتهى
مقدمة دليل

انتهى يقول الفقيه وقد استثنى منه التعرض لدليل الغاصب
تقضا اجماليا اذ يجوز للعقل ان يتعوض لدليله وسببانه بيانه
ان شاء الله تعالى قال صاحب الحاشية ان كانا يردان ابطال
السند مقبولا اذا كان لا يرجع الى اثبات المقدمة المسموعة
كذلك يجوز ابطال دليل الغاصب مقبولا اذا كان ابطاله
لا يرجع الى اثبات المقدمة المسموعة وفي هذا المقام بحثان البحث
الاول قال المسعود بل يتعوض العقل لدليل الغاصب بعائنه
مقدمته قال الحاشية الا لو غنية بيانه ذلك القول ان
تعرض واما اذا لم يتعوض ولم يلتفت اليه صلا فذاك حسن
انتهى وفيه نظر لانهم قد صرحوا بان دليل الغاصب يتقبل في
المعارضة في المقدمة بعد اثبات العقل اياه والمعارضة وظيفة
عن وظائف السائل اذا اوردوها السائل لا بد ان يجيب عنه
المعقل والا يلزم الاتهام ولذا قال بعض الافاضل ان قولك يجب
دفع السند الذي هو ملزوم لتقبيل المقدمة المسموعة بعد اثبات
المقدمة المسموعة اما بالمنع او بالابطال فلو لم يدفع لم ينفع
الاستدلال على المقدمة لوجود معارض ونهايتين وان صطلحا
على عدم وجوب دفعه بعد اثبات المقدمة المسموعة انتهى

ولعلنا راد من السند الذي هو ملزوم لنقيض المقدمة الممنوعة ما لم يرد
 على سبيل كواز بل على سبيل القطع فانه مع ما ينضم اليه من
 المقدمة المطلوبة دليل ينتج نقض المقدمة الممنوعة كما سبق بيانه
 وبالحكمة ان النظر اصطلاحا على عدم وجوب دفع السند و
 دليل الغاصب بعد اثبات العقل المقدمة الممنوعة مع ان الدليل
 العقل يقتضيه وجوب دفعه لانه يجب على المعلن دفع ما ينافي
 حقيقة كلامه ليظهر القبول ودليل الغاصب سند المانع بانيه
 حقيقة كلامه وقد اوجب عما ذكره بعض الافاضل ان المانع لا يغير
 كون سند معارضنا لما ذكره المعلن في الدليل على المقدمة
 الممنوعة بل انما ذكره لتقوية المنع به فصحة المعاينة عرفت
 للسند بدون قصد المانع فلكونه المعاينة امر لم يقصده
 ان من اصطلاحا على عدم وجوب دفعها بقول الفقير وبمثل
 هذا الجواب يجاب عن النظر المذكور ايضا وتوبة لا عذر منه
 انه يجب دفع دليل الغاصب والسند بعد اثبات المقدمة الممنوعة
 لانها معارضة للدليل لاثباته وكل ما هو معارض للدليل
 يجب دفعه والا يلزم ان لا يظهر حقيقة مدعى ذلك الدليل وكل
 ما يجب دفعه فالاصطلاح على عدم وجوب دفعه غير حسن

وتقوية هذا الجواب عنهما انه لا يجب دفعهما لان كونهما
 معارضا لاثبات امر لم يقصد ان ينافيا لاثباته بل يوردان
 وكل امر لم يورد ان ينافيا لا يجب دفعه على المعلن بقول الفقير
 هذا الجواب نزاع جدلي يتخلص به المعلن عن ان يخطئ
 دفع دليل الغاصب والسند كما ان قولهم بان الغصب مسموع
 لا سئل من الخط في البحث نزاع جدلي كما صرح به صاحب
 التلويح في دفع مؤنة الجواب والاستفاد به كما صرح به في الحاشية
 الا لو غنية في المعلن ما لم يدفع دليل الغاصب والسند الذي هو
 ملزوم لنقيض الممنوع فهو موضوع بالحقيقة وان ثبت المقدمة الممنوعة
 لانه لا يبقى مقدم متج غير ثابتة وان اصطلاحا على ان جرد
 اثباتها يدفع الاتهام في جميع صور الاعتراض عليها وبهنا يستلزم
 اشار اليه ابو الفتح عند قول شارح الحنفية في دفعه بالابطال
 وهو ان الغاصب المستدل اذا اعتبر بعد اثبات المعلن
 الممنوع كون دليله او سنده معارضا لدليل المعلن على ثبوت
 الممنوع بان قال مثلا دليلك هذا وان دل على ثبوت الممنوع
 لكن عندي ما ينفيه اي ينفى ذلك الممنوع وهو دليل الغصب
 او سنده الممنوع فيجب على المعلن في اصطلاح النظار دفع دليل الغصب

سند الغاصب

وتضمن له ثبوت وكل ما لا يجب دفعه على اعتدافنا
 اصطلاحا على انه لا يجب دفعه على المعلن في هذا الجواب
 مؤنه لا يجب دفعه على المعلن هذا ايضا
 انه لا يجب دفعه على المعلن لكن لا يقيد
 بالتوضيح الذي لا يصح سند المانع
 هذا ظاهر مما سبق نقله في الحاشية الا لو غنية
 عدم التوضيح له ففقه نظر في الظاهر ان التوضيح
 من تركه لانه وان كان تركه التوضيح لكن التوضيح
 ولا عكس حسن دفعه ما هو حقيقة وان وضع
 الاصطلاح على انه ليس بالمقابلة

يعني عند الغوم لا عند الغاصب

وسند المنع بمنعها او بابطالها كما هو حكم المعاينة البحث
 انما قد نقضت ارجح المنع دليل كون استدلال السند على بطلان
 المقدمة ^{عقبات} غير مجموع بان قال والقول ^{متعلق بنقض} انه عصب لانه المعلن دام
 معللا بكون التعليل حقه ليعلم حقيقة دليله وبطلانه والاسان
 هناك الامتطالبة ذلك مردود بانه لو تم لدل على ان النقض ^{غير مجموع}
 بل المعاينة ايضا فانه هو جوابكم فهو جوابنا انتهى ومعنى قوله والقول
 بانه عصب انه عصب غير مجموع ولحق الدليل ان فلان
 وظيفة الال لانه وظفته ليس الا المطالبة وكل هو خلا
 وظفته فهو ليس مجموع ولحق النقض انه لو تم لدل على ان
 النقض عصب غير مجموع بل المعاينة ايضا يعني انها جاز
 في عدم سماعي والى المدعى متخلف عنه وبالجملة ان الدليل اثبات
 عدم السان لا اثبات صحة الغصبية ومادة النقض
 كونه النقض والمعاينة ^{على} مجموع غير لكونها غير عصبين و
 يؤيد ذلك ان بعض الافاضل نقل كلام ذلك الشا ^{متعلق}
 وقال واما ما يقال لو تم ما ذكره وان عدم اعتبا الاستدلال
 على نقض المقدمة الممنوعة الزم عدم اعتبا النقض والمعاينة
 فيمكن ان يدفع اه ما قال ولحق ما ذكره من دفع هذا النقض
 اسر الاخر ما قال

النقض ان يقال العصب غير جازم الا عند الضرورة وفي
 النقض والمعاينة ضرورة لان الال ربما لا يعلم قبل دليل
 المعلن على سبيل التعيين فيجوز طر الى النقض والمعاينة
 فلم لم يعتد الزما اضطرار الال الى قبول دليله اطل لعدم ثبوتها
 على وف مقدمه معنيته بخلاف الصو المذكورة وهي ابطال المقدمة
 المعينة لانه لا ضرورة ^{او ضرورة} تدعو اليها لا يمكن منعها مع السند
 المأخوذة من دليل ابطالها يقول الفقهاء كيفية انقضاء النقض
 المذكور بهذا الجواب ^{متعلق بالانقضاء} ففان النقض الجوابان قد يكون بمنع الجواب
 وقد يكون بمنع تخلف وهذا الجواب لا ينطبق على شيء منها
 ولم يتعارف في كتب الفقه جواب عن النقض الجوابان غيرها
 لكنه ذكر في الحاشية ^{صاحب الحاشية الاولى} الا لو عتبه جوابا اخر عن النقض الجوابان وهو
 اظهر المانع من ثبوت الحكم في مادة التخلف وهذا الجواب
 من هذا الجواب ^{مضاف الى مقتضى} من هذا القليل فتعين وان سلمنا انه دليل عدم
 اعتبا الاستدلال المذكور جازم عدم اعتبا النقض ^{المعنى}
 والحكم متخلف عنه لانه عدم اعتبا ربهما مستف لانهما معنيته
 اجماعا لكنه تخلف عنه بسبب ان دليله بل المانع من ثبوت
 الحكم وهو ضرورة ^{الاساسية} ناجية الى النقض والمعاينة ^{المنع}
 اسر منظره

المراد من الحكم عدم السماع

هذا النوع من الجواب عند بيان النقص الاجمالي ان شأنا
وقال بولقيح وفيه ان هذا الباب يعني الجواب الذي نقل عن بعض
الافاضل انما يتم فيما اذا لم يعلم الناقض والمعاين فليس دليل المعقل
على سبيل التعيين وانما في غير هذه الصلوك اذا اجمع المنع مع
النقض والمعاينة فلا يتم التهم الا ان يعبره قصد اظهره في الباب
ما لا يثبت في الحكم من ان الخاف في شوا اجتماع المنع بهما و
لند في وقوع صورة الاجتماع لم يثبت الجواب النقص في
الدليل في تلك الصلوك ولعل وجه الند في هذا المقالة ان
في بيان وتطبيق المعقل عند منع ان لم مدعا او مقدمة وليست
او مع السند اعلم ان وتطبيقه عند ذلك اثبات لم يدل او تنبيه
اما اثباتا بالذات كما في يقول عند منع ان نل قوله العالم حادث
لانه متغير وكل متغير حادث وكان يقول عند منع ان نل قوله
لانه متغير لانه ثابت في التغيرات فيه من الحركات والآثار المختلفة
واما اثباتا بواسطة وتلك الوسطة امران احدهما ابطال المنع
بجميع صحته وروى على الم لاخر ابطال السند اما رجوع ابطال السند
الى اثبات الم فهو مشهور في هذه الفنون في تفصيل تنقف عليه
ان شأنا تعالى واما رجوع ابطال المنع الى اثبات الم فقد شأنا

اللام لان يعبره اطراد السباب فتدبر انتهى بهد

اشارة اليه ابو الفتح حيث قال قوله اي قول الثالث في المنع
فان قيل المدعى ليس الا ان الكلام صفة ثابتة له تعالى انزل
جواب بجملة المدعى ليقط المنع المذكور ويثبت المقدمة
الممنوعة انتهى اراد بالمقدمة الممنوعة التوقيف كما يظهر
للتاخر في كلامه واراد بنبوتها ثبوتها بواسطة سقوط المنع
الوارد عليها واعلم ان المعقل كجملته ينقل عند منع ان لم مقدمة
دليل مدعى الى دليل اخر لا ثبات ذلك المدعى ويجوز ان ينقل
بحث اخر لا ثبات ذلك المدعى عند منع ان نل مدعا او مقدمة
دليل ومغاية ذلك البحث عدم افادته ثبات شيء مما ذكره المعقل
فلا بد من اربعة فصول الفصل الاول في بيان ابطال المنع اعلم ان
المنع انما يثبت اذا كان لم نظره باسما عند المنع او بدورها او با
او بدورها فطر كذا القياس او بدورها اشبه ان شأنا بدورها
الناس وابطال المنع دعوى لا بد لها من دليل وتوابعه دليله ان هذا
المنع مؤرد على دعوى شأنا كذا او كل منع كذلك فهو بطلان يستلزم بطلان
المنع على ثبوت الم بان يقال ان كان منعه باطلا فهو بطلان لكن
المقدم حق وهنا توقيف اخر وهو ان هذا المنع بدورها كذا او مسلم
عند المنع وكل ما كان كذلك فهو باطل المنع وكل ما هو بطلان المنع فهو

قوله من اربعة فصول الفصل الاول في بيان ابطال المنع
والفصل الثاني في بيان ابطال السند والفصل الثالث
في بيان انتقال المعقل الى دليل اخر والفصل الرابع
في بيان انتقال المعقل الى بحث اخر ولما كان امر اثبات الم
او لا في امر المنع له فصولا

ثم اعلم ان لو لم يدر بها كذلك او مستمرا عند المانع فذلك هو ظاهر الابتناء
الى استدلال عليه فذلك هو حقيقة المانع الذي اراد المعلق ان يعلقه عليه
قد يكون المانع الذي اراد المعلق منه يدر بها كذلك او مستمرا عند المانع
لكن المانع لا يفهم من كلام المعلق ان ارادته منه بل يفهم منه منع ظاهره
الارادة منه نظرا عما هو عند من يمنع من حجب عنه المعلق خبر الم
وتأويله بذلك المانع الذي خفيت ارادته منه وذلك الخبر يكون في
الحقيقة دليل على الصغرى المذكورة في التقديرين بقين وكثيرا ما كانت
المعلق في الجواب عن المانع يذكر خبر الم ويظهر من الملاحظات التي
تحتاج اليها في اثبات الم بطلان المانع فذلك هو علم ان الجواب عن المانع
بموجب الم فانما يقتضوا اذا كان الم مدعى او جزا الدليل في التوبة في شرائط
الانتاج لا يقتضوا خبرها بل يقتضي بغيرها عن منع التوبة بموجب المدعى
منع توبة دليله كما قال بولفتح جواب بموجب المدعى لم يقطع المانع
المذكور وثبت المقدمة الممنوعة انتهى وقد قلنا سابقا في المقدمة
الممنوعة التوبة وثبتوها بثبوتها بواسطة سقوط المانع الوارد
عليها ويمكن ان يجاب عن منع التوبة بموجب بعض اجزاء الدليل
وتأويله بمعنى ينطبق الدليل عند ارادة ذلك المانع على المدعى
ويجب عن منع وجود شرائط الانتاج بموجب بعض اجزاء الدليل

فإنه جازم بعض اجزاء الدليل وشرائط الانتاج لا يقتضوا خبرها بل يقتضي بغيرها عن منع التوبة بموجب المدعى لم يقطع المانع المذكور وثبت المقدمة الممنوعة انتهى وقد قلنا سابقا في المقدمة الممنوعة التوبة وثبتوها بثبوتها بواسطة سقوط المانع الوارد عليها ويمكن ان يجاب عن منع التوبة بموجب بعض اجزاء الدليل وتأويله بمعنى ينطبق الدليل عند ارادة ذلك المانع على المدعى ويجب عن منع وجود شرائط الانتاج بموجب بعض اجزاء الدليل

الدليل وهو لو واجبا بموجب المدعى عن منع شيء من اجزاء الدليل
او شرائط الانتاج وذلك ظاهر ما ذكرنا من دليل البحث
لم اجده في رأيه من الكتب وهو ان الخبر الذي يجاب عن المنع
او النقض موبين لما راد من كلام المعلق وذلك المانع المحرر به يكون في
الغالب خلاف ما يظهر من اللفظ او من التوبة ويكون اعتراضه ان
مبني على الظاهر من احدهما وقد يكون المانع المراد منها ويكون اعتراضه
ان كل على توهم خلاف الظاهر في السبب في كان الجواب
بموجب المدعى او باع المانع كما ذكرناه في هذا الفصل في الجواب عن المانع
نقده واما شخص اخر يجيب عن طرف المعلق فان كان المجهول المعلق
فيصح دعواه ان مراد من لفظه معنى كذا فيدفع به المانع وان كان
ذلك المانع غير ظاهر او منع مجازيا بلا قرينة صارفة عن المانع الحقيقي
ولا يطالب بالدليل على ارادة ذلك المانع لان مقتضى به دليل على ارادته
وكذا لا يطالب بالتوبة الصارفة عن ارادة المانع الحقيقي حين المراد
منه مجازيا لا تقتضيه مقتضى التوبة الصارفة عنها لكن اذا كان المانع
المجازي خاليا عن العلاقة لا تمنع دعوى ارادته فيبطل الالزام
بانه ان مجاز بلا علة او باطله باتفاق العلماء وان كان المانع
يجيب عن طرف المعلق فان كان ذلك المانع المحرر به منع حقيقيا ظاهرا

نعم جملته جملته
التدليل عليه
جزئيا هم ما كفوا

من اللفظ فتصح دعوى ان المعلن اراده ولا يبطال بالدليل على ارادته
 لان ظهوره من اللفظ يقوم مقام الدليل على ارادته واما اذا كان ذلك
 المانع من مجازيا او معنى حقيقيا غير ظاهري ودعوى ان المعلن اراده
 طريق دفع ذلك المانع اذا كان ذلك المانع معنى حقيقيا غير ظاهري
 بيان قرينة تعين ارادته واذا كان مجازيا بيان قرينتين احدهما
 صارفة عن ارادة المانع الحقيقي والاخر معتينة لارادة هذا المانع المجازي
 ولا يكتفي بما صدر من قرينتين المذكورتين كما لا يخفى على من يعلم البيان
 وقد تجد القرينتين كقول الله واذا نزل السحاب من ربي عينا
 واما اذا كان الجواب بخبر المراد جوابا عن النقص فيكون كخبر
 المانع والسند يكفي جواز وقوعه في الاستناد به فلا يجب على المانع
 اثبات وقوعه وان ذكر على من هو الجزم فلا يمنع التخرج وان لم يكن
 المحرر هو المعلن نفسه ولم يكن المانع المحرر به ظاهرا لم يكن مجازيا بلا علة
 واما ان كان مجازيا بلا علة فيبطل النافذ في ذلك السند بمنزلة سبق
 ان قلت ان كان المجيب النقص شخصا آخر غير المعلن وكان المانع
 المحرر به معنى مجازيا ليس بطالب المجيب بالقرينة الصارفة عن ارادته
 المانع الحقيقي فالتا بطلانها لان بعض كتب التفسير وشروح السنن
 مشحونة بخبر المانع المجازي بلا ذكر قرينة صارفة عن ارادة المانع
 المعلن

المانع الحقيقي فكانت القرينة الصارفة انما شرطت للقطع بآراء
 المانع المجازي لا بخبر ارادته والسند يكفي جواز وقوعه الفصل الثاني
 في بيان ابطال السند وهو يحتاج الى تقديم مقدمة وهي ان ثبوت
 احد المتين وبين استلزام ثبوت الاخر وانتفاء انتفاءه وثبوت
 الاخر مطلقا من شئ يستلزم ثبوت ذلك الشئ بدون العكس
 اعني لا يستلزم ثبوت الاعم مطلقا من شئ ثبوت ذلك الشئ و
 وانتفاء الاعم مطلقا من شئ يستلزم انتفاء ذلك الشئ بدون العكس
 اعني لا يستلزم انتفاء الاخص مطلقا من شئ انتفاء ذلك الشئ و

اما الشئان اللذان بينهما عموم وخصوص من وجه فليس بينهما
 تلازم في الثبوت ولا في الانتفاء واذا كان بين الشئين عموم
 من وجه يكون بينهما خصوص من وجه ايضا وبالعكس وقد يكفي
 بذكر احدهما عن ذكر الاخر واذا تم هذا فنقول الواجب على المعلن
 عند منع السند مدعى الغيبة المدعى شيئا من مقدمات دليله
 السند بدليل او تنبيه بطلان السند في النقض المقتضي للمعلل لانه
 بطلانه يستلزم بطلان نقض السند وبطلان نقضه يستلزم ثبوت
 عينه وابطال الاخص مطلقا من نقض السند لا يفيد اذ لا يلزم من بطلان بطلان
 نقض السند حتى يلزم ثبوت عينه لكنه لا يفيد ايضا بان يلزم بطلان
 يستلزم

فلو استلزم ثبوت الاخرها ببحث وهو انما ارادة
 اعم من لزوم اذ ان الشئ قد يكون على سبيل الدوام
 بلا طائفة بينهما فيختص ان يكون في السند كذلك
 في حصول ان يقال ثبوت احد المتين لا ينتفك عن
 ثبوت الاخر وانتفاء عن انتفاءه لكن اختارنا لفظ
 يستلزم بناء على ما هو التحقيق ان الدوام لا ينتفك عن
 اللزوم كما صرح به ابو الفتح يعني ان الحكم بوجود الدوام
 بدون اللزوم لا لا انتفاء بل اللزوم منه في الواقع
 بل الانتفاء العلم بمنشأ اللزوم كذا نقطع اجابا
 بان فيه لزوما

قوله بل ما من عين البتة وذلك لان الاخص مطلقا
 نقض شي اذا تحقق تحقيق نقض ذلك الشي البتة
 فاذا جامع ذلك الاخص عين ذلك الشي ما دة
 لزم اجتماع النقيضين

عين الم لا لان الاخص من نقض شي لا يكون اعم مطلقا من عينه
 بل ما من عينه البتة واما ابطال السد لاعم مطلقا من نقض الم
 فقيه تفصيل لان ذلك النوع من السد على قسمين القسم الاول يكون
 اعم من وجه من عين الم وهو الغالب في هذا النوع وابطاله يفيد
 المعلق لانه بطلانه يستلزم بطلان نقض الم فبذلك ثبوت عين الم
 ولا يستلزم بطلان بطلان عين الم لانه ليس اعم مطلقا من عينه بطلان
 هذا القسم يفيد المعلق ولا يضره والقسم الثاني ما يكون اعم مطلقا
 من عين الم ايضا وابطاله يضر المعلق لا يفيد بطلان لان بطلان وان كان
 يستلزم بطلان نقض الممنوع لكن يستلزم بطلان عينه ايضا فلا يلزم من
 بطلان هذا القسم من السد ثبات الم قال الشارح هنا فاذا ابطال
 بضر المعلق اذ يبطل ببيدته اي مقدمة المعلق كما يبطل منع الم
 انتهى كانه اذ يقول كما يبطل منع الم لان منع الم ليس عليه جواز
 نقض المقدمة المنوعة فاذا بطل نقضها بطل منع الم لان بطلان
 بضر المعلق جهة ويبقى من جهة اخرى وفيه نظر لان الظاهر ان منع
 الم ليس عليه عدم ثبوت مقدمته المنوعة فاذا بطل نقضها
 وعينها معا بقي عدم ثبوتها فلم يبطل منع الم ولذا قلنا بطلان
 بضر المعلق ولا يفيد اصلا قبل الاولي لانه لا يرفع الحنف ان يقول بل

بدل قوله فاذا ابطال بضر المعلق اذ يبطل ببيدته كما يبطل
 منع الم بل ابطاله لا يمكن لانه يلزم ارتفاع النقيضين انتهى وقال
 ابو الفتح هذا ليس شي لان ابطال شي اياه دليل على بطلانه
 وصح الاستدلال بطلانه الواقع لجواز ان يكون الدليل سدا فابطاله
 السد لاعم لا يستلزم ارتفاع النقيضين نعم يستلزم ارتفاع النقيضين
 في زعم المعلق لكنه بحث اخر انتهى فوجه نعم يعني دليل بطلان السدح اعم من لزوم ارتفاعها
 فسد البتة لان فاللازم بدل على فالملزوم لكنه لو زعم
 صدق لزوم عنه ارتفاع النقيضين لا ارتفاعها في الواقع وزعم ارتفاعها
 ليس صحيح فابطال السد لاعم مطلقا من عين الم ونقيضه المستلزم نعم
 ارتفاعها ليس صحيح بقول الفقهاء معنى قول الشارح اذ يبطل ببيدته
 مقدمته يبطل ببيدته الملبطل حقيقة وهذا لا ينفك عنه
 عام لجميع ادلة المعلق على بطلان السد لاعم مطلقا من نقض الم
 عينه ونقوبه لوصح دليلك في جميع مقدماته للزم بطلانها مسلمات
 وهنا نقض تحقيق تمام ايضا ونقوبه لوصح دليلك في جميع مقدماتها
 للزم ارتفاع النقيضين في الواقع ولعل مراد ذلك القائل انه
 الاولي لانه الحنف ان يذكر النقض التحقيق بدل النقض الالزامي فغنى
 قوله ابطاله لا يمكن ابطاله بالدليل الصحيح لا يمكن ابطاله لعدم الامكان

راجع الى صحة الدليل لا الى مطلق اقامة الدليل وبالمجمل ان كلام
 ذلك القائل قيد محذوف وهو مرجع عدم الامكان وهذا ما تحييه
 واما ابطال السند الاعم منه وجهه من قبض الممنوع غير مفيد للمعتل ابدال
 قد يضرب وذلك اذا كان اعم مطلقا من عين الممنوع الممنوع الممنوع سبق
 وبالمجمل ان ايراد السند الى مقيده المانع وابطاله مفيد للمعتل والسند
 الاخص مطلقا ايراد مقيده المانع وابطاله غير مفيد للمعتل وغير مضر
 ايضا والسند الاعم مطلقا ايراده غير مفيد للمانع وابطاله قد يفيد المعتل
 ولا يضرب وذلك اذا كان اعم منه وجهه من عين الممنوع وقد يضرب ولا يفيد
 اصلا وذلك اذا كان اعم مطلقا من عين الممنوع ايضا والسند الاعم منه وجهه
 ايراد لا يفيد المانع وابطاله لا يفيد المعتل لكن قد يضرب وذلك اذا كان
 اعم مطلقا من عين الممنوع وقد لا يضرب كما لا يفيد وذلك اذا كان اعم منه وجهه
 من عين الممنوع ان قلت انه المنع المجرد موجب كالمنع مع السند فاذا بطل السند
 يبقى المنع مجردا وهو موجب يحتاج الى دفعه ايضا فلا يكفي في دفع المنع
 ابطال السند قلت ان لم يندزم ابطال السند بابطال نقيض الممنوع فلا مكر
 ذكرت وان استندتم ثبت عين الممنوع فقط بالكلية فاعلم ان
 ابطال السند الى مقيده الممنوع والاعم مطلقا من عين الممنوع كان مفيدا
 للمعتل من جهة ان ابطاله يندزم بطلان نفي الممنوع ثبوت وضوحه والتمسك

فان كان الممنوع مطلقا لا يندزم ابطال السند بابطال نقيض الممنوع
 فان كان الممنوع مقيدا بغيره يندزم ابطال السند بابطال نقيض الممنوع
 فان كان الممنوع مقيدا بغيره يندزم ابطال السند بابطال نقيض الممنوع

والواجب على المعتل عند منع المانع اثبات نفي الممنوع واثبات
 وضوحه عند المانع كما سبق بيانه فابطال السند الاعم مطلقا من عين
 اذا كان اعم مطلقا من وضوحه ايضا يضر المعتل اذ يبطل بسبب وضع
 مقدمته عند المانع فلا يثبت دعواه عند المانع قولنا فابطاله
 الى هنا ما خذ من كلام ابو الفتح لكنه قيد عند المانع في الموضعين
 زيادتنا بقول الفقيه المشايخ ان يقال للسند الاعم مطلقا من عين
 الممنوع عند المانع لا يصلح مثالين لما هو اعم مطلقا من وضوحه عنده
 ايضا لانها اعمان منه وجهه من وضوحه عنده بل مثال ان لقول مثلا
 لانهم من المقدمة كيف ويمكن ان لا يتكلم بها فان كلامه وضوح
 تلك المقدمة وضوحها لا يتحقق الواقع بدون تحقق امكان عدم التكلم
 بها بدون العكس اذا كان عدم التكلم بها يتحقق لواحد منها بدون
 الآخر وهذا السند و امثاله بعيدة ذكره في هذا المقام لشمس الدين وشيخنا
 الاذنان بعين الوقوع في مباحث العقل ان قلت المفهوم في كلامهم
 ان ابطال السند الاخص مطلقا غير مفيد للمعتل في شيء من العتوم مع ان ابطاله
 يفيد بعض الصود وهو ابطاله بدليل يلزم منه ثبوت الممنوع كما يلزم منه
 بطلان ذلك السند كما اذا قال المعتل لانه حيوان فقال ان لم لا ندم ذلك
 لم لا يجوز ان يكون حيوانا هذا السند اخص مطلقا من ان ليس حيوانا قال

شخصه

في المعلن لا بطلان هذا السند انه ليس بحج لانه مستفصل هذا الا بطلان
مفيد للمعلن لان مقدمته وهو انه حيوان ثبت بهذا الدليل فان ذكره
المعلن لا بطلان السند صغرى يمكن ان يضم اليها كبريا ينتج مع ضم احدهما
بطلان السند ومع ضم الاخرى عين المرفق فان لم يحصل من حيث ابطال
السند به بل من حيث اثبات المرفق واوضح من هذا ان يقال الصغرى
المذكورة مع احدى الكبريتين وليد اخر فالمقدمة الممنوعة تثبت بدليل غير
ابطال السند وبالحجة ان ابطال السند مطلقا غير مفيد من هذه الصغرى
ايضا تذييل اعلم ان المعلن اذا ابطل سندا لانه فلما منع ان يعقوب يقول

وليس مع الكبرى الاخرى

لانهم كون هذا الا بطلان مفيدا يعني كونه مبنيا للمقدمة الممنوعة لم لا يجوز
ان لا يكون السند المذكور من لوازم المنع يعني من لوازم نفي المنوع
بان كان اخص منه والظان هذا منع الملازمة المطلوبة او طريقا ثانيا
الم بطلان السند ان يقال اذا بطل هذا السند بطل نفي السند فثبت بحجة
لكن المقدم حق فصار ليس لمنعه ان لا اول منعه لمقدمة دليل المعلن
مدعاه وقد اجاب عنه المعلن بان ثبات تلك المقدمة بابطال السند

فقر من لوازم نفي المنوع انما يكون من لوازمه اذا كان
سواء بالاول او بالآخر من قان العالم في كل
بدون العكس
فقر من ان كان اخص منه مطلقا ان قلت السند الذي لا يبر
نفي السند لم لا يجوز في الاخص مطلقا اذا المنساج
او الاخص من وجه لا يلزم ايضا قلت هذا السند
بما منع الاول وينقد منه ان تعترف بكون
الاول اعنى

والثاني منعه الملازمة المطلوبة في دليل اثبات المقدمة الممنوعة فعلى
المعلن ان يجيب عن هذا المنع ايضا اما بان ثبات مقدمته الممنوعة بدليل اخر
اي غير ما ذكره لا بطلان السند واما بابطال سنده المنع ايضا وطريقا
الاول اعنى ابطال السند من اعلم

وطريقا باطلان اثبات كون سنده المنع الاول من لوازمه نفي
المنوع اما بان ثبات مساواة له واثبات عمومته مطلقا هذا ما يفهم
من كلام السمسعود وقد يقول المانع بدل منعه الثاني هذا الا بطلان
كلام على السند وهو غير مفيد وهذا القول منه بحسب الظاهر ابطال للملازمة
الملازمة المطلوبة و مراده بقوله غير مفيد غير سنده لبطولان
نفي السند لم يقد يقول المعلن ان اردت ان كلام على السند الذي
ليس ملازم للمنع اي نفي السند لم يعني ان اردت ان كلام على السند انما
فهو من لم لا يجوز ان يكون كلاما على السند وى والاعم مطلقا
وان اردت ان كلام على السند مطلقا فالكبرى ممنوعة كيف والكلام
على السند وى والاعم مفيد ويجوز ان يكون هذا السند فينبيل
احدهما وهذا مردد في الصغرى وقد يرد في الكبرى ويقول ان اردت
ان الكلام على السند مطلقا غير مفيد فهو من وسند مسبق و
ان اردت ان الكلام على السند الذي ليس ملازم للمنع غير مفيد الصغرى
ممنوعة لم لا يجوز ان يكون هذا كلاما على السند وهو لازم للمنع
وهذا التردد الثاني وقع في كلام السمسعود لكنه ركب ان الظاهر
كون الحد الاوسط في الكبرى على وفق وقوعه في الصغرى لا العكس
السمسعود هذا التردد لا يفيد المعلن اصلا لانه ان كان ذكر

كلامه على صورة الابطال والاستدلال لكنه يؤله بالمنع مع السند
 فلا يقبل المعلن منعه فيبقى عليه ما اثبات مقدمه المنوعة بدليل اخر او
 اثبات كون المستند لا زاما لمنع المقدمه فظهر ان الزيد المذكور عن
 طرف المعلن خارج عن قانون التوجيه ^{المنتهى} يعني اذا توجه المنع على السائل
 يجب عنه تجزير المادى بان يقول ما در المنع مع السند قد ورد
 المعلن به ^{المنتهى} منعا للسند في السند في الحقيقة ومنع السند خارج عن
 قانون التوجيه يقول الفقير كلام الله المسموع دقا لا يكون المنع
 مجابا عنه بالتوجيه والعناية لا يستدزم كونه خارجا عن قانون التوجيه
 والظان يقال كلام السائر غضب ومنع المعلن اياه لا يلزم منه
 ما يجب على المعلن من اثبات مقدمه المنوعة فلا يتفيع منعه المعلن
 كمنع السند منعه خارجا عن قانون التوجيه كمنع السند قد سبق ايضا
 انه ليس للمعلن في قانون التوجيه ان يتعوض له بل سائر غير معارض
 واذا قطع النظر عن كونه خارجا عن قانون التوجيه فلا يلزم
 بالعناية تنبيه قد اشهر فيها بينهم ان منع السند ليس بموجبه اصلا كما صح
 ابو الفتح وبيانه ما قاله الشيخ اعلم ان كلام المعلن على سند المنع اذا كان
 على سبيل المنع فلا يقين سواء كان ما وبالكس او لا لان منع المنع
 ومنع ما يؤيد لا يوجب اثبات مقدمه المنوعة الذي يجب على المعلن عند منع

فمنع السند منعه خارجا عن قانون التوجيه كمنع السند قد سبق ايضا
 انه ليس للمعلن في قانون التوجيه ان يتعوض له بل سائر غير معارض
 واذا قطع النظر عن كونه خارجا عن قانون التوجيه فلا يلزم
 بالعناية تنبيه قد اشهر فيها بينهم ان منع السند ليس بموجبه اصلا كما صح
 ابو الفتح وبيانه ما قاله الشيخ اعلم ان كلام المعلن على سند المنع اذا كان
 على سبيل المنع فلا يقين سواء كان ما وبالكس او لا لان منع المنع
 ومنع ما يؤيد لا يوجب اثبات مقدمه المنوعة الذي يجب على المعلن عند منع

منع المانع انتهى واما ابطالهما فانهما يقيدان كما عرفت بقصد
 ثم الظان مرادهم بقولهم ان منع السند ليس بموجبه اصلا انه يمنع
 السند وادام متصفا بوصف السندية ليس بموجبه لان المعلن اذا
 اثبت مقدمه المنوعة ثم اعترض المانع كونه سندا معاضا له
 فمنع ذلك السند موجه عندهم لانه زال عنه وصف السندية
 وعرض له وصف المعارضة فيجب على المعلن دفعه بالمنع او ابطال
 كما يدفع دليل المعارض صرح به ابو الفتح واما اذا لم يعترض المانع
 كونه سندا معاضا له لدليل اثبات المنوعة فدفعه غير واجب
 على المعلن ^{منه} عرفهم لانه كونه معارضا امر لم يقصد السائل
 وقد عرفت تفصيلا بحث الغضب واما ان يدفعه بالمنع
 غير موجه ففقيه شبيهة بقول الفقير والفرق بين كونه البحث موجها
 وبين كونه واجبا ان الاول اعم مطلقا من الثاني الا ترى ان دفع
 المنع بشئ من طرق الدفع واجب على المعلن لكنه لا يقال لطريق بعينه
 انه واجب على مع ان ذلك الطريق موجه وبالجملة انه مفعول
 البحث موجها كونه معتبرا غير متفيع عندهم قال ابو الفتح قد يقال
 يرد عليهم انه ينبغي ان يكون منع السند ايضا اى كابطاله
 موجها فيما اذا اقام دليله على مقدمه المنوعة لانه السند والمعلن

فمنع السند منعه خارجا عن قانون التوجيه كمنع السند قد سبق ايضا
 انه ليس للمعلن في قانون التوجيه ان يتعوض له بل سائر غير معارض
 واذا قطع النظر عن كونه خارجا عن قانون التوجيه فلا يلزم
 بالعناية تنبيه قد اشهر فيها بينهم ان منع السند ليس بموجبه اصلا كما صح
 ابو الفتح وبيانه ما قاله الشيخ اعلم ان كلام المعلن على سند المنع اذا كان
 على سبيل المنع فلا يقين سواء كان ما وبالكس او لا لان منع المنع
 ومنع ما يؤيد لا يوجب اثبات مقدمه المنوعة الذي يجب على المعلن عند منع

ح يكون معارضا لذلك الدليل فيكون دفعه بالمنع او الاطلا
 من حيث انه معارض له نافع وكل ما يكون نافعاً فينبغي ان يكون
 موجهاً ووجه نفعه انه يدفع المعارضة انتهى مفسراً ثم اعلم ان منع
 السند لا يحصل مطاقاً ينبغي ان يكون موجهاً لمنع السند ليس
 فيها اذا قام المعلن ليل على المقدمة الممنوعة لان الاصل يستلزم
 نقض المكالمة فيكون معارضا لدليل المعلن فينفع منه و
 ابطاله من حيث الحيثية وان لم ينفعه من حيث كونه سنداً او قد اورد
 الموضح نظراً على ما تقدم من قول القائل وظهر له دفع ذلك النظر كمن
 ترك ذكرها خوفاً من الاملال الفصل الثالث في انتقال المعقل
 الى دليل آخر لا ثبات مدعاه عند منع الـ من مقدمات
 الى دليل ذلك المدعى اعلم اولاً ان ثبات المدعى الواحد بدليل لا يكون
 الا بتغاير الحد الاوسط فقط ان كانا اقترانين او بتغاير جزم المكار
 بعينه نقياً او اثباتاً ان كانا استثنائيين وذلك بالتفكر ثم اعلم
 انه قال صاحب التوضيح ان كان انتقال المعلن الى دليل آخر عند عرض
 الـ الى دليل لاجل انه ذلك الا عند عرض الـ عليه المعلن لم ينقطع
 الجواب عنه فذلك الانتقال بعد عرض النظر انقطاعاً على سبب
 ان المعلن وان لم يكن انتقاله للعرض دفع الا عند عرض الـ لا بدليل

وقد تقدم في هذا الموضع ان انتقال المدعى الى دليل آخر لا يكون الا بتغاير الحد الاوسط فقط ان كانا اقترانين او بتغاير جزم المكار بعينه نقياً او اثباتاً ان كانا استثنائيين وذلك بالتفكر ثم اعلم انه قال صاحب التوضيح ان كان انتقال المعلن الى دليل آخر عند عرض الـ الى دليل لاجل انه ذلك الا عند عرض الـ عليه المعلن لم ينقطع الجواب عنه فذلك الانتقال بعد عرض النظر انقطاعاً على سبب ان المعلن وان لم يكن انتقاله للعرض دفع الا عند عرض الـ لا بدليل

في جواب ما تقدم

اظهر لا يشبهه على اس معين كان في حجة الخليل عليه الصلوة والسلام
 مع نزود وهو لا بعد انقطاع عن غرضه انتهى قال صاحب التلويح
 انه كون الانتقال الى دليل آخر للعرض عن دفع الاعراض من قبيل انقطاع
 البحث مجرد اصطلاح في اهل المناظرة كي لا يطول الكلام بالانتقال الى دليل
 آخر وليس بانقطاع البحث في الحقيقة لانه الغرض لما كان اظهرها للصواب
 اظهرها للصواب لزم الانتقال الى دليل آخر لان المقطوع هو الحق في دليل
 كان نعم لو انتقل معروض الاستدلال الى ما لا يتناسب المطا اصلاً
 ودفعاً لظهورها في ما هو يتناول انقطاع الحقيقة انتهى لعله يريد
 بما لا يتناسب المطا لا يلزم منه ثبوت المط وهو الانتقال الى
 بحث آخر وسبب ذلك حقيقة الفصل الآتي ان ثباته على
 وهو هنا بحث البحث الاول قد شتم عند النظر او ان احدى الاطراف

الى دليل آخر والآخر اغيبه الدليل ولم يحقق انهما متحدان في غرضهم بينهما
 فرق لكنه اقول قولاً ينفعك ان شاء الله تعالى وهو ان تحقق ذلك
 الا من مبني على مغايرة الدليل الثاني للاول في الحد الاوسط ان كانا
 اقترانين او في الجزء المنكر ان كانا استثنائيين والظان المتروك من
 كاللبيث والاسد لا بعد ان متغايرين لان مفهوميهما متحدان
 فالمتغاير انما هما المختلفان في المفهوم وبخلاف النسب بين المقترنين
 دليل آخر كما لا يخفى

كلمة في جواب ما تقدم
 عليه السلام اذا قال في الجدل
 انما هو الذي لا يثبت له
 ابراهيم عليه السلام
 دليل لا يشبهه على اس معين
 مع نزود وهو لا بعد انقطاع
 انه كون الانتقال الى دليل آخر
 البحث مجرد اصطلاح في اهل المناظرة
 آخر وليس بانقطاع البحث في الحقيقة
 اظهرها للصواب لزم الانتقال الى دليل
 كان نعم لو انتقل معروض الاستدلال
 ودفعاً لظهورها في ما هو يتناول
 بما لا يتناسب المطا لا يلزم منه
 بحث آخر وسبب ذلك حقيقة الفصل
 وهو هنا بحث البحث الاول قد شتم
 الى دليل آخر والآخر اغيبه الدليل
 فرق لكنه اقول قولاً ينفعك ان شاء
 الا من مبني على مغايرة الدليل الثاني
 اقترانين او في الجزء المنكر ان كانا
 كاللبيث والاسد لا بعد ان متغايرين
 فالمتغاير انما هما المختلفان في
 دليل آخر كما لا يخفى

في المفهوم في اربعة التام والاطلاق والعموم والخصوص المطلق
 كالجو او الان والعموم والخصوص وجه كالجو والابيض النبان
 كالان والعموم فيقول ان كان ما تضمنه الدليل الثاني في الحد الاول
 او الجزء المنكر غير لازم تحقيقه عند تحقق ما تضمنه الدليل بان كان بينهما
 نبان او عموم وخصوص وجه او كان تضمينه الدليل الثاني اخف ظاهرا
 مما تضمنه الدليل الاول فلا شك في وجود الانتقال الى دليل اخر فيقوم
 في صون النبان وكذا لا شك في عدم اطلاقه في غير الدليل
 واما الصونان الاخيران فالظاهر انهما من قبيل الانتقال الى دليل اخر في
 غرضه لانه من قبيل تعقيب الدليل واما ان كان ما تضمنه الدليل الثاني لا يمتنع
 عند تحقق ما تضمنه الدليل الاول بان كان بينهما ما قلنا او كان تضمنه
 الدليل الثاني اعم مطلقا مما تضمنه الدليل الاول فلا شك في وجود تعقيب
 الدليل في غرضه في هاتين الصورتين ويدل على ذلك انه في الواقع غير لفظ
 اللزوم الواقع في بعض الادلة اللفظ الدوام ثم قال ثبت المدعى
 بانه تعقيب الدليل انتهى والدوام اعم من اللزوم ولا شك في صون
 المساواة اقرب لانه يربح تعقيب الدليل في غرضه في الصونان في ذكرها
 ابو الفتح ثم قال في الصونان الثاني ان انتقالا الى دليل اخر في غرضه
 ولا يمتنع من قبيل انقطاع البحث في اطلاقهم في جميع صور التام

فلو كان الدليل الثاني من قبيل الانتقال الى دليل اخر لم يمتنع
 لان الدليل الثاني من قبيل الانتقال الى دليل اخر لم يمتنع
 لان الدليل الثاني من قبيل الانتقال الى دليل اخر لم يمتنع

فلو كان الدليل الثاني من قبيل الانتقال الى دليل اخر لم يمتنع
 لان الدليل الثاني من قبيل الانتقال الى دليل اخر لم يمتنع
 لان الدليل الثاني من قبيل الانتقال الى دليل اخر لم يمتنع

الرابع انتقالا الى دليل آخر بالتبعية وتعقيب الدليل كجبهها ايضا
 واما الكلام في وقوع الاصطلاح ان قلت اذا كان الدليل الاول
 من الاقران والدليل الثاني من الاستثنائات او كان العكس فكيف
 تعرف محل المغايرة من الدليلين قلت يتوقف معرفة على معرفة كيفية
 رد الاقرب بعينها الى بعض فتقول في بيان كيفية التقياس اما في
 الاستثنائات متصل واما استثنائات منفصل فالا استثنائات المنفصل
 اما ان يستثنى فيه عين المقدم واكثر استثنائات ان يذكر شرطية فقط ان
 واما ان يستثنى فيه تقيض التالي واكثر استثنائات ان يذكر شرطية فقط لو
 ولما وجب رد ما في الشكل الاول من الاقران الى الشكل الاول بقصر
 البيان على رد الشكل الاول الى الاستثنائات والاستثنائات اليه
 اما رد الاستثنائات منفصلا او منفصلا الى الاقران اذا كان المقدم
 والكملة الشرطية المسند فيه ثركين في الموضوع ان يجعل الاستثنا
 صغرى ويجعل محل المحل المطع على محو الاستثنائات كبر مثال الاستثنائات
 المنفصل الذي يستثنى فيه عين المقدم قولنا ان كان هذا ان كان جونا
 لكنه ان ينتج انه جوي فيقال هذا ان وكل ان جوي مثال الاستثنائات
 المنفصل الذي يستثنى فيه تقيض التالي ان كان هذا ان فهو جوي ككلمة
 جوي ينتج انه ليس بان فيقال ان ليس جوي وكل ان ليس جوي

بان و مثال آخر منه ان كان هذا فرسا فهو ليس بجواد لكنه جاذب
 ان هذا ليس بفرس فيقال هذا جواد وكل جواد ليس بفرس مثال
 الاستثنائي المنفصل الذي استثنى فيه عين احد الجزئين هذا العدد
 اما زوج واما فرد لكنه زوج نتيج انه ليس مفرد فيقال هذا زوج وكل زوج
 ليس مفرد و مثال الاستثنائي المنفصل الذي استثنى فيه نقبض احد
 الجزئين العدد اما زوج واما فرد لكنه ليس بزوج نتيج انه فرد فيقال
 هذا ليس بزوج وكل ليس بزوج فهو فرد هذا ما ذكره الفيلسوف العلما
 في حاشية شرح مختصر الاصول وقال السيد الشريف في حاشية ذلك
 الشرح ان قلت والاستثنائي متصلا او منفصلا الا انه انما يتم
 بما ذكره اذا كان المقدم والنتيجة المتصلة والمنفصلة ما كان الموضوع
 كل في الامثلة المذكورة والافعال في كل قول ان كانت الشمس
 طالعة فالنتيجة موجودة لكن الشمس طالعة نتيج انها موجودة وكقولنا
 اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الشمس طالعة
 نتيج ان الشمس ليس موجودة قلت اما الاول فيقال في رده هكذا وجود الشمس
 لازم لطلوع الشمس المتصور وكل ما هو لازم لطلوع الشمس المتصور فهو متحقق
 نتيج ان وجود الشمس متحقق واما الثاني فيقال في رده هكذا وجود الشمس
 لطلوع الشمس المتصور وكما هو متحقق لطلوع الشمس المتصور فهو متحقق

بمحقق نتيج ان وجود الشمس ليس موجودا متحقق انتهى هذا الذي
 ذكره انما هو في استثنى فيه عين المقدم واما الاستثنائي نقبض
 الكتاب كما اذا قيل في المثال الاول كثر النهار ليس موجودا نتيج ان
 ليس بطالعة فيقال في رده طلوع الشمس لزوم لوجود النهار وهو
 وكل ما هو لازم لوجود النهار المتصور فهو متحقق نتيج ان طلوع الشمس
 وكما اذا قيل في المثال الثاني كثر الشمس ليس بطالعة نتيج ان الشمس
 فيقال في رده عدم الشمس مناف لعدم طلوع الشمس المتحقق انتهى
 لعدم وكل ما هو مناف لعدم طلوع الشمس المتحقق فهو ليس بمتحقق
 فطريق الرد في المنفصلة التي استثنى فيه عين المقدم في صوغ عدم
 اشتراك المقدم والنتيجة في الموضوع ان يجعل على الكتابانه لازم للمقدّم
 الموجود ويجعل هذا صغرى ويجعل على ما هو لازم للمقدّم الموجود بانه
 موجود ويجعل هذا كبرى في المنفصلة التي استثنى فيه نقبض الكتاب على
 المقدم بانه لازم للنتيجة وهو معدوم ويجعل هذا صغرى ويجعل على ما
 لازم للنتيجة المعدوم بانه معدوم ويجعل هذا كبرى في المنفصلة التي
 استثنى فيه عين احد الجزئين في صوغ عدم اشتراك المكان الموضوع
 يجعل على الآخر بانه مناف لعدده الموجود ويجعل هذا صغرى ويجعل على
 ما هو مناف لعدده الموجود بانه ليس بمتحقق ويجعل هذا كبرى في

كذا نتيج
 ان قوله المتصور لغيره
 لا يخلو عن عدم
 لا يخلو عن عدم
 لا يخلو عن عدم
 لا يخلو عن عدم

المتصل الى استثنى فيها نقيض الكثرة صون عدم الاشتراك يجعل
 على المقدم بانه ملزوم للنسبة المتتبع ويجعل هذا صغرى ويجعل على ما هو
 ملزوم للنسبة المتتبع فهو متتبع ويجعل هذا كبرى وفي المنفصل الى فيه
 استثنى فيه نقيض الحد بانه ملزوم عدم الاشتراك ان جعل على نقيض الآخر
 بانه مناف للنقيض المتحقق لعدله ويجعل هذا صغرى ويجعل على ما هو مناف
 للنقيض المتحقق بانه ليس بمحقق ويجعل هذا كبرى وقد تقرر بعض العباد
 في هذا الباب الى ما هو محقق ما يودى مؤداه ولا يخفى على التزك والامارة
 الاقتران الى الاستثناء المتصل فظهر بانه يجعل ثبوت الحد الاوسط
 لموضوع المطمئنا ومطابقا لبا وبثينة عين المقدم وهذا مظهر
 كقولك هذا حيوان لانه ان ن وكلان حيوان فيقال في رده اليه
 ان كان هذا حيوانا لانه ان ن نيت هذا حيوان وكقولك هذا جواد
 وكل هذا ليس بفرس ن نيت هذا ليس بفرس وكقولك هذا ليس
 بان ن لانه ليس بحيوان وكل ما ليس بحيوان ليس بان فيقال في رده اليه
 ان كان هذا جوادا فهو ليس بفرس لكنه جواد وان كان هذا ليس بحيوان
 فهو ليس بان ن كانه ليس بحيوان كذا يفهم كلام السبب في حاشيته
 شرح محقق الاصول في النظم في المثال الاخير يقال هذا ان كان هذا ان
 كان حيوانا لانه ليس بحيوان ن نيت ان ن وبأجله اذا كان النسبة

في الصور ربط السلب فالظان يرد الى ما يستثنى فيه نقيض
 فيجعل نقيض الدعوى مقدا ونقيض الصور تاليف ثم يستثنى الكثرة
 وهو عين الصورة لنتيج نقيض المقدم وهو عين الدعوى ومثاله ان
 هذا الجسم جواد لانه ليس بنام وكل ما ليس بنام فهو جواد فيقال في رده
 لو لم يكن هذا الجسم جوادا لكان ناميا لكنه ليس بنام والامارة الاقتران
 الى الاستثناء المتصل فظهر بانه يرد بين الحد الاوسط وبين
 منافيه كذا قال العوض في شرح محقق الاصول المراد من مناف الحد
 الاوسط نقيض الحد الاكبر كاشا اليه وينبغي ان يرد به
 ويقال ثم يستثنى عين الحد الاوسط مثاله ما ذكره الاثنان زوج وكل
 زوج ليس بفرس فيقال في رده اليه ان ن نيت هذا ليس بفرس
 فتقول الاثنان اما زوج واما فرس لكنه زوج ن نيت ان ن ليس بفرس
 ومثاله في الوصوف عيان وكل عيان لا تعجب بدون النية فيقال
 الوصف اما عيان واما صحيح بدون النية لكنه عيان ن نيت ان ن لا يعجب
 النية ومثاله في هذا ان ن وكلان حيوان فيقال هذا اما ان
 واما ليس بحيوان لكنه ان ن نيت ان ن حيوان وهذا الطريق في جميع
 رد الاقتران الى الاستثناء المتصل فظهر ان الاقتران يرد من
 الاستثناء المتصل الى ما تفتقر مانعة الجمع واستثناء عين الحد

نقيض

اشارة اليه بما يستقر عنه

في حاشيته شرح محقق الاصول في المثال الاخير يقال هذا ان كان هذا ان كان حيوانا لانه ليس بحيوان ن نيت ان ن وبأجله اذا كان النسبة

ولا حاجة الى اعتبار منع الخلو فيقول الفقير لم ارفعها رتبة الكتب
بيان طريق رد الاستثناء المنصل الى المنفصل وعكسه فكأنهم تركوا
بيانها اعتمادا على انهما مما ذكرنا ولا بأس بان تذكرهما هنا
للمطالعين فتقول واما رد الاستثناء المنصل الذي استثنى فيه غير
المقدم الى الاستثناء المنفصل فطريقه ان يرد بين عين المقدم
وبين نقيض التالى ثم يثبت عين المقدم مثله ان كان هذا ان
فهو حيوان لكنه انما يقال هذا انما ان واما ليس بحيوان لكنه انما
ينبغي انه حيوان ومثاله ان كانت الشمس طالعة فانه موجود لكنه
الشمس طالعة فيقال اما ان الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار حيوانا
لكن الشمس طالعة فينبغي ان النهار موجود وان ثبت قلت بل فوقك
واما ان لا يكون النهار موجودا واما ان يكون الليل موجودا فتدبر
واما رد الاستثناء المنصل الذي استثنى فيه نقيض التالى الاستثناء
المنفصل فطريقه ان يرد بين عين المقدم ونقيض التالى ثم يثبت
نقيض التالى لينبج نقيض المقدم والمثال ظاهر كما سبق وبالحكمة
المردود اليه في كل النوعين الاستثناء المنفصل الى النقيض المستثنى فيه
عين احد الطرفين لينبج نقيض الآخر ولا حاجة الى اعتبار منع الخلو
واما رد الاستثناء المنفصل الذي استثنى فيه عين احد الطرفين

يعرود ان يكون
ان يقال ان
المنفصل فطريقه
محمود ورفوف
فانه موجود

مقاله واما في
نقد سبب ان
بوجوده

الى الاستثناء المنصل فطريقه ان يجعل الجزء الذي استثنى عنه قدما
ويجعل نقيض الآخر تاليا ثم يثبت عين المقدم لينبج عين التالى
وهو نقيض الجزء الآخر مثله هذا العدد اما زوج واما فرد لكنه زوج
ينبغي انه ليس بفرد فيقال ان كان هذا العدد زوجا فهو ليس بفرد
لكنه زوج ينبغي انه ليس بفرد واما رد الاستثناء المنفصل الذي
استثنى فيه نقيض احد الطرفين الى الاستثناء المنفصل فطريقه ان يجعل
نقيض الجزء الذي استثنى نقيضا قدما ويجعل عين الجزء الآخر تاليا ثم يثبت
عين المقدم وهو نقيض احد الطرفين لينبج عين التالى مثله هذا
العدد اما زوج واما فرد لكنه ليس بزوج ينبغي انه فرد فيقال ان لم يكن
هذا العدد زوجا فهو فرد لكنه ليس بزوج ينبغي انه فرد وبالحكمة
ان الردود اليه في كل النوعين المنفصل الاستثناء المنفصل الذي
استثنى فيه عين المقدم لينبج عين التالى فاذا عرفت كيفية رد
الاقية بعضها الى بعض عرفت محل المغايرة في الانتقال الى دليل
مخالف الاول في الصلوة فاذا كان الاول استثناء متصلا او مفصلا
والمنتقل اليه اقرا بمحل المغايرة من الاول فهو الاستثناء
من المنتقل اليه الاوسط هذا اذا كان المقدم والكان الاستثناء
مشاركين في الموضوع والا فانه كان الاول استثناء متصلا

استثنى فيه عين المقدم او منفصلا استثنى فيه عين احد الجزئين
والمنفصل اليه قرانيا محل المغايرة من الاول عين المقدم ان كان
متصلا وعين الجزء الذي استثنى عنه ان كان منفصلا ^{وهو ان كان استثنى طالعه}
الانفصال اليه ما يتعلق بلفظ لا يميز ان كان المنفصل اليه الاستسكان المنفصل عما يتعلق
الانفصال اليه بلفظ منافي ان كان المنفصل اليه الاستسكان المنفصل لان المتعلق
في الصوتين العينان المذكوران واما ان كان الاول استثنيا
منفصلا استثنى فيه نقبض التالي او منفصلا استثنى فيه نقبض احد
الجزئين والمنفصل اليه قرانيا محل المغايرة من الاول نقبض التالي ان كان متصلا
ونقبض الجزء الذي استثنى فيه ان كان منفصلا ^{وهو ان كان استثنى طالعه}
اعني واعني استخرج الركاب البحث الثالث قال محمدا لم يدر منع المقدمة
من الدليل لا بصفة المعلن بان يكون انتفاء تلك المقدمة المعنوية من المطلق
الذي يستدل عليه بالدليل المقوم بتلك المقدمة الممنوعة وجواب ذلك
المنع ان يرد المعلن بان يقول انه كانت تلك المقدمة ثابتة غير ممنوعة
يتم ما ذكرناه من الدليل وان لم تكن تثبته المدعى مثاله على ما ذكره الثالث
المسعودان يقول المعلن مثلا العالم حادث لانه لا يخفى عن الجواهر
وكل لا يخفى عن الجواهر بل هو حادثا ببيان الصغرى انه لا يخفى عن الحركة
والكون وبما حادثان وبيان عدم الخلو عن الحركة والسكون

ان كل جزء من اجزاء العالم كائن في مكان البتة فذلك الجزء باجبا
كونه في ذلك المكان اما مسبوق بكونه في ذلك المكان و
اما مسبوق بكونه في ذلك مكان اخر فليس الاول فهو كمن وعمل
الثاني فهو متحرك فلو قال المانع لانه فذلك اما مسبوق اما سبق
يعني لانه ذلك الاختصاص لا يجوز ان لا يكون مسبوقا بكونه في ذلك
كله ان الحادث فان الحادث في آن حدوثه كائن في مكان ليس
مسبوقا في ذلك لان يكون اخرا صلا فليعلم ان يرد ويقول لا يخفى
اما ان يكون الاختصاص المذكور ثابتا ام لا فان كان ثابتا فيتم دليل
حدوث العالم قبله من المطلق وان لم يكن ثابتا يدرى المطلق اعني
حدوث العالم لان كل كائن اذا انصف يكون غير مسبوق بكونه
اخره هو حادث البتة لان ذلك الكون لا يتحقق الا في آن الحادث
انتهى ملخصا بقول الفقيه ذلك التردد يدرى المعلن فيبطل الاستدلال
دليل آخر لا ثبات المطلق وتوحيده ان كانت تلك المقدمة انقضت
ثابتة فالمدعى ثابت لكنه احدهما ثابت البتة لا ارتفاع النقيضين
ومما ينبغي ان يعلم انه ثبوت المدعى على تقدير ثبوت تلك المقدمة
انما هو على تقدير الانتاج اعني تلك المقدمة مع ما في الاخر
دليل ينتج المدعى واما ثبوت المدعى على تقدير ثبوت نقيضها

فان كان الحادث في آن حدوثه كائن في مكان ليس

فان كان الحادث في آن حدوثه كائن في مكان ليس
فان كان الحادث في آن حدوثه كائن في مكان ليس
فان كان الحادث في آن حدوثه كائن في مكان ليس

فهو ليس بطريق الانتاج اعني ثبوت سرح ليس بطريق ان يثبت
نقضها مقدمة اخرى ينتج مجموع المدعى بطريق ان يثبتها لا يثبت
الا بيقين المدعى وبالجملة ان انقضائها يستلزم لذاته المدعى كما يستلزم
القضية عكسها وانا عيناها فهو يستلزم المدعى لالذاتها بل بواسطة
ضم مقدمة اخرى البرهان في هذا المقام بحيث وهو انه ظاهر كلام
محمد لانه قد ران المدعى يلزم من انتفاء المقدمة المنع والظاهر المثال
الذي ذكره انه المسعود ان المدعى يلزم من سنده المانع وهو قوله
لم لا يجوز ان لا يكون مسبوقا يكون اخر كلامه ان الحدوث قد انتفاء
المقدمة المنع يقتضي الحدوث بواسطة اقتضائه السند المذكور
لما وانه لا يمكن ان يحقق انتفاءها تحقيق السند المذكور فيتحقق الحدوث
وتوضيحه انه اذا انتفى المسبوق بان تحقق الضرورة عدم المسبوقية
بالنحو وهو يقتضي الحدوث بلا شبهة وذكر محمد في موضع
اخر ان اثبات التمسيد متعلا لا يثبت المعلن لكنه ليس عدم ضرر عن كيفية
عدم ضرر كما سبق لان عدم ضرر فيما ذكره في اثبات التمسيد بالنيو
انتفاء المقدمة المنع اعني نقضها من قبل المقدمة اخرى ينتج المظ
كما ان عيناها كذلك بخلاف ما ذكره سابقا فان استلزام انتفاء
المقدمة المنع المظ هناك ليس بطريق ان يثبت اخرى اليها كما عرفت
والرجوع باعني المتعلا اليه

ومثله كما ذكره ان يقول المعلن ان كل متغير حادث لانه كل متغير
محل للحدوث وكل ما هو محل للحدوث فهو حادث بيان الصغرى
ان كل متغير محل لامر حاصل بعد ان لم يكن وذلك الامر حادث فان
قال ان لا يثبت في ذلك ان كل متغير محل لامر حادث بعد ان لم يكن
لم لا يجوز ان يثبت متغيره بزوال امر كان فيه فللمعلن ان يرد ويقول
ان كل متغير اما محل لامر حاصل فيه بعد ان لم يكن او محل لزوال امر كان فيه
والحاصل الاول حادث بلا شك والثاني حادث ايضا لان كونه
الزوال او اعد ميا لا يثبت كونه حادثا ولا كونه صفة لشيء كالجمل
بعد العلم بنتاج ان كل متغير محل للحدوث انتهى لمخصا وهذا التعليل
الدليل اذ كان يفي وشبه في الحاشية بالبرهنة ان الجواب
هنا بالبرهان بين السند وقسمه اثبات للمط على كل تقدير يخرج
الجواب في الصورة السابقة فانه بالبرهان بين المقدمة وانتقائها
واشبه في موضع اخر منها ان انتفاء المقدمة المنع في كل الصغرى
مثبت للدعوى كنتاج الصغرى التي تثبت بالذات في الصورة السابقة
مثبت بوجه اخر يقول الفقيه ولعل كنف المقام ان الميثب للدعوى
في الصورة هو السند وانتفاء المقدمة المنع يستلزم السند والى
لكن اثبات السند للدعوى في الصورة الاولى انما هو كانه بالذات

اعني بدون واسطة ضم مقدمة اخرى الى السند في الصلوات الثانية
بواسطة ضم مقدمة اخرى اليه وفي قولنا في المثال المذكور والكتاب
فما احتيج في الصلوات الثانية الى ضم مقدمة اخرى الى السند جعل الزيد
بين السند وقية المقدمة في الميموعة فانها قيم للسند ولي
لنقبضها لضم كل واحد منهما مقدمة اخرى ولما لم يحتج في الصلوة
الاولى الى ضم مقدمة اخرى الى السند لم يذكر السند فجعل الزيد بين
المقدمة الميموعة وانتقائها وان كان استلزام انتقائها الدعوى بوجوب
استلزام السند كما اشترنا اليه واكتسبنا المذكور في الصلوة الاولى منضم
الى الملازمة لانتقاء المقدمة الميموعة ولان السند الذي هو واسطة ابتداء البحث
في استلزام انتقائها المطان قلبت فاجابة شبهة التي اشبهت
الاولوية من انتقاء المقدمة الميموعة الصلوة الاولى مثبت بالذات
لادعوى قلت اراد ان يثبت لها بدون واسطة ضم مقدمة اخرى
وما كان السند لو ازمه عدما يزم السند لازماله بالذات بخلاف
المقدمة الاخرى فانها ليست من لوازمه وازاد بقوله مثبت بوجه اخر
مثبت بطريق غير طريق اثبات الاول فان طر بواثبات الاول اثبات
بالذات وطريق اثبات الثاني بواسطة ضم مقدمة اخرى اليه قلت
اليس بين الصورتين المذكورتين نوع المنع غير صفة فقاخو هو

فوقه في وجه شبهة انه يعني اذا كان السند واسطة
استلزام انتقائها الميموعة لم يكن استلزام انتقائها
المطالبة بالذات بوجوب السند

مقتضى بالصورة

ان اللازم من المقدمة الميموعة وانتقائها في الصلوة الاولى هو
المدعى واللازم منها في الصلوة الثانية هو مقدمة طر من مقدمتها
ودليل المدعى قلت هذا الفوق ليس بشئ لانه انما وقع في خصوص
المثالين لتيك الصورتين ولو مثلت للصلوة الاولى بمثال سند
فيه عين المقدمة الميموعة وانتقائها مقدمة من مقدمات دليل لك
والصلوة الثانية بما يستلزم فيه عينها وانتقائها نفس المدعى لفتح
وفيما ذكرنا كفاية لذلك وانما طوت الكلام في هذا المقام لكونه خاوم
المحقق مشبهة لا يعلم بقول الفقيه ثم ان الزيد بين الصورتين
ان كانا من قبيل الانتقاء دليل اخر كلفه كلام محمد بن قنبر فيهما
ليس من قبيل انتقاء البحث في النظر فنفى عن فهم استثناء
والله اعلم الفصل الرابع في انتقاء المعبر في بحث اخر عند منع السند
مدعاة الغيرة المدلل او شبهة من مقدمات دليله وهنا مقدمة وفقد
وخاتمة المقدمة اعلم ان البحث في اللغة التفويض والتفويض في الاصطلاح
يطلق على ثلثة معان حمل الشيء على الشيء واثباته سواء كان بدعي
او نظريا والثاني اثبات النسبة لاجابية والسببية بطريق الاستدلال
وبينهما عموم وفصل من وجه والثالث المناظرة والمباينة
كذا قال في حاشية جين والمراد هنا المعنى الثالث ان قلت المعنى الثالث

فوقه عموم وفصل من وجه التفويض اثبات السببية
بالاستدلال والتفويض الاخرى اثبات السببية
بالمناظرة والمباينة

قال المعلق أولا لكنه الظان هذا لا بعد انقطاع البحث في غيرهم
كالانتقال الى دليل آخر وان لم يكن راجعا الى مرجع السؤال الاول
فهو تسليم لجواب المعلق وانتقال الى بحث آخر وبعد ذلك الزمان
ولا ينبغي ان يشك فيه المقصد اعلم ان انتقال المعلق الى بحثه
منحصر في ثمانية انواع الاول الاشارة على بعض الفاظ المتن
بانه مخالف للمقائيل العربية وهذا معنى ما قاله ابو الفتح ومثله
الانتقال الى بحث آخر الدخول في السند بانه في حد ذاته غير مستقيم
انتهى يعني ان لفظة ليس كجديد بل فيه خلل والثاني منع المنع بمعنى
منع صحة ورود لان المانع لما منع شيئا من كلام المعلق فكانه
ادعى انه منعه صحيح ورواه فتصوير منع المنع او نال انتم صحه ورواه
منعك على هذه الدعوى والمقدمة لم لا يجوز ان تكون بديهية
او البينة او مسددة عندك واما منع ذات المنع فهو كتابة المنع
طلب الدليل ولا معنى لطلب الدليل على طلب الدليل والثالث
منع السند قال انه المنع ان منع المنع ومنع ما يؤيد لاجب
اثبات المقدمة الممنوعة الذي يرجع على المعلق عند منع ان ينتهي
وهذا وجه كونه كل منهما انتقالا الى بحث آخر وينبغي ان يقال منع
السند على ثلثة وجوه الوجه الاول منع جواز السند الذي ذكره

قبل الاستفصال فاعلم ان كل اول لا يمكن ان يكون انتقالا الى بحث آخر
 واما اعراضه ثانيا فان كان قبل جواب المعلن فاعترضه
 الاول فان كان ذلك الاعراض الثاني رجعا الى مرجع الاعراض الاول
 فذلك انتقالا الى بحث اخوان لم يكن رجعا الى مرجع السؤال فانتقالا
 الى بحث اخر لكن لا يعذر ذلك انما وان بعد جواب المعلن فاعترضه
 الاول فان كان ذلك الاعراض الثاني رجعا الى مرجع الاعراض
 الاول فانتقالا الى بحث اخر لا يمكن ان يكون انتقالا الى بحث آخر

بصون القطع فهو انتقال الى بحث آخر بلا شبهة والوجه ان يمنع
 جواز السند المذكور على طريق الجواز كان يقول ان لا يتم هذا الجواز
 ان يكون الامر كذا فيقول المعلق لا يتم جواز ان يكون الامر كذا لم لا يجوز
 ان يكون كونه كذا ممتمنفا وهذا ايضا انتقال الى بحث آخر بلا شبهة
 والوجه الثالث منع متعلق الجواز كان يقول المعلق الصواب المذكور
 لان كونه الامر كذا لم لا يجوز ان يكون الامر كذا لا يمنع كونه مقبوضا
 هذا هو لبس انتقال الى بحث آخر اذا لا يتحقق البحث به اذا بحث
 انما يتحقق بالمداخلة كما صرح به بعض الشارحين في بيان تعريف
 المناظرة الرابع والخامس منع صلاحية السندية وابطال تلك
 صلاحية مستندا ومندا لا يكون السند اعلم من تقييد المنوع
 او مبينا له قال شاه حسين ما لم يخصص المنوع ذات السندية عند
 منع صلاحية السندية وابطال تلك صلاحية مفيد ان انتهى
 ملخصا وفيه نظر لانه ان اردنا انهما مفيدان المعلن بان يوجبنا
 المنوع كابطال ذات السند كما يشعير بوق كلامه فهو غير صحيح لان
 السند اذا لم يصلح للسندية يقع المنوع مجردا وهو موجه ايضا وان
 ابطال ذات السندية من جهة اخلاء المنوع عن السندية من جهة ان
 ابطال السندية ابطال في حق المقدمة المنوعة فيلزم ثبوت غيرها

وهذا المنوع من المعلن ليس المقابلة او يجوز
 كون الامر كذا

عنها كما عرفت ذلك وان اردنا انهما موجهان باعتبار قصد الانتقال
 الى بحث آخر اعني انهما مفيدان بالنظر الى البحث الاخر المنتقل اليه فمنع
 ذات السند موجه ومفيد ايضا باعتبار ذلك قصد ويمكن حجة
 كلامه بانه اردا للمعنى الثاني وادونه منع ذات السند منع متعلق الجواز
 اذا كان السند مستدرا به فانه غير موجه بوجه صلا اذ هو ليس المقابلة
 كما عرفت وبالمجمل كلام ذلك محشى كيك ال وس ابطال السند
 الاخص مطلقا او منه وجه وكذا ابطال السند المبين بالبيع والشراء
 منع تنوير السند وابطال ثم ان المنع المضاف في قولهم منع المنع
 ومنع ما يؤيد لا يوجب ان اثبات المقدمة المنوعة مجازي بل يطلب
 البيان وكذلك قولنا منع صلاحية السندية ومنع تنوير السند
 اذ المنع طالب الدليل على مقدمته الدليل والمضاف اليه ليس بمقدم
 الدليل في شيء من المواضع المذكورة ولا كلامه في جواز استعمال
 المنع بالمعنى المجازي التي تامة قال الشافعي في بعض من هو
 واذا ثبت ان الواجب على المعلن عند منع المانع انما هو اثبات
 المقدمة المنوعة كما هو المشهور عند ارباب هذا الفن كالدخلى
 السند بانه لا يصلح للسندية لانه لا يستلزم المنع او بانه في
 حد ذاته ليس بجيد بل فيه خلل في قيل ترك الواجب فقصوا الكلام

فلو كان ذلك لان كلامه
 فلو كان ذلك لان كلامه
 فلو كان ذلك لان كلامه

فلو كان ذلك لان كلامه
 فلو كان ذلك لان كلامه
 فلو كان ذلك لان كلامه

وكذا الدخول فيما يذكر لتوضيح السند وتبيينه مع ان كلام المحقق الشريف
في كتابه يدل على ان كلها موجه انتهى رادع الدخول عباره في
المواضع الثلاثة ما يعم المنع والابطال الا في الثاني لان المداونة
فيه الدخول عباره السند وقد سبق ان المشهور بين الطلبة ان
ناقض العبارة مستدل وتقرير كلام ذلك الشا ان المذكور
لا تنفي الواجب على المعلن وكل ما هو كذلك فهو ترك للواجب ومن
فصول الكلام وكل ما هو كذلك فهو ليس بموجه ومن معارضة لانهم
من كلام المحقق الشريف من كون هذه الامور موجهة وقال ابو الفتح جوا
عن هذه المعارضة ان هذه الامور من قبيل الانتقال الى بحث اخر وصاحبها
تسليم المنع واظهرنا في وما ذكر معه دفعا لنوع صحة ولعل حاصل
هذا الجواب منع للكبر الثانية وتقريره لانهم ان كل ما هو ترك
للواجب فهو ليس بموجه وانما يكون كذلك كان ثبات المعلن بهن
الامور على قصد ادائها واجب عليه من دفع منع ان كانا ان كان
ايتانه بها على قصد تسليم المنع واظهرنا في وما ذكر معه دفعا
لنوع صحة فلان من كذا بل هو موجه لانهاج يكونه فينبيل
الانتقال الى بحث اخر وهو موجه كالمبحث الاول ولم لا يجوز ان يكون
قبض المعلن بايتانه بهن الامور كذلك وفي قوله واظهرنا في

في وما ذكر معه نظرا الى الدخول صلاحية السندية ليس
اظهرنا في والباب الثاني في النقض عن نقض الدليل وتقريره
بالاجمالي وفيه ثلثة فصول الفصل الاول في بيانه هو دعوى
في الدليل بالاستدلال وبسبب ما يدل على ان الدليل هذا
وشره من خصه المشهور في امرين احدهما يختلف الحكم عن الدليل
وتقريره وليست هذا باطل لانه جاز في المادة الغلانية مع تخلف
الحكم عنه في تلك المادة وكل دليل يثبت انه فاسد باطل كما نقضه
على قدم العالم بانه اثر القديم وكل ما هو اثر القديم فهو قديم
ان وليست هذا باطل لانه جاز في البيت مع تخلف الحكم عنه فيه اي
البيت والمراد بالحكم هنا القدم اذ البيت حادث والاخر
استلزام الدليل لا من كذا كالدور والتسلسل واجتماع
النقيضين وارتفاعهما وسلبا في عن يقه وغير ذلك
وتقريره ان وليست هذا باطل لانه مستلزم للشيء الفلاني وهو
فاسد وكما هو مستلزم للفاسد فهو فاسد فنعوى
كل من هذا الشا هذين منضمين لمقتضى كالا يخفى قال بعض الاصل
لا خفاء ان نفى صحة الدليل دعوى لا بد لها من بيان فلذا قالوا
نقض الدليل بلاش باد مكابرة غير مسموعة بخلاف منع

موصى صام قال في شرح الاداب العشرية

المنع المقدمة المعينة فانه يسمع مجردا وفيها قالون نظرا لا يجوز
 ان يكون عدم صحة الدليل كجميع مقدماته من اجل البداهيات فلا يحتاج
 الاثبات فلا يكون نقضه بلاشاهد مكابرة اللهم الا ان يجعلوا
 العقل داخل في الاثبات وهذا الجواب مع انه تعف يستلزم ان
 لا يكون المنع المنع بداهة منع مجردا وان لا ينحصر هذا النقض
 التحلف والاستدزام فوالاخر مع ان ظاهرا يحققهم الاخصا
 فيها انتهى يقول الفقيه يمكن ان يجاب عن النظر المذكور بجواب
 ليس فيه تعف ولا لازم فاسد وهو ان مرادهم بقولهم نقض
 الدليل بلاشاهد مكابرة نقضه بلاشاهد اذ لم يكن عدم صحته
 بداهيا جليا مكابرة وبعبارة اخرى نقضه بلاشاهد مكابرة الا
 اذا كان عدم صحته بداهيا جليا ولما كان الاستثناء نادرا ترك
 هذا في اعادة العلماء يكون ذكر الاستثناء نادرا وما ينبغي
 ان يعلم ان العقل قد يستدل على شئ يكون نقضه بداهيا كالتشكيك
 في لزوم الضرور فيقال عليه ان دليلك مصادوم للبداهة كما هو شأن
 في دفع ذلك التشكيك كما صح به ابو الفتح في بعض نسخ حاشيته
 عند قول انه المتفق فيمنع الحق يقول الفقيه لعل هذا الاعتراض
 نقض استدلال الف وبقوله ان دليلك مستلزم لتبطل البداهة

قوله في اخره تفيد الف والآخر وقع في عبارة النقض وهو
 ايضا وفيه ما لا ينبغي ان يكون في قوله لا ينحصر هذا النقض
 فيمنع من الاستدزام في قوله لا ينحصر هذا النقض في
 كونه في مادة العقل وشيئا من كونه في مادة العقل
 فيمنع من الاستدزام في قوله لا ينحصر هذا النقض في
 فيمنع من الاستدزام في قوله لا ينحصر هذا النقض في

قوله في حاشيته ان الف والآخر لا لزوم في هذا الاستثناء
 لانه في حاشيته في قوله لا ينحصر هذا النقض في
 بانه في حاشيته في قوله لا ينحصر هذا النقض في

اعلم

البداهة وهو فساد الفصل الثاني فيما يسمع بالنقض المكسور
 قال في الحنفية بعض منهوات شريفة ان النقض الاجمالي على وجه
 احدهما ان الدليل المعلن مع جميع خصوصياتها يعينه جارية
 مانعة مع تخلف الحكم عنه والثاني ان يكون زبد دليله وخلصته
 مع قطع النظر عن بعض الخصوصيات جارية فيها مع التحلف
 والا اول من المثل هو انتهى والثاني هو الذي يسمع بالنقض المكسور
 كما صح به في بعض الرسائل كسائر الناقض بعض قبود الدليل
 واجراء الدليل في مادة التحلف فاجاب عن ذلك القيد وقال ابو الفتح
 وليس مع جريان الدليل بعينه في مادة التحلف ان لا يتفاوت
 الدليلان في الموضوعين اصله ووجه ان يعقد المدعى يستلزم عدم
 الدليل بل معناه ان لا يتفاوت الدليلان الا باعتبار الحكموم عليه
 الحد الاصغر في الاقضية الاقرائية والاباه اعتبار الجزء المنكر
 بعينه تقيا وانما كان الاقضية الاستثنائية انتهى معنى
 بهذا التفاوت لا يصح النقض مكسورا او اجرا خلاصة الدليل
 كما توهم والا لكان يتبع الفقيه سوا اذ لا يمكن ان يتخلو نقض
 عن التفات المذكور وفي قوله لا باعتبار الجزء المنكر نظرا
 انك اذا قلت في اثبات ان هذا حيوان لانه نام وكل نام حيوان

قوله كما توهم المتوهم من النقض صحح بنوهم ذلك بعض
 منهوات شريفة واثاب ابو الفتح الحق ونوهم كماله
 خلاصة ما ذكرنا بعنوان النقض

او قلت لانه ان كان ناميا فهو حيوان لكنه نام او قلت لانه انه لم يكن
حيوانا فهو ليس بنام لكنه نام فينقض كل من ههنا الادلة بوجوب الشج
مع تخلف الحكم عنه فيوضع الشج مكان الحد الاصغر في الاقتران ومكان
موضع الجزء المتكرر في الاستثنا وهن امثلة جربان الدليل بعينه
فالصواب ان يقول لا باعتبار المحكوم عليه في الصغرى كما في الدليل
اقرانيا وباعتبار المحكوم عليه في الجزء المتكرر وغير المتكرر ان كان الدليل
استثنائيا اذ كان المقدم والنالي مشتركين في الموضوع كما في المثال
المذكور وباعتبار بعض صفات محمول الاستثنا ان لم يشتر كان

فان قلت لانه لو كان المقدم في الاصل حقيقيا فالنهار موجود فيه
لكن المقدم حق الانتيج ان النهار موجود الان وان اردت بالان
بعض ساعات النهار فينقض هذا الدليل بوجوبه في بعض ساعات
الدليل اذا ظهر فيه البرق فليس التفاوت الا في قيد الان فتدبر انهما
الذكي وفصل المذكور خيرة وبالجملة ان التفاوت ليس في تمام
الجزء المتكرر وان غير المتكرر مشترك له في باه التفاوت فليست شمر
ما اذا ان ابونعج ومثال النقص المكسور على ما في بعض السائل
كذا فان قلت في منع بيع الغائب انه يسع مجهول الصفة عند
العاقد فيه جابن العقد فلا يصح بيعه وقال الناقض هذا منقوضا

فان قلت لانه لو كان المقدم في الاصل حقيقيا فالنهار موجود فيه
لكن المقدم حق الانتيج ان النهار موجود الان وان اردت بالان
بعض ساعات النهار فينقض هذا الدليل بوجوبه في بعض ساعات
الدليل اذا ظهر فيه البرق فليس التفاوت الا في قيد الان فتدبر انهما
الذكي وفصل المذكور خيرة وبالجملة ان التفاوت ليس في تمام
الجزء المتكرر وان غير المتكرر مشترك له في باه التفاوت فليست شمر
ما اذا ان ابونعج ومثال النقص المكسور على ما في بعض السائل
كذا فان قلت في منع بيع الغائب انه يسع مجهول الصفة عند
العاقد فيه جابن العقد فلا يصح بيعه وقال الناقض هذا منقوضا

بما لو تزوج امرأة لم ير فانها مجهول الصفة عند العاقدين حال
العقد وهو صحيح فقد حذف قيد كونه مبيعا وقديح عتبه بمنع
الجواب استنادا بان العلة للجموع وقد يدفع ذلك المنع بابطال
كون العلة للجموع انتهى بلخصا وبالجملة النقص المكسور اذ الدليل
بترك بعض قيود خصوصيات الحد الاوسط في الاقتران وفيه
بعض خصوصيات محمول الجزء المتكرر في الاستثنا اذا اشتركت
المقدم والثاني في الموضوع مثال الثاني ان كان هذا ناميا حيا
فهو حيوان لكنه نام حسن فقال الناقض هذا منقوضا الشج

لانه نام فقد حذف قيد كونه حيا واما الحد الاكبر في الاقتران
ومحمول الجزء الغير المتكرر فيكون مشترك فلا يدان لا يتفاوت
الدليل المتكرر المدعى ومادة التختف اصلا ان قلت ما معنى يتفاوت
بعض النقص من قولهم فما هو جهم جوابكم فهو جوابنا وما معنى والتفاوت
قلت وبالله التوفيق لعلمهم لا يقولون ذلك الا اذا كان النقص في
الجوابان والتخلف وكان التخلف مستمرا عند المعلل وقد كان المعلل
او رد دليله اعتراضا وابطالا لشي من كلام خصمه فقام محله ولا يلزم
ذلك شيئا مما لم يعلل كادل عليه النقص لزم المعلل ان يثبت
بمنع شيء من مقدماته فمعناه المناقضة التي هو جوابكم غير الدليل

فان قلت لانه لو كان المقدم في الاصل حقيقيا فالنهار موجود فيه
لكن المقدم حق الانتيج ان النهار موجود الان وان اردت بالان
بعض ساعات النهار فينقض هذا الدليل بوجوبه في بعض ساعات
الدليل اذا ظهر فيه البرق فليس التفاوت الا في قيد الان فتدبر انهما
الذكي وفصل المذكور خيرة وبالجملة ان التفاوت ليس في تمام
الجزء المتكرر وان غير المتكرر مشترك له في باه التفاوت فليست شمر
ما اذا ان ابونعج ومثال النقص المكسور على ما في بعض السائل
كذا فان قلت في منع بيع الغائب انه يسع مجهول الصفة عند
العاقد فيه جابن العقد فلا يصح بيعه وقال الناقض هذا منقوضا

اذ اعرف هذا النقص ففناه الى

توضیح در بعضی مواضع
از کتاب است

فيد من العيود المعينة في العلة واما دعوى الحكم فيها اي في صورة
 النقص واما اظهرها المانع من ثبوت الحكم فيها او انه في راد من
 دعوى الحكم ما ذكره النظار من منع التخلف قال التوضيح والا اي
 ان لم يتيسر دفع النقص شيء مما يرجع الى منع الجواب والتخلف
 فان لم يوجد مانع من ثبوت الحكم في مادة الجواب فقد بطلت العلة
 وان وجد المانع فلا تكن بعض اصحابنا يقولون العلة توجب الحكم
 في مادة الجواب لكن تخلف الحكم المانع فهذا تخصيص العلة بمعنى تخصيص
 نافية علة القياس ببعض صور وجود المانع عنه نافية في بعض
 ونحن يعنيهم هو الحقيقة لا مقولته اي تخصيص العلة بل نقول انما عدم
 الحكم لعدم ما هو العلة حقيقة فتجعل عدم المانع جزءا للعلة او شرطها
 انتهى يقول الفقهاء في الجواب عن بعض القياس النقص باظهار المانع
 راجع الى منع الكبر عند من يقول تخصيص العلة وارجع الى منع الجواب
 عند الجمهور وقال ايضا ما يخصه تجاوز بعض اصحابنا تخصيص العلة
 القياس فيثبت له على تخصيص الادلة اللفظية بمعنى الكناية في اللفظ
 كما يشبهه بالتخلف الحكم عن العلة اللفظية المانع ما يخص الادلة
 اللفظية في يبع واما العلة العقلية فقد قال صاحب التلويح في
 بيان تخلف الحكم عنها ان الحكم قد يتخلف عن العلة العقلية كما لا حرقا بنا

٢٥
 بان عن الخشب الملتصق بالطلق المملول انتهى قبل موضوع من
 الادوية يقول الفقيه فالدليل للنطق انه كان لهما ما هو ذاته العقلية
 فيجوز تخصيصه بالتخلف بمنع الكبر مستندا باظهار المانع و
 هذا باعتبار اخذ من نفس العلة ومنع الجواب وهذا باعتبار
 اخذ من العلة المقيمة بعدم المانع فاذا قلت للخطيب الملق
 في النار انه محرق لانه خطيب ملقى في النار وكل خطيب كذلك فهو
 محرق فيقول النار فحق هو جازم الخطيب الملقى في النار الملتصق بالطق
 مع تخلف الحكم عنه فيه فالمعقل انما ان يمنع الكبر مستندا باظهار
 المانع من ثبوت الحكم واما ان يمنع الجواب مستندا بتجريد الدليل بان
 المراد ان كل خطيب كذلك مع عدم المانع من الاحتراق فهو محرق
 والله اعلم واثبات النطق الى ان الدليل النقيح يجوز تخلف الحكم عنه
 وكذا الدليل العقل النطق لانها امارتان والامانة ليست ملزمة
 لدلولها فلا تبطل بانتفاء مدلولها بخلاف الدليل العقل اليقيني
 فانه ملزم لدلوله فلا يجوز تخلف الحكم عنه يقول الفقيه فلو كان
 دليل المعقل في مقام مطلبه اليقيني فلا سبيل الى منع الكبر
 ثم اعلم ان المعقل اذا منع شيئا من مقدمات التناقض فالتناقض
 ان يجيب عن اثبات تلك المقدمة فلو منع الجواب مثلا مستندا

بان هذا الدليل قد اُستلزم ما هو غير موجود في مادة التخلف
 فلما فصلنا في ثبوت الجواب فيه بقاء الدليل على ثبوت ذلك القيد
 في مادة التخلف ايضا كما اشبهنا في المناسبة اللوغية ثم اعلم ان المعلق
 قد ثبت مدعى بدليل اخر لم يعمد النقص المذكور وهو الانتقال
 الى دليل اخر وقد عرفت الكلام في انه انقطاع بحث ام لا وقد عرفت
 الدليل المنقوض لا يبرر عليه النقص وقد عرفت تخييب الدليل واما
 التوجيه فقد سبق في قولنا والغالب في سند منع المقدمة الاولى
 وقد استدلنا في الحنفية لا انه يجوز دفع النقص بالنقص والمعاوضة
 يقول الفقهاء اما نقض النقص فمغنا ابطال استدل النقص بتباني
 او يستلزم الفقد ولا يخفى بعد ذلك واما معاوضته فمغنا
 اثبات صحة الدليل المنقوض وهذا غير ظاهري بل غير جائز اولاً يمكن
 اثبات الدليل بدليل لانه مركب من مقدمتين والدليل لا ينتج الاثبات
 واحده كما سبق بينا انه لا يمنع الدليل ويمكن ان يقال هنا
 ما قاله ابو الفتح هناك من انه يمكن ان يثبت صحة كل واحدة من المقدمات
 ثم يستدل بصحة كل واحدة منها على صحة مجموعهما ان قلت هل يتصور
 للمعلق الانتقال الى بحث اخر عند نقض الدليل قلت نعم اذ يمكن
 ان يتوصل بعض الفاظ الناقض الى خارج عن القانون العرفي

ولا اعلم انه يتصور الانتقال الى بحث اخر هنا بمعنى ذلك الثالث
 في المعارضة هي اقامة الدليل على خلاف اقام الدليل عليه الخصم و
 طريق المعارضة كما ذكره محمد بن قيس في قوله يقال اذ لم يتم الدليل و
 ان دل على ثبوت المدعى كنه عندنا ما يفيقنا انتهى قال السمعاني لا يقال
 وان ثبت اي الدليل او صدق للتلا يلزم ثبوت المدلول عند المعلق
 انتهى يعني للتلا يلزم التناقض فتدبر والمراد من خلاف اقام الدليل
 الاخره منقضة او ما يستلزم منقضة بان ياب وبه او كان اخف منه
 مطلقا قال ابو الفتح الدليل الدال على اخف من منقوض مدعى المعلق
 او على ما وبه دال على منقضة وقطعا منقوض استلزام الا
 للاسم او احدهما وبين لآخر انتهى وانما قلنا اقامة الدليل
 اذ دعوى مطالب مدعى الخصم بلا اقامة دليل على ذلك البطلان كما
 غير مسموعة وفيه نظر لجواز انه يكون بطلاً من اجل البديهيات
 فلا يحتاج الى دليل فلا يكون دعوى ذلك البطلان بلا دليل كما
 الا ان يجعل بداية العقل داخله في الدليل وهذا النظر وجوابه
 مقتضى ان مما نقده عن بعض الافاضل في بحث النقص فتذكره في غير
 ان يعلم ان غرض المعلق بتعليقه ان كان مجردا بقاء النكاح في القاء
 لا اثبات المدعى في الواقع كتعليق الرازي على نفى لزوم فالجواب

قوله نقضه وما يستلزم ان كان مدعى المعلق ان يستلزم
 بان لا يستدل عليه فيقول المعلق في قوله ان او
 او روي ويستدل على كل منها

عنه غير حضية لان المشكك يدعي حقيقة مقابلة له غير حضية
 ايقاع الشك والعا الشبهة ولا يندفع ذلك بالمعارضة فالا
 دفعه بالنقض بل بالمناقضة كذلك الى شبهة الا لو غلبه وقال
 حين انما لا يندفع بالمعارضة لان المجيب لم يتعرض لدليل الشك
 فاذا نظر اليه ظهر كجمل الشك والشبهة وهي المدعى وانما قال
 فالاول لانه وان لم يدع المعلن المشكك حقيقة مقابلة له فلا
 لكنه يدعيه كجمل الشك فيندفع بالمعارضة نظرا الى ان الشك في فائقة
 اختلف ان متعلق المعارضة مدعى المعلن او دليله والمفهوم
 كلام محمل السمع قد مر ان حقيقة المعارضة ان يتم السبيل لدليل المعلن
 لا يجمع اعتقاد صحة والا يدرم اعتقاد نبوت مدلوله فيكون
 معارضة تناقضا بل بمعنى عدم التعرض له وبقر المدلول وبسبب
 على ما ينافيه وهذا الكلام ظاهرة ان متعلق المعارضة مدعى المعلن
 لا دليله اذ الدليل سكوت عنه وبلاية التعريف ان يكون اول
 الباب وقد مر السبيل الشريف بكون متعلقها المدعى حيث
 قول العضد وعوض بقوله اي ادعى المدعى وروى الشيخ بان
 المعارضة ظاهرة في الدليل دون المدعى قال ابو الفتح في تفسير كلام
 ذلك انه اي المتبادر من المعارضة كجمل العرفان بكون متعلقها

متعلقها الدليل الذرافقة المعلن على ما ادعاه الا يرى انه يوصف
 الدليلان بالمعارض دون المدلولين ثم قال ملخصه المعارضة
 عرفت بتعريفين احدهما المقابلة على سبيل المنفعة والآخر اقامة
 الدليل على خلاف اقام عليه الخضم الدليل والثاني هو المشهور
 التعريف الاول يقتضي ان يكون متعلقها الدليل انتهى ان معناه
 مقابلة دليل المعلن بواسطة منع مدلوله اي ركن هذا التعريف
 عين ما قاله البعض من المقابلة على بالدليل اي بدليل الخلاف يقول
 الفقيه وبالمجمل كما ان للمعلن مدعى ودليلا كذلك للمعارض مدعى
 يندفع مدعاه ودليلا عليه فان اعترض المعارض بفتح الدليل مدعى المعلن
 بعينه المعارض فكسره الداء مدعى الـ ان اعترض دليل المعلن بعينه
 ذلك دليل الـ كما يشبه اليه قول ابو الفتح بوصف الدليلان بالمتبادر
 دون المدلولين ولا يعارض الدليل المدعى ولا المدعى الدليل
 وفي باب المعارضة فضلا الفصل الاول في تقسيمها تنقسم
 الى المعارضة في المدعى والى المعارضة في المقدمة كما عرفت ولكن
 منها تنقسم الى ثلثة اقسام لان دليل المعارض ان كان غير
 دليل المعلن مانع وصورة كلمة المغالطات العامة العور ودرج
 قلبا ومعارضة على سبيل القلب لقلب دليل المعلن عليه اعلم

فقر على سبيل القلب مدعى بالمعور مدعى بالاول
 في تعريف المعارضة وبان في تعريفه النقض

ان زيادة دليل المعارض مما يفيد تقوية وتقية لا تبدل وتغير
لا يفتقر كون المعارضة قلما كما صرح به التلويح قال ابو الفتح لمط
العام الورود ووجه التي يمكن ان يستدل بها على جميع الاشياء
النقيضين مثلا يقال الشيء الذي يكون وجوده وعدة مستلزما للمط
اما ان يكون موجودا واما ان يكون معدوما واما ان كان بدنه بثبوت
المط انتهى والمراد من صون الدليل كونه اقترانيا او استثنائيا بوجوه
المقدم او برفع التالي ومنه الاقتران ضربا او لانه الشكل الاول مثلا
قال ابو الفتح ليس المراد من العينية اتحاد الدليلين بل وجود جميع
الوجوه كما هو المتبادر والالتم تصحوا المعارض بينهما بل باعتبار خصوص
الامور الصغرى وبعض الماد وهو الحد الاوسط في الالبته الاقتران
والجزء المنكر بعينه نقبا وانما في الاقتران الاستثنا انتهى وان كان
دليل المعارض غير دليل المعلن مائة وعينه صوة بسج معارضة مثلا
كما اذا قال الفلاس العالم قديم لانه اثر القديم وكل ما هو القديم
فهو قديم فعارضا بان العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث
وان كان دليل المعارض غير دليل المعلن صوة بسج معارضة بالغير
سواء كان غيره مادة ايضا كما اذا عارضنا الفلاس في المثال
المذكور بان العالم حادث لانه اثر الخنا ولا شيء من القديم باثر الخنا

قوله ان الشيء الذي يكون وجوده وعدة مستلزما للمط او
وجود الشيء الذي يكون وجوده وعدة مستلزما للمط او
ثابتا ثبت المط لكن احدهما ثابت الالبته وقد قدم ابو
الفتح الاستثنا على الملاحة لان قوله واما ان كان بدنه بثبوت

المختار او كان عينه مادة وقال عصام في شرح الاداب
العضدية وقد لا يكون صورته كصورته وليس معارضة بالغير
وان اتحاد المادتين فيهما ولا مثاقفة في الاصطلاح فلا يثبت
بانه لازمة لاتحاد الصغرى على اتحاد المادتين حتى يكون اتحاد الصغرى
مع اختلاف المادة معارضة بالمثل واتحاد المادتين مع اختلاف
الصغرى معارضة بالغير على ان الصغرى يكون الشيء معها بالفعل
بجلاف المادتين انتهى فاقول قال الشيخ المسعودي اذا كان العلم
على مطلوبه دليلا يمكن ان يراد على نقيضه ايضا هناك يمكن
ان يراد كل من المعارضة والنقض فان قال ان كل من دليلين
لا يصح ان يستدل به لانه جازية نقيض مدعاك مع تخلف الحكم
عنه يكون نقضا اجاب وان قال دليلكم هذا وان دل على مطلوبكم
لكن عندنا ما يتيقن وهو هذا الدليل بعينه يكون معارضة على سبيل
القلب والى هذا سبيل الاصوليون المعارضة على سبيل القلب
فيها معنى المناقضة ارادوا بالمناقضة النقض الاجمالي كما هو مظهر
وقال التلويح واما وجود معنى المناقضة بمعنى النقض الاجمالي
بالقلب حيث ابطال دليل المعلن اذا الدليل الصحيح لا يقوم على النقيض
انتهى وهذا توجيه للنقض يستلزم الفارق بخلاف توجيه المسعودي

ثم قال في التلويح ان قلت ففي كل معارضة مع المناقضة يعني
 النقض الاجمالي لان منفي حكم الخصم ابطال يستلزم نفى دليل المستند
 لذلك الحكم ضرورة انتفاء المدعوم بانتفاء اللازم انتهى يعني يقال لا يمكن
 هذا باطل لانه جائز مدعاك هذا مع تخلف الحكم عنه لان عندك دليل
 يتفاد مدعاك هذا وهذا ما قالوا ان معارضة الدليل العقلي كنقضه
 بالدليل العقلي لان النفي امانة وهي غير مدروسة لمدلولها فلا يظلمها
 انتقاما وندلولها بخلاف الدالة العقلية ثم قال قلت عند تعارض
 الدليلين لا يلزم ذلك لاحتمال انه يكون الباطل دليل المعارض بخلاف
 ما اذا اخذ الدليلان انتهى ولو سلم ان دليل المعارض صحيح فلا يلزم
 من المعارض بطلان دليل المقتل لاحتمال انه يكون دليل ظني
 والدليل الظني امانة وقد عرفت حالها والى هذا الجواب اشار
 الحنفية وبالحجة ان المعارض اذا بطل معارضة نقضه بخلاف جميع المظهر
 المختلف مستند يجوز بطلان دليل المعارض ولو سلم التخلف يمنع الكبر
 القائلان كل دليل يخلف حكم عنه فهو بطل مستند بان دليل ظني
 نعم لو كان تغليب المعلن مقام بطلان اليقين ولا يكون في الظن
 فليس له منع الكبر الفصل الثاني في وظيفة العقل عند المعارضة
 وهي ثمة منع مقدرة دليل المعارض ونقض ذلك الدليل ومقتضا

بمعارضة المناقضة

ومعارضة قال بعض الافاضل قبل المعارضة لا تعارض لان
 المعارضة تعارض بين معارضة ايضا انتهى يعني ان معارضة المعلن
 معارضة الال لم يستدل على دعواه بدليل اخر غير الاول فالدليل
 المعلن متحدان في الدعوى ودليل الال لما نفع ذلك الدعوى فهو
 يعارض كلا الدليلين وذلك فلا تندفع المعارضة الا بالقدرة
 في دليل المعارض يقول الفقهاء كلام القائل سلبية كلية محصورة
 لا شئ من المعارضة بمقتضى المعارضة لان كل معارضة كما ان
 الدليل الاول يعارض الدليل المذكور بعد ايرادها لانها تنفي مدلوله
 ايضا لانه مدلوله غير مدلول الدليل الاول وكل ما يعارضه
 ما ذكره لدفعه فلا يندفع به واجاب عنه انه الخنف في بعض شوا
 شرحه بمنع الكبر مستند بانه يجوز ان يكون الدليل الثاني العقل
 مائة وظنونه الاول ومما عند المعارض او يكون اختلال دليل
 المعارض مستندا منه بلا خفاء فيكون من عينية معارضة فلا يكون
 السبب الكلي ما ينبغي وعلى تقدير ان لا يكون الدليل الثاني اظهر من
 الاول فيجوز ان يكون مجموع الدليلين اقوى من دليل المعارض فيكون
 معارضة المعارضة مفيد ح ناطل انتهى لعل وجه التاخر ان يقوم
 لما جعلوا معارضة معارضة الال من وظائف العقل ولم يقدروا

بشروطه فقامه ادعوا ان كل معارضة للمعارضة مفيدة وتفي بوجوب
 كونه فبغيره رد ما منع كونه بان قال لا نمنع الكلبة وانما تصح لو كان
 كل ما ياتي به المعلن للمعارضة اقوى من دليل الـ نـ ولا نمنع ذلك
 ودفع هذا المنع اصعب كما لا يخفى على المناظر يقول الفقهاء اذا كان دليل
 المعارض عين دليل المعلن كقوله المعارضة بالقبض في مكان دفع المتعا
 ح بالمتناقضة والنقض ظاهرا لان المناقض انما هو المعلن ودليل
 المعارض عين دليله فكيف يفتح المعلن دليله ويجوز الجواب بهذا
 النظر بان دليل المعارض لا يمكن ان يكون عين دليل المعلن في جميع
 الحوادث لوجوب تغير بعض الحوادث كالحادث الاكبر الاقتران فيمكن
 منع الكبرية وكذا ابطال الجميع بطريق النقض فبما وجد ان كانت
 ينبغي ان يكون معارضة المعارضة من قبيل النقض بالبحث لانه
 عين الانتقال الى دليل اخر قلت الانتقال الى دليل اخر انما يقع
 للبحث اذا كان الدليل الاول مقدورا حجة الـ نـ والـ نـ للمعارض
 مستحيل لدليل المعلن الظاهر ان قلت البشور للمعلن عند معارضة
 الـ نـ الانتقال الى دليل اخر غير معارضة قلت اما عند معارضة
 الـ نـ مدعى فلا يتصور ذلك وذلك واما عند معارضة مقدمه
 دليله فالمعلن اذا قام دليله آخر على اصل المدعى فذلك انتقال الى

الى دليل اخر لا معارضة للمعارضة او معارضة الـ نـ لم يثبت
 في اصل المدعى واما اذا قام دليله اخر على تلك المقدمة فذلك معارضة
 للمعارضة ان قلت يفيد المعلن بغير مدعاه او دليله او تخبر به عند
 معارضة الـ نـ قلت فيه تفصيل في معارضة الـ نـ ان كان في
 اصل مدعى المعلن فلهذا بغير مدعاه او بغيره كجبت تدفع بهما للمعارض
 بشرط ان يكون مدعى بعد التوهم والتغيير لازما للدليل الذي في الـ نـ
 والاف التوهم والتغيير وبتوهم سبيل لورد المنع على متوهم
 دليله كونه يفيد حـ خبر دليله وتغييره اذ لا تدفع بهما للمعارض والمعارض
 لم يتعوض دليله واما ان كانت معارضة الـ نـ مقدمه دليل المعلن
 فللمعلن ان يخبر دليله وتغييره لان تلك المقدمة بمنزلة اصل المدعى
 ودليلها بمنزلة دليله ولا يفيد حـ خبر اصل المدعى وتغييره وذلك
 واما التي حجة حقها بحثان البحث الاول هو تسمية للقوانين التي وفيه
 هذان المقام الاول منع شيء يفيد خفاءه ولا يفيد بطلانه واذا كانت
 مقدمه الدليل خفية يكون الدليل غير ثابت وما بالثابت لا يثبت
 شيء اخر فلا يثبت به المدعى للدلالة ونقض شيء يفيد بطلان فقط
 الدليل يفيد بطلان لكنه لا يبرم من بطلانه بطلان المدعى المدلل به كما
 صحح به ابو الفتح وذلك لجواز ان يكون للمدعي دليل اخر ومنه ذلك

قوله ان بغير مدعاه او بغيره كان ظن الـ نـ مدعى
 المعلن موجبة كونه معارضة الـ نـ بان كونه الجزئية
 فاذا غير المعلن مدعاه الى موجبة جزئية او حـ نـ بان
 المعارضة والدليل الذي ثبت الموجبة الكلية
 الموجبة الجزئية ايضا

ان الدليل يزوم للمدعى وانتفاء المذموم لا يستلزم انتفاء اللازم غاية
 ما لزوم انتفاء ثبوت المدعى بالدليل المذكور فاشترطنا قضية والنقض
 التحقيقي في المدعى متحدان وان اختلفا فيهما في متعلقهما حكم المتعلق
 المتعلق فانه لا ينافي المقتضى على سبيل الخلق كما صرح به السيد في
 شرح الاكواب العنصر وتوضيحه المعارض وان ابطال مدعى
 المعلن كنه كان للمعلن دليل عليه فيعارض ثبات المعلن وابطال المدعى
 فيقطع كل واحد منهما بالآخر فلا يثبت مدلول شئ منهما معاً
 ايضاً انتفاء ثبوت مدعى المعلن لانه لا يقطع دليل المعلن في مدعى
 بلا دليل فاخذ الوفاة في الثالث في المرجع ويجب ان يستثنى من ان المتعلق
 حكمه لا يقطع المعارض بالقلب اذ حكمها ابطال دليل المعلن كما قال في
 السراج ان الدليل الصحيح يقوم على التقيضين ولذا قبل ان المعارض
 بالقلب في قوة النقص الاجمالي وكما سبق نقله بطلان دليل المعلن
 لا يستلزم بطلان مدعى كما عرفت وهذا الاستثناء لا يغير قولنا
 في بعضها ايضاً انتفاء ثبوت مدعى المعلن يقول الفقهاء في الاستثناء
 واقولها ابطال المدعى الغيبة للمعلن ثم المعارض ثم النقص لا يحكم
 لما قال ابو الفتح ان الدخول في الدعوى افور من الدخول في الدليل والمنقضة
 اصغف الاعتراضات كنهها لم يسم الكمال لعدم احتياجها الى كون مدعى لها

لها وادخل في اظهار الصواب اذ يجب على المعلن اثبات ما منع ان
 عند اثباته تظهر حقيقة مدعى بخلاف سائر الوفاة في المعلن صير
 فيها سائلاً فلو ان ينقض دليل المدعى او يعارضه او يمنع شيئاً
 من مقتضياته ولا تظهر حقيقة مدعى في الاخيرين حق الظهور
 فلا تظهر حقيقة مدعى الا باثبات ما منع ان ينقض ما استدل
 به المدعى والاثبات من دليل لا دليل اخر يوفق المناظر في المقام الثاني
 قال في المسعودي فاذا كان الكلام جارياً بين الخصمين يلزم ان ينتهي
 البحث والمناظرة اذ الطاقة البشرية قاصرة عن ترتيب امور
 غير متناهية فاما ان ينتهي البحث الى الزام المدعى وهو ان لا يكون له
 سبيل الى منع كلام المعلن الذي يتوهم بينهما مطالبة وتراجع بان
 ينتهي اذ كنه المعلن لا امر فيقبل المدعى اما لكونه بدعياً جلياً او لكونه
 مسلماً عند المدعى واما ان ينتهي البحث الى انقضاء المعلن وهو عجزه
 عن اثبات ما هو مطلوب ومدعى اذ لا يمكن له اثبات امور لا نهاية
 لها ولذا لم يسموها كلاماً طويل طويلاً لقلة جدواه وفي بعض
 الكتب ان حقن الدماء يقال وحقت حجة اذ لم تثبت قال الله تعالى
 حجتهم واحدة اي باطله غير ثابتة انتهى البحث الثالث في بعض احوال
 الابطال ومعرفته نفع المعلن اعلم ان القياس اما اقراناً و

لو كانت شئان وكل منهما اما مؤد واما مركب لان القياس للمؤد
 لاثبات مدعى واحد ان لم يجمع بشئ من مقدمته لا كس بقياس
 اخر فهو قياس مؤد وان احتاج مقدمته او احد بهما الى كس بقياس
 اخر فهو القياس المركب قال الله الفطنت شرح الشبهة القياس
 المركب قياس مركب من مقدمات نتج مقدمات منها نتيجة واحدة
 الاخر نتيجة نتج اخر وهو لم يجر الى انه يحصل للمط وذلك انما يكون اذا كان
 القياس المنتج للمط يحتاج مقدمته او احد بهما الى كس بقياس اخر
 كذلك ان ينتهي الى كس الى المبدأ والبرهانية فتكون هناك قياس مرتبة
 محصلة للمط ولهذا يسمى قياسا مركبا فان صرح بتناج تلك القياس
 يسمى بها موصول النتائج كما لا يخفى بالامقدمات كقولنا كل ج ب
 وكل ب د فكل ج د ثم كل ج د وكل د ا فكل ج ا ثم كل ج ا وكل ا هـ فكل ج هـ
 وان لم يصحح بها يسمى بها مفصول النتائج لفصلها عن المقدمات
 في الذكر وان كانت واحدة من جهة المعنى كقولنا كل ج ب وكل ب د وكل د ا
 وكل ا هـ فكل ج هـ وانما قال مراد من جهة المعنى لان القياس
 لا ينفك عن النتيجة في معقوله البينة والكبير المذكور بعد القياس
 منقضية الحقيقة لان تلك النتيجة المقصودة ونظير ذلك العالم متغير وكل
 متغير محل حوادث وكل ما هو محل للحوادث فهو حادث وكل حادث

لم يخرج منه

لوصول تلك النتائج

حادث فله مؤثر ينتج ان العالم له مؤثر وهذا القياس مركب
 ثلثة اقيه والنقوض انه مقدم على القياس الاول بدیهة بان والا
 لرادت الاقيه على الثلثة وضوء القياس الثاني نظرية لانها
 نتيجة القياس الاول بينة به لكن نقوض كبراه بدیهة للاندراو
 عدو الاقيه على الثلثة وكذا صغرى القياس الثالث نظرية لانها
 نتيجة القياس الثاني وثابتة به والنقوض كبراه بدیهة واذا تمت
 عندك المقدمات البديهية على المقدمات النظرية من هذا القياس
 المركب فاعلم ان المعلن ان يستدل على هذا المطبق قياس واحد مركب
 مقدمتين احد بهما نظرية والاخرى بدیهة او كلناهما نظريتان اما
 الاول فكما تلوه صغره نتيجة القياس الثاني وهو القياس الثالث
 كان يقول العالم حادث وكل حادث فله مؤثر ج بقولنا بيا لانه
 لان العالم متغير وكل متغير محل للحوادث وكل ما هو محل للحوادث
 فهو حادث او يقول ان العالم محل للحوادث وكل ما هو محل للحوادث
 فهو حادث بيان الصغرى الثانية ان العالم متغير وكل متغير محل
 للحوادث وكما يكون صغره صغرى القياس الاول وهو ان العالم
 متغير وتكون كبراه صغره قولنا كل متغير فله مؤثر وهذا الكبر نظرية
 موضوعها الحد الاول وسط القياس الاول وهو الحد الاكبر القياس

الثالث فللمعلل ان يقول نيا الكبرى لان كل متغير محل للحوادث
 وكل ما هو محل للحوادث فهو حادث فكل حادث فله مؤثر ما او فلو
 لان كل متغير حادث وكل حادث فله مؤثر بيان بين الصغرى ان
 كل متغير محل للحوادث وكل ما هو محل للحوادث فهو حادث واما الثاني فهو
 واما الثاني فكان مقدمة نظريتين فكانت صغرة نتيجة القياس
 الاول وفي قول العالم محل للحوادث فلو كان قولنا وكل ما هو
 محل للحوادث فله مؤثر فللمعلل ان يذكر في بيان الصغرة القياس الاول
 وفي بيان الكبرى قولنا لان كل ما هو محل للحوادث فهو حادث وكل
 حادث فله مؤثر يقول الفقيه لم يذكره مثال القياس في الاستدلال
 في شرح الشبهة ولعل مثال الارض مضمينة لانه ان كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود لكنه الشئ طالعة واذا كان النهار موجودا
 فالارض مضمينة لكن النهار موجود وهذا مفصول النتيجة وان كانت
 ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكنه الشئ طالعة فالنهار موجود
 وان كان النهار موجودا فالارض مضمينة لكن النهار موجود فالارض
 مضمينة وهذا موصول النتيجة ومن الاقضية المكتبة ما هو مركب
 اقترانه واستلزامه فكذلك هذا متفصل لانه ان كان متحركا بالارض فهو
 حيوان كانه متحرك بالارض وكل حيوان متفصل عن المدعى في المضمنة

مفصلة النتيجة واذا ذكرت نتيجة الاستدلال وضمت الكبرى اليها
 فهو موصول النتيجة ولولا خوف الاضغاط الى الامساك لاعتبرت البيان
 والحمد لله الموفق ثم اعلم ان القياس الاقتراني هو الصغرى وفيه اثبت
 على موضوع المطاوعة مقدمة ان تذكر قبل الكبرى وفيه ما استدل على
 نحو المطاوعة على نية وذلك في جميع اشكال ولهذا اعتبره والاستدلال
 الاربعة بعد اعتبار تقديم الصغرى على الكبرى كما يشهد به تتبعهم
 لها فلو وجدت الكبرى في كلام احد متقدمة على الصغرة فلا يمكن
 الاول فيه الا بعد اعتبار تقديم الصغرى عليها ان قلت قد صرحوا
 بان النتيجة الاولى من الاشكال الرابع نتجا بعكس النتيجة لانه
 الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة وهذا يشهد ان الشكل الاول في بعضه
 بتقديم الكبرى على الصغرى قلت كون ذلك القياس شكلا اوليا
 بالنظر الى النتيجة المطلوبة بالشكل الرابع بل بالنظر الى النتيجة بعكس
 النتيجة المطلوبة بالشكل الرابع وهذا ظاهري بما رسد اليه ان القياس
 الاقتراني ان تركبه مضمينين بعبارة قياس محذوف النتيجة محبة البنية وان
 تركبه من شرطين او من شرطية وجملة وتفصيل ذلك كتب
 المنطق بعبارة قياس شرطية فالنتيجة شرطية الا في القياس
 المقسم فان النتيجة فيه جملة وهو قياس الف من شرطية تفصل

بالوصف قوله وامنيته عليه السلام سبب الخيرية لا بالعكس كان
 الدليل من الشكل الاول لانها اخارت هنا القول لايها من ان خبره كانت
 سببا لقوته وامنيته للمبالغة في كمال خبره كانت الية البصاكو
 واوضحه بعض المحققين وانك انتفي القرآن من لدن حكيم عليم ثم اعلم ان مقتضى
 الواقع في القياس الحلي ان اشتملت على موضوع المظ في صغر والكبر
 مطوية وان اشتملت على محمول المظ في كبر والصغر مطوية وان
 لم يشتمل على شئ منهما فاعلم ان القياس مركب كقولنا ايات
 ان العالم له مؤنة لانه كل متغير حادث ومعرفة المطويات يحتاج
 الى بسط وليكن هذا اخر الكلام الحمد لله على التمام وعلى رسوله افضل
 الصلوة والسلام يقول الباب في تقوية المدحوب جليل زان اكره
 الله تعالى بالقبور والسكان قد استراح القلم من تسويد هذا القبر
 في اوائل صفحة السابعة عشرة بعد مائة والف بمس



قد وقع الفراغ عن تحبير تقوية القوانين بعون الله الملك المعين
 عميد العبد المحتاج الى المغفرة ربه الكريم عبد الله بن علي بن محمد الشاذلي
 الطائفة ورعا الله له والوالديه والجميع المؤمنين والمؤمنات
 والمدنيين المسلمين ببلدة سطية في مدينة
 نيسان فدر سنة اثنا وتسعين واربعمائة

